

Süleymaniye U. Müftühanesi	
Kısmi	Esat X
Verit. ayılı 73	
Eski Kayıt No	966

خلافت - في السنة

بسم الله الرحمن الرحيم وبسبب

أخبرنا الشيخ أبو اسحاق إبراهيم ابن أبي عبد الله المصنف
الرجل النضج قال حدثنا أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن
عبد الرحمن بن أبي طالب قال حدثني أبي قال أخبرنا عبيد الله بن
عبد الحكم قال أما لك بن أبي اسحق عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة عن رسول الله قال قال رسول الله عليه
وسلم إذا استنظف أحدكم من نفسه فليغسل يده قبل إدخالها في
وضوءه فإن من راح جسمه لم يزل ينجس حتى يغسل يده
قال ابن أبي عمير قال لا ينجس حتى يغسل يده
قال ابن أبي عمير قال لا ينجس حتى يغسل يده
الاهو ولكنه الغرض كما قال الله تبارك وتعالى فإن بالفضل
وجهه ويده ورجله فذلك يجزئ أن يشاء الله وقال عثمان
الثوري إذا أردت الوضوء فاعسل يديك قبل أن تدخلكما في
وضوءك وكبر وسجد لله وإذا فرغت من وضوءك فقل سبحانك
اللهم وبحمدك لا إله إلا الله استغفر لك أنوبك لك
وكان سببا أن يوحى في الوضوء ثلثا ثلثا ما خلا الرأس فإنه شح
واحدة وبها أن يوحى في الوضوء ثلثا ثلثا ما خلا الرأس فإنه شح
سأله ابن أبي عمير عن وقت في الوضوء ما يقول أنزل

يتوضأ به مرة لا باليمنى ولا باليسرى وإذا قال في الوضوء
وتسبح رأسه مسح واحد بيدك من قدر رأسه إلى فخذه
يردها إلى حيث بدأ قال أبو حنيفة وإن مسح بعض رأسه أجزاء
وقال الشافعي في مثل قول أبي حنيفة أن مسح بعض الرأس أجزاء
وقال الأوزاعي في المسح بيدك وسط الرأس إلى مقدمته ثم يدها
إلى فخذه وتسبح رأسه وأذنيه بعرفه أحد برأسه قال ابن
عبد الحكم وتسبح أذنيه ظاهرهما وباطنهما وقال عثمان بن النضر
استمعوا مع الزمخشري قال استمعوا مع الزمخشري قال استمعوا مع
مسحهما مع الرأس قال إسحاق بن عمار في الأذنين يغسل مقدمتهما
مع الوجه وموخرهما مع الرأس قال الشافعي أحدا من أحدا لما
لاذنيه فيدخله في الفرجة التي تنتهي إلى السمع قال ابن عبد
الحكم ويغسل ويستنشق ويجمع ذلك في غرضه واحد وإن
شأن مسح الرأس برأسه لعله لا يمسح على خمار ولا على غمامة وقال
أحمد بن حنبل في الرأس مسح مقدم رأسه فقط قال الشافعي
أن مسح على الغمامة مع مقدم الرأس أجزاء وقال الأوزاعي مسح
على الغمامة وتسبح الرأس على الخمار أو مسح الرجل على الغمامة
وإن لم يمسح على الرأس وأذا نزعها أعاد الوضوء مثل الحنبلين
قال ابن عبد الحكم ومن لم يمسح المضمضة والاعتناء حتى
صلي فلا أعاد مثل أحمد بن حنبل من لم يمسح المضمضة

وقال أحمد بن حنبل في غسل الرأس مسح

رأسه فقط



والاستنشاق بعد المضمضة والاستنشاق والصلوة والمضمضة
 اهون فلا كان بعد ذلك اعادة الوضوء كله من اوله والصلوة سواء كان
 ذلك من وضوء من جنابه قال اسحاق بن اهو به مثل ذلك لا فخر من
 الوجهة قال بن عبد الحكم ومن سقى سمح راسه او بعضه راعه او
 رجلاه حي صلى غسل ذلك بعينه واعاد الصلوة قال الشافعي بعد
 غسل ياترك فمابعده وبعد الصلوة وقال احمد بن حنبل مثل قول
 الشافعي بعد غسل ياترك مابعده وقال اسحاق بن اهو به
 مثل الا انه قال ذلك اذا كان قريبا وان طار ذلك
 اعاد الوضوء كله من اوله فلا بن عبد الحكم ومن توضي لا يوضي
 طهرا فلا يجزئه لصلاته حتى يوضي بظهوره او فراء مصحف
 او صلاه على جنازة قال ابو حنيفة يجزئه وان لم ينوه قال
 بن عبد الحكم والغسل لا يجزئه للجنازة الا غسل يوضي به
 الجنازة قال ابو حنيفة يجزئه وان لم ينوه قال بن عبد
 الحكم ويبدأ الحنبل بغسل يديه ثم يقطف من الادوي
 ويوضو وضوء الصلوة ثم يحلل اصول شعر راسه الماتم تعرف
 عليه ثلاث خرافات ثم يغسل ساير جسده وقال سفيان الثوري
 المذنب الماتم يجزئ في الوضوء والضام في الغسل من الجنازة
 اذا اغتسلت فتوضو للصلاة ثلثا ثلثا ثم اغسل ساير جسده
 ثم تيمم موضع غسلك فاعسل وجهك قال ابن عبد الحكم

ولا يغتسل الحنبل في المبر المعبر الا في ما دام الا ان يكون شل
 البرك العظام فلا بأس به ان سئله قال الشافعي ان كان
 الماتم من قلا الحجر فضاء في يركن او غيره فاغتسل منه اليه
 فقد طهر الحنبل ولم يجز ما اليه قال احمد بن حنبل في الماتل قول
 الشافعي في الغلظين وقدر الغلظين عبد احمد في كل قله قدر
 قريبه وكذا ان ياتك هذا الماء الذي قدر قله من واما غير البول
 فلا يجزئه شي قال بن عبد الحكم ولا بأس بالوضوء فعمل الحائض
 والحنبل ويوضو من سركرة قال ابو حنيفة لا يوضو
 من سركرة قال بن عبد الحكم لا يوضو من سركرة ولا
 انثبه قال الادريجي يوضو من سركرة ولا يوضو ولا
 يوضو من سركرة العانة وقال عبد الله بن عبد الحكم ولا وضوء
 من سركرة الطمار والشراب قال احمد بن حنبل الوضوء
 من سركرة الال ولا يوضو الا بالليل

باب المسح على الخفين

قال بن عبد الحكم ومع المسافر والغنم على خفيه اذا
 ادخلهما في رجله وهما طاهران بظهور الوضوء لم يضرهما
 او نصبه جنازة او يغتسل الغنم لمجعة وليس لذلك وقت
 معلوم من الايام لا الغنم ولا المسافر والرجال والنساء في ذلك
 سرقا قال ابو حنيفة في المسح على الخفين الغنم يوم وليلة

والحنبل يوضو من سركرة

والمساوق ثلاثة ايام وليلتهن قال احمد بن حنبل قول أبي حنيفة
في المسح مسح المقيم يوم وليلة الى مثل ساعته التي احدث فيها المافر
ثلاثة ايام وقال اسحاق راهويه مثل ذلك ايضا وقال احمد
بن حنبل سمع علي الجوري بن بغير لعن قال اسحاق مثل ذلك
قال بن عبد الحكم واما الذي يريد مسح المايديهم لم يسهل
يضع يدا تحت الخف ويلقوه ثم يمسح مسح ويبلغ يده السفلى
الكعبين جل الوضوء قال ابو حنيفة مسح ظاهرهما فقط
وقد احدث بن حنبل قول أبي حنيفة مسح ظاهر الخفين فقط وقال
اسحاق راهويه مثل قول بن عبد الحكم مسح ظاهرهما وباطنهما وقال
سفيان الثوري مسح ظاهر الخفين فقط ومسح علي الجوري بن النعاش
وان لم يكن عليه حوزين فلا يمسح علي النعاش

باب التيمم

قال بن عبد الحكم ومن لم يجد الماء في سفره فليتمم وذلك ان يضع
يد علي المصعد ثم يرفعهما غير تاييد بهما شيء مسح بهما وجهه
مسحة واحدة ثم ييدهما الي المصعد فيمسح بهما الي المرفقين
ثم مسح الي السري والسري الي يمين من فوق اليد واليمن
الي يمينه من فوق ومن لم يجد ماء في سفره فليتمم غسل الجانبة
وقال احمد بن حنبل واسحاق ابن راهويه والاوزاعي ومكحول
في التيمم مرة واحدة للوجه والكفين قال بن عبد الحكم

واحد

فان يتم ودخل في الصلاة ثم طلع عليه الماء فليمسح علي صلاته ولا
اعاده عليه وكذلك لو وجد الماء بعد ان صلى في وقت تلك
الصلاة فلا اعاده عليه قال ابو حنيفة ان طلع عليه
الماء وهو في الصلاة انقطع صلاته وتوضأ واعاد الصلاة وقال
ابن عبد الحكم ومن لم يجد ماء وجده نبيذ فليتمم ولا يتوضأ به قال
ابو حنيفة يتوضأ بالنبيذ اذا كان بعيدا عن الماء قال احمد بن حنبل
لا يتوضأ بالنبيذ ولا اللبن قال اسحاق راهويه كما قال
بن حنبل فان ابتلي وتوضأ بالنبيذ جاز كما وصفه العاليه ثم ان
الشيء المالح في غير اللون فهو اوجب من التيمم وجعلنا ج
وقال الاوزاعي في النبيذ لا اسان يتوضأ به قال عبادة بن
الحكم ومن اصابه جدي فشق عليه الغسل فلا اسان يتمم ومن
كان ريضا فلم يجد من ماء ولا ماء فليتمم ومن اجسفا على
نفسه فليتمم ولا يغتسل واغتسال المرأة من الجنابة لا يغسلها
من الحيضة لا تنظر لها شعر الا ان تحنف علي راسها ثم تغتسل مع
كل حشفة ولا تغسل باذنها ولا عن اصابه الدم منه وتنفع
ما خافت ان يكون اصابه منه شيء وقال ابو حنيفة التيمم يبي
الايدي من نجاسة قال الشافعي لا تنفع قال عبادة بن
عبد الحكم ومن اراد التيمم وقد اصابته نجاسة فليتمم ما قبل ان
ينام وليس ذلك علي الحائض والمستحاضة الذي يطوك به الدم فمختار

صحيح

صحيح

أبهر حضاها فإذا كان ذلك استظهرت ثلاثه أياما لم تقرأت غسلت وصلت
وأطهرها ورجعها وصلت قال أبو حنيفة ليس الاستظهار بشي
قال الشافعي مثل قول أبي حنيفة قال عبدالله بن عبد الحكم ويستوع
من الحائض ما فوق رأسها ولا يقرب سفلها ولا بأس بالنوم معها إذا
تسعت عليها إذا رها قال أبو حنيفة لا بأس يستمع بها ما دون
الحجزة قال سفيان الثوري لا بأس بتجاعها دون الفرج

باب غسل الجمعة

قال أبو عبد الحكم غسل يوم الجمعة سنة وهو الواصل
بالروح ما قبل ذلك قال سفيان الثوري غسل يوم الجمعة
واجب وإن غسلت بغيره الجمعة أجراه قال أحمد بن حنبل
البحر يغسل يوم الجمعة قال الشافعي إن غسل للجمعة بعد
الخروج أجراه للجمعة

باب استحباب الوضوء

قال أبو عبد الحكم ولا وضوء لصلاة بمن مع ولا دم ولا فلس
ولا قي ولا رعا قال أبو حنيفة يتوضأ من ذلك كله ما خلا
الفلس إلا أن يكون على الثوب يكون بمنزلة الثوب قال أحمد بن حنبل
في الدرر يخرج من لافا إذا كان قليلا فليس به بأس إلا أن يكس
مثل الكراع وقال أصحابنا هو بمنزلة ذلك وقال
أحمد بن حنبل في الفلس إذا كان قليلا فليس فيه وضوء وإذا

كثرت فيه الوضوء قال الأوزاعي والفلس إذا ظهر على الساق⁵
استأنف الوضوء والصلاة وأما الرعا فإنه يتوضأ ويصلي على
الصلاة ما لم يتكلم قال أبو عبد الحكم ومن رأى مضطجعا أو قائما
فليتوضأ وإن أراح الساق فلا وضوء عليه إلا أن يطول به قال
أبو حنيفة ولا وضوء عليه وإن طال به يريد الحائض قال الأوزاعي
إذا ذهب به الإحلال لم يعرف ما يكون عليه الوضوء قال أبو عبد
الحكم وليس ما يراه المرقبي فومه يوجب الغسل لأبو حنيفة الماذا فاق
فأما أن يجد لالا ويراه بجامع امرأة ولا ينزل شيئا فلا غسل عليه
ولا يستنجي بعظم ولا روت ولا كس لا يجزأه قال الشافعي
في الاستنجاء مثل قول أبي عبد الحكم قال ويستنجي بما يشبه
الحجارة من حجر وخزق ومذر وخزق ونسأب قال عبدالله
ابن عبد الحكم لا يستقبل القبلة ولا يستدبر الخابط ولا يبول
قال أبو حنيفة في استقبال القبلة ذلك واسع قال أحمد
بن حنبل في استقبال القبلة في الخابط والبول قال أما
في الكعبة فهو أشد فأما الرخصة في بيت المقدس قال
أصحابنا كالأماكن رخصة في بيت المقدس وأما في الصحاري
فلا يستقبل القبلة ولا يستدبر الأوجه بينه وبين القبلة
سبيرة ما أحب منه الغسل قال
عبدالله بن عبد الحكم ولا يمسه مصحفا ولا يحلها لا طاهر

ان

شها

ويوجب الغسل من سبيل النساء اذا سالت الختان والختان وان
لم يترب وبرجيه الماء الدافق وان كان فيمادون الختان ومزقل
اسرائيه او حشمه فغليه الوضوء وعليها قال ابو حنيفه لا وضوء
عليه من الغلبه والجمر قال سفيان الثوري مثل قول
ابو حنيفه قال عبدالله بن عبد الحكم ولا بأس بالصلاه
بالجرح السائل اذا كان لا يربني ولا يغسل أثره منه الا ان يكون
كثيرا فيه قال ابو حنيفه يغسل منه قدر الدرهم

باب قول المرو الكلب

قال عبدالله بن عبد الحكم ولا بأس بغسل المرو
ان توطاه اذا لم يكن في الاخير في الوضوء ولعنه الكلب
ويغسل الاناسه سبعا قال ابو حنيفه يغسل حتى يظهر
وليس التقدير بشي وقال الشافعي يغسل الاناسه
سبع مرات احوال التراب وقال الاوزاعي
في انا ولعنه الكلب قال لا يوضو به وان لم يجد غيره
فوطاه ويغسل الاناسه سبع مرات وقال احمد بن
حنبل في الكلب ايضا يغسل الاناسه سبع مرات

باب الميع في العصاب

قال عبدالله بن عبد الحكم وتسمي العصاب والجبار
اذا كان يخاف ترعها وسلس البول والمذي لا يتوضا

دي مع

لها الكلب اذا كان ذلك لا ينقطع ولا يغسل ثوبه الا
ان يكثر فيه ويتوضا لكل صلاه واذا مات دابة في بئر فغترف
منه حتى يصفي ويغسل من اثياب ما يغسل منه قال
ابو حنيفه ما كان مثل الفاره ونحوها فغترف من دلوها وما
كان مثل الدلو فغترف من دلوها فغترف من دلوها حتى
يظلم الما وقال الشافعي اذا كان الماء قليلين من دلوها
هجره يجر المبر ولم يترج منها شي وقال الاوزاعي
في الماء المعين اذا كانت فيه الشيط والحب قال يلغى ذلك
الشيء الميت وينزع الدلو باقي منه ترابا واذ صفا لونه وطاب
تبعه فتوضا منه وقال ابو حنيفه سمعت الاوزاعي
ومن يدان اي من ومن وسعيد بن عبد الحكم العزير يقولون
في الحب يتبع فيه الكلب او القمل او نحو ذلك فيموت
قال سفيان بن اربعين دلو ان يطيه قال احمد بن حنبل
في الدابة تنقع في البير قال حنبل في لا يغير رنجه ولا طعمه
فلا بأس به الا البول والعدرة الرطبه قال اسحاق
كما قال والبول والعدرة لا ينحسان الا ما يكون من الماء
اقل من قنتين **باب السنه في**

الصلاه قال عبدالله بن عبد الحكم قال وقت صلاه
الظهر اذنك الشمس ويستحب لمساجد الحمامات

فيما او غيره
في الدواوين

لم يبق من يوم الجمعة الا ربع ساعة من وقتها
 ان يخرج والآن يصير الفجر ذرعا واخر وقتها اذا كان الظل
 مثله قال ابو حنيفة ليس اخير مسجد الجماعة يعني المسجد
 كلها قال الشافعي يوحى وقال اسحاق بن عمار
 قال الان العشا الاخرة تاخيرها محبوب في الشافعي والصف
 قال الاوزاعي في سبل عن وقت الظهر قال كان يود ان
 عمر بن عبد العزيز يود ان الظهر تسعة ساعات بمضيق من النهار
 وذلك حين يدخل الساعة الساعة ثم ينظر ساعة فاذا دخلت
 الساعة فلو دخلت الساعة الثامنة اشربا لصلوه فاقبعت
 قال عبد الله بن عبد الحكم واول وقت العصر اذا كان
 الفجر ذراعا فامه عبد القدر الذي زالت عليه الشمس ويستحب
 لمساجد الجماعات ان يوحى واخر وقتها ان يكون
 كل شيء مثله قال الشافعي لا يوحى العصر قال
 في وقت العصر الاوزاعي اذا دخلت الساعة العاشرة ثم تمام الصلوة وذلك
 ثلاث ساعات يتقين من البها وهو رجع للمطار الاخر قال
 بن عبد الحكم ووقت صلاة المغرب عبوبة الشفق وقتا ولما
 لا يوحى عنه قال سفيان الثوري ان رجلا سأل عن وقت السفر
 تاخيرتها الي خيب الشفق فلا يسه قال عبد الله ووقت
 صلاة العشا الاخرة عبوبة الشفق وهي الحرة التي تكون
 في المغرب بعد مغيب الشمس واخر وقتها ثلث الليل الاول ويستحب

في المغرب

7
 لمساجد الجماعات الا يجزوا بها فاول وقتها لم يكن يصير الناس
 قال ابو حنيفة ليس بوقت مساجد الجماعات حد وقال
 الاوزاعي وقت العشا الاخرة الى ثلث الليل ونها الى نصف الليل
 قال عبد الله بن عمر في وقت صلاة الصبح الملاح الفجر
 الى الاسفار الا اني ويستحب التخليل ها قال ابو حنيفة يستحب
 الاسفار بها قال عبد الله ولا يوحى لصلاته قبل وقتها الا صلاة
 الصبح وحدها قال ابو حنيفة لا يوحى للصبح الا في وقت
 الصبح قال عبد الله بن عبد الحكم ولا بأس ان يودى الرجل
 في سفره واجبا ولا شيء من النوافل كلها ولا تنوب للفجر قال
 ابو يوسف التنقيب حسن قال عبد الله الاذان الواجب بمر
 الجمعة اذا جلس الامام على المنبر وانما الاذان للجماعات فاما الرجل
 في اهله فالامام يجزى قال الشافعي من صلى في اهله اذ
 واظم وقال عبد الله بن عبد الله والاذان له اكبر اياه اكبر اشهد ان لا
 اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد
 ان محمدا رسول الله ثم يخرج في صوته اشهد ان لا اله الا الله
 اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا
 رسول الله ثم يجي على الصلاة على الصلاة على علي الفلاح على
 علي الفلاح انه اكبر اياه اكبر لا اله الا الله قال الشافعي
 الاذان كما روى ابو محمد انه اكبر اياه اكبر اياه اكبر

في الاذان

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن بالله شيء الا اذا شهد به شاهداً ولا يؤمن بالله شيء الا اذا شهد به شاهداً ولا يؤمن بالله شيء الا اذا شهد به شاهداً

اربع مرات ثم يردد التشهد في الاذان مثل قول بن عبد الحكم وقال
 احمد بن حنبل الاذان شئ شئ والامامة فرادي الي قوله قد علمت
 الصلاة فانها من بين وقال اسحاق كذا قال عبدالله بن زيد
 في هذا الصبح بعد حي على الفلاح الصلاة خير من التور الصلاة خير
 من التور امه اكبر امه اكبر لاله الا الله قال ابو حنيفة
 لا يزيد الاذان قال عبدالله بن عبد الحكم والافامة
 فرادي لانه يقول امه اكبر امه اكبر اشهد ان لا اله الا
 الله **باب الامامة** قال عبدالله بن مسعود والناس اجمعون
 وافضلهم ولا نور المرء في مكتوبه ولا ناله قال ابو حنيفة
 نور المرء في المحبة في ذلك لم يسله ائت نساقامت في ذلك
 وقال الشافعي مثل قول ابو حنيفة نور المرء ونور
 وتطهرون وقال الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق
 بن راهبه مثل ذلك نور المرء وسيطه قال عبد
 الله بن عبد الحكم واذا اكبر في صلاة رفع يديه حذ ومنكبيه
 وقرا مكانه وليس التوجه في الصلاة على الناس برأب
 قال ابو حنيفة التوجه والتغوذ والتأمين واجب
 عليه وكل سفيان اذ اكبر الرجل في الصلاة رفع يديه
 خذ ومنكبيه وقال احمد اذ اكبر في الصلاة رفع يديه حذ
 منكبيه وكلما روي عن النبي عليه السلام فليس يمس

عن

عن

8 وقال اسحاق وجماع قال وجب له ان يقول وجبت وجهي
 الي اخر الآية ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وقال احمد
 ايضا واذا اراد ان يركع رفع يديه حذ ومنكبيه واذا رفع راسه من الركوع
 وقال اسحاق كما قال ولا يفعل ذلك السجود قال
 الاوزاعي ايضا يرفع يديه حذ ومنكبيه ويرفع يديه حين يكبر
 للسجود قال عبدالله بن عبد الحكم ولا يجهر بسم الله الرحمن
 الرحيم ولا يبرها في الصلوة المكتوبة قال ابو حنيفة ليس
 بها باس وقال الشافعي يجهر بسم الله الرحمن الرحيم
 وقال الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق يقرأ الامام
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يجهر بها قال
 عبدالله بن القزاه في الصبح يطول المفصل ويجعل في العصر
 والغرب والعشاء اطول منهما ويجهر الامام بالقراءة ويسمع
 الناس ولا باس لمن يقرأ الامام في الصلوة قال
 ابو حنيفة لا يقرأ الامام قال عبدالله ولا يقرأ
 الامام فيما جهز فيه ويقرأ معه فيما اسر قال ابو حنيفة
 لا يقرأ معه فيما اسر ولا يقرأ معه فيما جهز قال الشافعي
 يقرأ معه فيما اسر وفيما جهز يقرأه الكتاب قال احمد
 بن حنبل يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر وان امسك ان
 يقرأ فيما جهز قبل ان ياحد الامام في القراءة ولا يجنبني

عن

ان يقرأ والامام يجهر بما في ان يقرأ وقال اسحاق هو
كما قال لا يقرأ خلفه معه اذا جهز يقرأ قبله او بعده فاما الظهر
والعصر فانه يقرأ خلف الامام كما يقرأ وحده واما المغرب والعشاء
فانه يقرأ في سجدة الامام بقراءة الكتاب وكذلك في الفجر
وقال الاوزاعي مثل ذلك وقال عبدالله بن عبد الحكم
واذا كبر الامام للاحرار لم يسمع من خلفه حتى يسكن واذا قال
الامام مع كل سجدة فليقل من خلفه اللهم ربنا ولك الحمد
قال الشافعي يقول من خلف الامام اللهم ربنا ولك الحمد
قال عبدالله بن يوسف المصلي خلف الامام واذا كان وحده
اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال ابن عباس قال
احمد بن حنبل اذا رفع راسه من الركوع وكان وحده فليقل
اللهم ربنا ولك الحمد ملا السماء وملا الارض وملأنا شئ
من شئ بعد واذا كان خلف الامام فقال سمع الله لمن حمده
فليقل من خلفه ربنا ولك الحمد وان شاق قال اللهم ربنا ولك
الحمد قال اسحاق كما قال وان مر الى قوله مثل الحمد
اذا كان اماما كان احب اليه المكتوبة والنطوع قال عبد
الله بن عبد الحكم ويصح المصلي في السجدة في التواضع قال
ابو حنيفة لا يستعان بالمرافق لافي مكتوبة ولا في نافله
قال عبدالله بن عبد الحكم ولا يرجع المصلي من السجدة

علي صدور القدمين ولا ينظر المصلي الا الى حيث يسجد في صلاته
قال ابو حنيفة ذلك واسع ان شائطر وان شالم ينظر قال
عبد الله ولا يرفع راسه ولا يأس ان يري بصره امامه ولا يلتفت في صلاته
والجلوس في الصلاة كلها في التشهد الاول والاخر وبين السجدين
يقضي بوركته الى الارض وينصب قدمه اليمنى ويضع كفيه في الجلستين
علي فريضة ويقضي يده اليمنى ويشير بامبعه التي تلي ايمانه ويسبط كفه
اليسرى على فخذه اليسرى ويسجد المصلي ويستقبل في سجوده بصدور
قدميه القبلة قال الشافعي الجلوس في التشهد مجلس على قدمه
اليسرى وينصب قدمه اليمنى في الجلسة الثانية يقضي باليمنى الى الارض
قال احمد بن حنبل واسحاق جميعا مثل قول الشافعي في الجلوس وقال
الاوزاعي في الجلوس في التشهد مجلس على قدمه اليسرى وينصب اليمنى
وان جلس على رجله جميعا واثناهما فذلك جائز قال عبدالله بن عبد
الحكم والحراة والرجل في الصلاة كلها سواء الا قليلا من قال الشافعي
هي المراء في الصلاة تخالف هي الرجل ينظر بعضها الى بعض فليقل بطنها
علي فخذه البلاء ترفع عن تقاعد الركوع فتصعد الى مكانها جسمها وقال
احمد بن حنبل في المرأة قال تقعد وتستر بجلبها وان شئت
تريح قال اسحاق كما قال والزوج احملها وقال
سفيان الثوري في جلوس المرأة تسدل رجلها في مكان واحد
قال عبدالله والتشهد في الصلوة التحيات لله الرايات لله

الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله تعالى وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين اشهدان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان محمد عبد الله ورسوله قال ابو
حنيفة التمهيد للحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي
ورحمته وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا
الله واشهدان محمد عبد الله ورسوله وهذا التمهيد رواه ابن مسعود
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد بن حنبل
واسحاق في التمهيد مثل قول ابي حنيفة قال الشافعي في التمهيد
يقول بن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب
المباركات الصلوات والطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا
الله واشهدان محمدًا رسول الله قال عبدالله بن عبد الحكم وبيسر
المصلي في صلاته نحو من عظم الذراع وقال احمد بن حنبل
موخره الرجل ذراع وقال اسحاق مثلك وقال الاوزاعي
في المستر مثل موخر الرجل ثلاثة اشبار فان لم يجد الا قدر شبر فجزءه
ذلك فان لم يجد فالصوت بضره احب الي من الخط قال ابو حنيفة
ليس في المستر حد معلوم قال عبدالله بن عبد الحكم ولا
يخط المصلي بين يديه خطا ويد في الصلوة من سنه اذا صلى
وليس في الامام مستر من ثلثه ويؤتى المصلي عن نفسه كل شيء

رواه

بلغ

كل شيء بين يديه ولا يصلي خلفا حتى ولا النيام ولا بار بالصلوة الى الطائفتين
البيت من غير ستر الرجل للمرأة قال ابو حنيفة لا بأس ان يستر
الرجل للمرأة قال عبدالله ومن ادرك الامام راكعا فامك
بيده قبل ان يرفع الامام راسه فقد ادرك الركعة ووقت الجمعة
اذا زالت الشمس وحدا الزوا قبليل والمشي الى الجمعة افضل ويجز
الجمعة الى من كان من المصير على ثلاث اميال قال الشافعي تجز
الجمعة على من سمع النوا قال عبدالله والفري الذي تجز فيها
الجمعة اذا كانت بيوتات متصلة فيها اسواق ومسجد يجمع فيه الجمعة
وجبت عليهم قال الشافعي مثل قول بن عبد الحكم ويكونان اربعين
قال ابو حنيفة لاجمعة الا في المدائن قال عبدالله بن عبد
الحكم واذا جلس الامام على المنبر اذن الموزنون على المنابر واخذوا
احدا ولا يوزنون بين يديه جميعا ومنع الناس تلك الساعة من البيع
قال ابو حنيفة يوم من الناس لا يبيعوا ولا يحووا ولا يبيعون
باع فالبيع ماض قال الشافعي والبيع ماض قال عبدالله
له ومن ادرك مع الامام ركعة يوم الجمعة ضم اليها اخرى قال
ويقر كل يوم سورة الجمعة قال ابو حنيفة ليس في القراءة
حد قال عبدالله واذا جلس الامام يوم الجمعة على المنبر
فلا تسلي يا قلته واذا تكلم قطع الكلام وانصت له وانعزف
اليه قال الشافعي من جاء الامام على المنبر فليركع

ولا يستر
ولا يبيع
ولا يحو

عنه

ركعتين قال **الاوزاعي** و**احمد بن حنبل** و**اسحاق بن راهويه**
 مثل قول **الشافعي** في الركوع والامام يخطب لاسباسه وقال
عبد الله ومن اصابه حدث يوم الجمعة فليس عليه ان يقرأ من الامام
 واذا زالت الشمس يوم الجمعة فلا يقرأ من احد حتى يصلي قال **ابو**
حنيفة ذلك واسع ان شاخج وان شافق **قال الشافعي**
 لاسباسه احد يوم الجمعة حتى يصلي الجمعة **باب**
ما جاء في صلاة العيدين قال **عبد الله بن**
عبد الحكم وصلاة العيدين بعده لاهل الافاق ويستحب الغسل قبل العدة
 والاكل يوم الفطر قبل العدة ويجب التزول الى العيدين من
 ثلثة اميال ويستحب المشي الى العيدين وخرج الخارج من طريق
 ورجع من اخري وينصت للامام في العيدين ولا ينقل الصلوة
 قبل الصلاة ولا يجدها قال **الشافعي** لا ينقل الامام فاما غيره
 فخابر **قال ابو حنيفة** ينقل قبل الصلاة وبعد ها في الصلوة
قال عبد الله والتكبير في العيدين سبعاً في الاولى تكبيرة
 الاحرام وخمساً في الاخرة سوى التكبير التي يقوم بها من
 السجود **قال ابو حنيفة** والتكبير في العيدين خمساً في
 الاولى واربعة في الثانية فاما الاولى فيكبر ثم يقرأ في الثانية
 ويقرأ ثم يكبر وهو قول **بن مسعود** **قال الشافعي** يكبر
 في الاولى ثم يكبر احدى تكبيره الاحرام والثانية

١١
 ست تكبيرات احدى التي يقوم بها السجود **قال عبد الله**
 ويظهر الذي بعد والى الصلوة التكبير حين تطلع الشمس في
 صلاته وجلسه حين يجلس باقي الامام فيكبر تكبيراً ويكبر تكبيراً
 الامام وهو على المنبر ويتصواله في اسواق **قال الشافعي** يكبر
 الامام والناظر ليله الفطر من عند غروب الشمس الى ان يدخل
 الامام في صلاة الصلوة واليه لا يجزى في صلاة الفطر يكبر ايضاً
 كذلك **قال عبد الله** ويبدأ بالتكبير خلف الطلوات في ايام
 النحر خلف صلاة الظهر من يوم النحر يكبر في الصلوة وكلها حتى ينتهي
 الى صلوة الصبح من اخر ايام التشريق يوم الرابع فيكبر خلفها ثم يقطع
 التكبير بعدها كان ابو حنيفة يكبر في ثمان صلوات يبتدى يوم
 غرقه مع الصبح ويقطع من عدد ذلك وهو يوم النحر بعد صلاة العصر
 وكان ابو يوسف يكبر يوم عرفه الى اخر ايام التشريق ويقطع
 بعد العصر من اخر ايام التشريق وهو قول **محمد بن الحسن** وكان
احمد بن حنبل ايضا يكبر من صلاة النحر يوم عرفه الى اخر ايام
 التشريق يكبر بعد العصر ثم يقطع **قال عبد الله** والتكبير
 على الصلوات اربعة اكبر لاله الا الله واه اكبر اياه اكبر الله
 الحمد وان كبر ثلثاً بعضها بعد بعض اجزاء **قال ابو حنيفة**
 لا يجزى الا التكبير الاول وهو ايه اكبر اياه اكبر لاله الا الله
 واه اكبر اياه اكبر الله الحمد **قال عبد الله** وخرج للامام

من منزله الى الغيب من مات اظهر الله بكبر حتى يدخل قبله مصلاه
ولا يؤذنه ولا يناله فيكسر سجاسوا المات في فقر ايام القرآن وسوره
جهرا لم يكبر ولم يركع ركعة سجدها لم يقوم تكبيره في يكبر بعدها
خمساً فقر ايام القرآن وسوره جهرا لم يركع لم يسجد لم يشهد
ويدعو ويسلم ثم يصعد المنبر فيجلس فاذا اذ الناس مجالسهم قام
فيخرب وانصت له الناس ويكبر في صفاء خطبه ويكبر الناس
تتكبره وينصتوا له اذا انقطع التكبير فاذا فرغ من الخطبه
الاولى جلس جلس خفيه لم يقوم فيفعل مثل ما فعل في الاولى
ثم ينزل ويصرف الناس عن الطريق منها قال الشافعي يكبر في
الخطبه الاولى سجداً وفي الثانية سجداً **باب ما**
جاء في صلاة الخسوف قال
عبد الله بن عبد الحكم وعلوه الخسوف سنة فاذا اخفقت الشمس خرج الامة
الى المسجد وخرج الناس معه فدخل قبله يصبر اذان ولا اقامة فيكبر
تكبيرة واحدة فقر ايام القرآن ثم يجدها سورة طويلة سوا في الصلوه
كلها فاذا فرغ من قرأه ركع ركوعاً طويلاً كقرآنه ثم رفع راسه فقال
سمع الله لمن حمده فقر ايام القرآن ثم قرأ بعدها قرآن طويلاً دون
قرآنه الاولى ثم يركع ركوعاً طويلاً يشبه طول قرآنه الاولى ثم يرفع
راسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يخبر ساجداً ليسجد سجدتين
تأشبه ثم يقوم قائماً فقر ايام القرآن وسوره بعدها لم يلا دون

الذي عبد الله

كذلك التي قلها ثم يركع ركوعاً يشبه طول قرآنه ثم يرفع راسه فقر ايام
القرآن ثم يقرأ بعدها سورة ثم يقرأ طويلاً دون القرآن التي قلها
ثم يركع ركوعاً طويلاً كطول قرآنه ثم يرفع فيسجد سجدتين ثم يجلس
ويتشهد ويدعو ويسلم ثم يستقبل الناس فيذكرهم ويخوفهم ويأمرهم
اذا راو ذلك ان يكبروا الله ويدعوا ويصرفوا قال ابو حنيفة
في صلاة الخسوف انها ركعتان واربع سجرات كصلاة النوافل
قال الشافعي صلاة الخسوف يتايد لها الصلاه جامعه
مقرافي اول ركعة سورة البقرة وفي الثانية بالاعمال وفي
الثالثة بالنساء وفي الرابعه بالمائدة ويكون الركوع على طول الصلوه
سبل احمد بن حنبل عن القرأه في الخسوف يعان في سورة فاتحته حديث
الزهري انه جهرا وقال اسحاق كما قال مجمر قال
عبد الله لا يصلي خسوف الشمس في غير حين صلاه قال الشافعي
في صلوه الخسوف يطعم كل حين وقال احمد بن حنبل
يصلي للحسوف بعد العصر قال عبد الله وليس لصلاه
خسوف الفجر اجتماع ولكن يصليها فدا ركعتين كصلاه
المائدة قال الشافعي فصلاه خسوف الفجر صلوات في
جماعه وتجهر الامام بالقرأه لا يهاجم صلاه الليل **باب ما**
جاء في صلاة الخسوف او صلاة الخسوف في السفر
بأذان واقامة فيقدم الامام بطائفة وطائفة فيكون العدو

عبد الله بن عبد الله

بعد صلاته وان نسيها وحده كبر حتى يذكر وان بد الصلوة ملك المساء
قال ابو حنيفة ينشد على التكبير سابعة ذكر ثم تعصى مع
الامام ثم بعد الركعة التي لم يحضر فيها وقال الشافعي مثل
قول ابو حنيفة قال عبدالله بن عبد الحكم وان نسي الامام تكبير
الاحرار حتى صلى اعادة واعاد من خلفه وان ذكر وهو في الصلاة
قطع وقطعا واقام المودنون للصلاة وان تكبرا انهم قال
ابو حنيفة لا يقيم المودنون الصلاة وللمشافعي رضي الله عنه في
هذا المسئلة قولان احدهما ان الصلاة يجزئهم اذا كانوا قد كبروا
والقول الثاني انها لا تجزئهم صلاتهم اذا لم يكبروا الامام وبيد
الامام بكل حال ولا فائده عليهم قال عبدالله بن مسعود في
النسوة وشبهه سلاوة من لم يذكر صلى وليس على يمينه ثم يسجد سجدة
بعد السلام قال ابو حنيفة يتجترى قال الشافعي
يسجد قبل السلام قال عبدالله بن عبد الحكم والامام يحل
عن من معه السهو في الصلاة في السلام والقيام في الجلوس
والجلوس في القيام ومن سبه عن السلام ذكر كانه رجع فكرر
ثم جلس فقتله ثم سلم ويسجد بعد السلام قال الشافعي
ليسجد قبل السلام ومن استنكحه السهو قليلا من ذلك وبدنه
ولو سجد سجدتين بعد ذلك لا كان حاشا قال الشافعي
اذا استنكحه الشك في السهو فلا يسجد عليه قال عبدالله بن

قال عبد الله بن مسعود

عبد الحكم ومن قال اثنتين نسيهما فاعاد لم يضر ولا يجلس وسجد قبل
السلام قال ابو حنيفة يسجد بعد السلام قال عبدالله بن عبد الحكم
ومن نسي صلاة ذكرها في صلاته اشقت صلاة قال الشافعي
اذا ذكر صلاه وهو في صلاة ام التي هو فيها واعاد الصلاة التي عليه قال
عبد الله ومن نزل في صلوات كثيرة فليضرب ذلك في الليل والنهار على
مثل ما وجب عليه حتى يفرغ ومن ذكر صلاه فليصلها ويصل ما كان
من الصلوات في وقته معها قال الشافعي اذا ذكر صلاه فليصلها
وحدها ولا يعيد ما بعدها والوقت وغير الوقت سواء قال عبد
الله ومن نسي صلاة في سفر وذكرها في حضر بعد طيب الوقت
فليصلها صلاة حضر ومن نسي صلاة في سفر في غير طيب الوقت
يسجد طيب الوقت فليصلها صلاة سفر قال الشافعي ومن
نسي صلاة في سفر وذكرها في حضر فليصلها صلاة حضر لان
الرخصة في التفسير بالعله كقول السلف واذا زالت العلة زال
القصور ووجب التمام قال عبدالله بن عبد الحكم
ولا ينقص سائر صلاه حتى يسكن سفره الذي يريد ثمانية
واربعين ميلا قال ابو حنيفة لا ينقص حتى يري سيرة لانه
ايام على مثلي الا تتمام قال الشافعي ستة واربعين ميلا
بالحاشي وقال احمد بن حنبل ثمانية واربعين ميلا لا
شيء قال عبدالله بن عبد الحكم ولا ينقص حتى يري سيرة

بالحاشي

بالحاشي

الفرجه ويقصر حتى تدركها رجعا قال ابو حنيفه لا يزال يقصر حتى
تختلط باليوم قال عبدالله ومن سافر فله ان يوفي عليه ثلاث
ركعات من المفار ولم يصلي الظهر والعصر فليصل الظهر والعصر
اربعا ربعا قال عبدالله وان كان في الليل وقد بقي عليه من الليل اربع
ركعات ولم يصلي المغرب والعشاء فليصل المغرب يصلي العشاء صلاة
سفر قال الشافعي يصلي العشاء صلاة حضر قال ابو حنيفه اذا
ذهب وقت الظهر ودخل وقت العصر ثم سافر صلى العصر صلاة
سفر وفتح الظهر صلاة حضر وحرك المغرب وعشا الاخر
قال عبدالله وان قدم سافر وقد بقي عليه من النهار قدر خمس
ركعات ولم يصلي الظهر والعصر فليصل الظهر والعصر صلاة حضر
وان قد بقي الليل وقد بقي عليه اربع ركعات فليصل المغرب والعشاء
صلاة حضر قال ابو حنيفه يقضيها جميعا ويؤتي بالمغرب صلاة
سفر ولو انها كانت من الصلوات التي تقصر لصلاتها صلاة
سفر وصلي العشاء الاخره صلاة حضر قال عبدالله من
عبد الحكم ولا بأس من المضي الى الفجر في الصلاة ومن لم يجد دخلا
في الصلوة فليقف حيث شاء ولا يجيد اليه رجلا وعنه احمد بن حنبل
ان يلايه رجلا قال الشافعي عبدالله رجلا اذا لم يجد اخر قال
عبدالله واذا صلى رجل باره قامت خلفه وبنغي اللام ان يقف
بعده فانه حتى تعبد العصر قال ابو حنيفه لا يقيم الامام

ومن صلى في الصلاة اعلاها ولا وضو عليه قال ابو حنيفه يؤضا
من الضحك كوضو الصلاة قال الاوزاعي وسفيان الثوري اذا
ضحك الرجل في الصلاة ففقهه اعاد الوضو والصلاة قال عبدالله
ومن خطا القبلة اعاد في الوقت ان كان راجعا في يومه فخطا القبلة
فلا شيء عليه وان كان في يومه ولم يتجهد فخطا القبلة ففقهه
الاعادة في الوقت وغيره قال عبدالله من عبد الحكم واذا ظهرت
المراة من حيضتها وكان عليها من بعد فراغها من غسلها وما يصلح
لها من الامر الا ان لم يلزم لها من النهار قدر خمس ركعات صلت الظهر
والعصر واكملت اقل من ذلك صلت العصر وان بقي عليها من
الليل مقدار اربع ركعات قبل المغرب صلت المغرب وان كان قل من
ذلك صلت عشا الاخره وان كان بعد المغرب بقدر ركعة قبل
طالع الشمس صلت الصبح قال ابو حنيفه اذا زالت وقت صلاة
فليس عليها اعاد تلك الصلاة وكان عليها ان تصلي الصلاة التي هي
في وقتها قال الشافعي ارطهرت وقد بقي عليها من النهار قدر
ركعة قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر ولذا قيل
المغرب بقدر ركعة صلت المغرب والعشاء قال عبدالله من
عبد الحكم واذا افان المغي عليه فهو كما وصفت لك في الماضي
قال ابو حنيفه اذا افان المغي عليه وقد ذهب منه خمس
صلوات فلا يجزئ من وليصل ما كان في وقته الذي افان منه

من الضحك كوضو الصلاة

والعشا

من الضحك كوضو الصلاة

تمام

يدعو الرجل في الفريضة مما في القرآن ويدعو بالذرية ما لم يكن دعا شحا
 وقال اسحاق يدعوا بما في القرآن والمستقر ان جبر في دعائه
 تسميه الرجال ولا يجبروا في الركوع قال عبدالله بن عبد الحكم
 ومن صلى الناس جنبا او غير متوضي ساء ما اعد ولم يعيد وقال
 ابو حنيفة يعيد ويعيد وقال عبدالله بن عبد الحكم وان ذكر
 صلاه وهو في صلاه بطلت صلاته عليه وعلى من خلفه قال الشافعي
 ان ذكر صلاه وهو في صلاه بما اكارا وغيره فأنها وقفي التي عليه
 قال عبدالله وان ذكر انه غير متوضي بطلت عليه ولم تقبل
 عليهم ولا يصلي في معاطل الليل ولا باس بالصله في مراح الغيم قال
 ابو حنيفة وان صلى فيهما جميعا وان لم يكن بينهما اذان فلا شيء عليه وقال
 الشافعي مثل قول ابو حنيفة وقال عبدالله بن عبد الحكم ومن
 احدث بعد الفشه اعاد الصلاه قال ابو حنيفة اذا قعد فدار
 الشتم فلا شيء عليه فان لم يسلم قال عبدالله والوتر سنة
 ولا ينبغي لاحد ان ترك ركعتي الفجر ولا يوتر احد بركعة ليس فيها شيء
 ولا يوتر بثلاث لا يسلم بينهما ومن طلع عليه الفجر فليوتر ما لم
 يصل الصبح والوتر في اول الليل واخره واسع ويجزئ ركعتي
 الفجر قراه ام القرآن ولا يركع احد ركعتي الفجر في المسجد اقيمت
 الصلوة قال ابو حنيفة ان جلاهما فلا بأس بذلك قال
 عبدالله ومن فاتته العشا في شهر رمضان فليدأ بالمكثوبة اذا اقيمت

وقد صح

المسجد واذا اقام الناس الى الصلاه فلهضي على صلاته قال الشافعي
 جابر ان يصلي مع الامام القنوت بصله المكتوبة رروا عن عظمي وزعم
 انه جابر ان يصلي في المسجل لنا فله بصله المكتوبة قال عبدالله ولا
 بأس بالصلاه بين الاشفاع في رمضان ويكمل بين الركعتين قال
 ابو حنيفة ان تناقض وان تناقض اربعاً لم يسلم بينهما قال
 عبدالله والوتر في قيار رمضان ولا ينقل المصلي على يديه الا في سفر ولا
 تقصر في مثله الصلاه حيث ما توجهت به ارحله ولا بأس بالصلاه
 في المناقلة فاعدا ومترجأ في قيعاه وركوعه فاذا اراد ان يسجد تنهأ به
 السجود وسجد للمصلي حالاً اذا دابر كوعه ان يقوم فيقرأ اخذ ثلاث
 ايه وما اشبهها ثم يركع ويسجد وصلاته الليل والنهار في المناقلة متني
 متني قال ابو حنيفة ومن أحب صلواته اربعاً وقال سفيان
 الثوري ولا بأس ان يصلي ست ركعات بينهما وقال احمد
 بن حنبل احب الحيات يصلي ركعتين فان جا واليا رجع فلا يزيد على ذلك
 الا بسلام وقال عبدالله ومن دخل المسجد فليركع قبل ان
 يجلس ولا بأس بالامامة في المناقلة وسجد القرآن احدى عشر
 في سجده لسبع الف فصل منها ثلثي قال ابو حنيفة في سجود
 القرآن خمسة عشر يسجده في الفصل مئة ثلاث وفي الحج سجدتين
 قال الشافعي في القرآن اربعة عشر يسجده الاسجده صحت
 فانها سجده شكر وفارقت خمسة عشر مع من قال عبدالله

ولا بأس
بالركعتين مع

المناقلة صح

وكانوا
يصلون

سجود صح

ومن قرأ سجدة بعد العصر أو بعد الصبح فلا يسجد ولا يؤم
لما قرأ قال أبو حنيفة يسجد قال عبدالله بن عبد الحكم
لأنما يسجد مع الفاري من كل معه يستمع منه ويسلم الإمام من
الصلاة تسليمة واحدة تلقا وجهه ويتبسم قليلا ويقول السلام
عليك ويسلم من خلفه تسليمة واحدة يتبسمون قليلا يقولون السلام
عليكم ثم يردون على الأمل فيقولون السلام عليكم قال أبو حنيفة
يسلم تسليمة واحدة قال الشافعي مثل قول أبي حنيفة وقال
أحمد بن حنبل يسلم تسليمة واحدة في الجنازة فانه يسلم تسليمة واحدة
وقال إسحاق مثل ذلك **السنة في الزكاة**
قال عبدالله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن
رحل مرة على من يخرج من لم يخرج وليس في أقل من عشرين ديناراً
زكاة فإذا كانت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار وليس في أقل
من مائة درهم زكاة فإذا كانت مائة درهم ففيها درهم ففيها
خمس درهم ومن كان عليه دين وله عزم في ماله ولم يخرج
الزكاة من ماله ففيه زكاة وإذا كانت تجب في مثله الزكاة وإن
لم يكن له عرض فلا زكاة عليه قال الشافعي عليه الزكاة
كان له عرض ولم يكن ولا ينظر إلى ما عليه من الدين وعليه
الزكاة مما يديه قال عبدالله بن عمر كان له دين ولا يركبه
حتى يقبضه وإن قام سنيئاً قال الشافعي إذا كان

له دين عند نفسه مني ما يطلب منه إعطاء فله فيه الزكاة كأنه ودعه
عنده قال أحمد بن حنبل في الدين إذا كان له على رجل وكان
نفسه في دينه عليه عباده فله فيه الزكاة كأنه في يده قال
عبدالله بن عمر كان عزمه من تجارة عليه أحوال فليس عليه الزكاة
فليس عليه الزكاة واحد إذا باعه قال أبو حنيفة يقبضه
عند رأس كل حول ويتركه قال الشافعي مثل قول أبي
حنيفة قال عبدالله بن عمر اشتري عبداً لمزمه أو جارية لمزمه
فما عاين بعد شين فلا زكاة عليه في شين واحد منها حتى يحول
عليه الحول ولا زكاة على عبد ولا على بصراني وإنما الزكاة
على الأحرار المسلمين فإن أسلم النصراني وعق للأحد فلا
زكاة عليه حتى يحول الحول ثم لا يسلم النصراني وعق
العبد قال أبو حنيفة الزكاة في مال العبد على سيد
العبد وقال عبدالله بن عمر ولا زكاة في غله مسكن ولا
أجاره عبد حتى يحول عليه الحول ويترك أموال التيماني
كل علم وإن كانوا معاً قال أبو حنيفة لا زكاة على التيماني في
أمواله قال عبدالله بن عمر لا زكاة في حلي النساء التي تنفذ للبر
قال أبو حنيفة في حلي النساء ما كان من ذهب أو فضة فعليه
فيه الزكاة مثل السوار والخنخال والقلادة قال عبدالله بن عمر لا زكاة في
لؤلؤ ولا عقيق ولا جواهر ولا سبل ولا خمر في الجواهر ولا زكاة

وإذا بلغت ذلك عشرين نقلاً ذهباً أو مائة درهم يورثي زكاته ولا
 ينتظر ذلك حولا وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الخمس قال
 أبو حنيفة في الركاز دفن الجاهلية وغير ذلك فيه الخمس والمعدن
 أيضا فيه الخمس إذا أصيب على المكان فإن قام المالك بعد ذلك
 حقت فيه الزكوة **باب زكوة الأبل**
والبقر والغنم قال عبد الله بن زكريا الواسطي في كل حول
 مرة فليس يبادون خمساً ومن الأبل صدقة فإذا بلغت خمساً
 ففيها شاة إلى سبع فإذا بلغت عشراً ففيها شاتان إلى أربع عشر
 فإذا بلغت خمس عشر ففيها ثلاث شيات إلى سبع عشر فإذا بلغت
 فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شيات إلى أربع وعشرين فإذا بلغت
 خمس وعشرين ففيها بنت مخاض فإن لم يوجد إبله مخاض فابن
 لبون فلكر إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ست وثلاثين ففيها ابنة
 لبون إلى خمس وأربعين ففيها حقة إلى ستين فإذا كانت أحد
 وستين ففيها حدة إلى خمسة وسبعين فإذا كانت ست
 وسبعين ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى
 وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة فإذا كان على ذلك ففي
 كل خمسين من الأبل حقة وفي كل أربعين من الأبل ابنة لبون
 وقال أبو حنيفة إن زاد على عشرين مائة استقبل
 الميراثية الأولى فكان عليه ختان وفي كل خمسين بعد العشرين

ومائة شاة قال — عبد الله بن زكريا وليس يبادون أربعين من الغنم صدقة
 فإذا بلغت أربعين ففيها شاة إلى خمسين ومائة فإذا زادت شاة ففيها
 شاتان إلى مائة شاة فإذا زادت شاة ففيها ثلاث شيات إلى ثلاث
 مائة ثم زاد بعد ذلك ففي كل مائة شاة ولا ركوة في البقر حتى يبلغ
 ثلاثين ففيها سبع إلى أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة منه
 ثم زاد بعد ذلك ففي كل ثلاثين من البقر ثديع وفي كل أربعين
 منه وليس في الأضراس من الأبل والبقر والغنم شيء والأضراس
 ما بين الستين من الحد ذرا الحظا من الأبل بمنزلة الخالها في الغنم
 ولا ركوة على من يبلغ منهم حصه أربعين شاة من الغنم أو خمس
 ودون الأبل أو ثلاثين من البقر والركوة في الأبل والعوامل
 والبقر والعوامل قال أبو حنيفة لا ركوة في الأبل والعوامل
 والبقر والعوامل وقال الشافعي مثل قول أبي حنيفة لا
 ركوة في البقر والعوامل ولا في الأبل والعوامل قال عبد
 الله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
 وذلك يكون لثلاث بقر عشرين ومائة شاة لكل رجل أربعين
 فإذا أظلم المصدق جمعوها فاقبل عليهم ثلاث شاة يلا يكون
 الأشاة تنقو أن يجمع بين المصدق وبين المفترق خشية الصدقة
 ومن ذلك الرجلان يكون لهما مائة شاة وستات ويكون عليهما
 ثلاث شاة فإذا أظلم المصدق فزاد ذلك فلم يكن على كل

واحد منهم الاشياء ففهم ان جمع بين المسترف ويعرف بين المجمع
 وليس علي ملك في مائتيه صدقة قال ابو حنيفة علي
 المولي الصدقة في مائتيه عده من مال العبد وقال الشافعي
 مثل قول ابي حنيفة علي السيد الزكوة من مال العبد قال
 عبد الله ولا يستخلف الناس في الصدقة قال الشافعي
 يستخلف الناس ان كان منهم قال عبد الله فالس الذي يزخذ
 في الصدقة الحرة والتب ولا يزخذ الربا ولا الماخض الا الا
 كوله ولا يخل لعن الربا التي وضعت والاحض الحامل والاكو
 شاء اللحم وفعل العن النفس الذي يضر بها ويعبد عليهم السكنا
 وهي الصعيرة ولا يؤخذ ذات غوار ولا شين ولا مائة الا ان
 ينال الصدق ويشته في ذلك لي ما يعوي وانما ذلك في
 ما فيه النظر للسلمين والحوار العيب زكاه

الحبوب والثمار والادعاب

قال عبد الله بن عبد الحكم وكلما كان من عمر وعبد
 او زينون اوجب مما يدخر الناس وبأكلونه فنية الزكوة
 فاذا بلغ خمسة اوسق فصاعدا فنية العشران كان مما تسقيه
 السوا وكان لعلا وتسقيه العيون وما كان يسقي بالمشح
 فنية نصف العشر قال الشافعي ليس في الترميز
 زكاه قال عبد الله والوسق تسون خائفا شعاع النبي

علي الله عليه وسلم وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة قال ابو
 حنيفة ما اخرجت الارض من قبل او كثير من القبول والخص وعيها
 فنية العشران كان مما تسقيه السما فان كان مما تسقيه الرجال
 علي الاعناق وهو قول معاذ بن جبل اجته النبي صلى الله عليه وسلم
 الجين قال عبد الله والحبوب التي تحب فيها الزكاه الفصح
 والشعير والسمك والذرة والرجن والارز والعدس والجلبان
 والوبية والجلبان وما شئت ذلك من الحبوب يؤخذ منه الزكاه
 بعد ان يحصد ويصير حنبا والناس مصدر فون فبارعوا قال
 الشافعي ليس في الجلبلان زكاه قال عبد الله والنس
 والقول والبسيلة ينال المنزلة قال الشافعي ليس في الشمس
 والبسيلة زكاه قال عبد الله والزكاه نصف واحد
 والربيع كله نصف واحد والقطيئة كلها نصف واحد قال
 الشافعي القطيئة اصناف كل نصف على حدة ولا يصير بعضها
 الي بعض ولا شي فيها حتى يصير في كل نصف منها خمسة اوسق
 فنية خبيثا الزكاه قال عبد الله والفصح والشعير والسمك
 صف والارز والجلبلان نصف ولا يؤخذ في صدقة العشر البردي
 ولا صمغ ولا عذوق بني حنن ويؤخذ في الصدقة العجوة وما
 اشبهها قال الشافعي في التمر اذا كانت محضه فليأخذ
 من نصف ما يجب عليه قال عبد الله ولا يحرص من التمر

الا الخجل والخب ومخترص عليهم حين طيب الحلي بينه وبينهم فان
 اصابت الثمرة جاحيه بعد الخرض فلا ضمان عليهم فان بقي خمسة اوسق
 فصا عدا فتيه الزكاه قال ابو حنيفه انما يجب نؤخذ الزكاه
 بعد الجداد ولا يحسب الجاحيه والجاحيه على المشتري قال
 عبدالله فاذا كان الزرع والتمر بين شركاء فلا زكاه على من تبلغ
 حصته منهم خمسة اوسق قال الشافعي في الخلط في
 الزرع والتمر يهر غنله الخلط في الماشيه عليهم الزكاه وذلك
 الذهب والورق ولا زكاه في العاكة كلها طيبها وبابها ولا
 في البقول ولا في قصب السكر ولا جوز ولا تين ولا لوز
 ولا جلوز ولا ما استبهه قال ابو حنيفه الزكاه في ذلك
 كله في المختصر وغير ذلك قال عبدالله ويخرج زكاه
 الزيتون والجلجلان وجب الخجل من زيته اذا عصر وما
 يبيع فارحوا ان يكون ذلك من ثمنه واستاقا قال الشافعي
 ليس في الزيتون ولا الجلجلان ولا حب الخجل زكاه قال
 عبدالله وزكاه الفطر صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم
 من الخنطة وغيره لهن كل حر وعبد ذكر او انثى من المسلمين
 قال ابو حنيفه في زكاه الفطر نصف قال عبد
 الله ويستحب ان يخرجها اذ اطلع الفجر من يوم الفطر ويخرج
 اذ اطلع الفجر البويع والفروي قال الشافعي

٢١

لا بأس ان يخرج زكاه الفطر قبل وقتها واخرج في ذلك بين
 عمر رضي الله عنه انه كان يخرج زكاه الفطر قبل ذلك
 بثلاثة ايام قال عبدالله ويؤدي الرجل الخنطة اذا كان
 ياكل منها ويؤدي التمر والشعير والنحو والارز والذره
 من كان ياكل منه ويخرج الرجل زكاه الفطر عن كل من
 يضمن نفقته ويخرج عن مكاتبه ومملوكه غايهم وحاضرهم
 اذا كانوا مسلمين قال ابو حنيفه ويخرج الرجل
 الزكاه عن نفسه وعن ماله الكه النصاري والمسلمين
 وعن ولد الصغار ولا يخرج عن امراته ولا عن ولد الكبير
 تخرجوا واليك عن انفسهم قال الشافعي لا يخرج عن
 مكاتبه ولا يخرجوا عن انفسهم شي قال احمد بن
 حنبل لا يخرج للمكاتب قال اسحاق يخرج عنه اذا كان
 في عياله قال عبدالله بن عبد الحم والجزيه على رجال
 اهل الذمه وليس على نسائهم ولا صبيانهم ولا عبيدهم
 ولا زكاه عليهم في شي من اموالهم ولا كرمهم ولا مواشيتهم
 ولا شي من اموالهم قال ابو حنيفه في النصاري
 عليهم الزكاه اذا مزمهم العاصم قال احمد بن
 حنبل ليس على نسائهم ولا على صبيانهم ولا زكاه
 وكروهم ومواشيتهم وعليتهم زكاه الاعالي

في اموالهم

ما استي اهل قبل فانه يضاعف عليهم الصدقة قال عبدالله يوحذ
 منهم في شيء من تجارتهم ما جازوا في ارضهم الا الجزية التي تؤخذ منهم
 وان جازوا من بلاد الجاهل منهم العشر بعد ان يدعو الا في مكة
 والمدينة فانه يخفف عليهم فيها خاصة بالملوك والبرقيين والخطبة
 فيؤخذ منهم نصف العشر اذ اراد الموفق بالناس ان يكثر الحمل بهم
 ويؤخذ منهم كما اختلفوا وان اختلفوا في السنة مرارا قال ابو
 حنيفة لا يؤخذ منهم الا في كل حولة مرة قال عبدالله ويجاز
 اهل الحرب يؤخذ منهم العشر كما قد نوا ولا يبرؤ عليهم وليس
 فيهم الصدقات اعانوا وانما فيهم على وجه الاحتياط من الواجب
 فاي الاضغان كانت فيه الملحمة فيه ويعطى عاملها منها بقدر ما يري
 الامام وليس الضل له فريضة قال السنا في يقسم على شئ
 اصناف ويخرج المصنفين وهما المولفة قلوبهم والعاملين عليها
السنة في الصيام قال عبدالله بن عبد الحكم
 لا يصام رمضان ولا يفتقر منه اقل من شهاده عدلين مسلمين قال
 ابو حنيفة في شهاده رمضان اذ شهد رجل مسلم حركا وعبد
 على روية الهالك فعليه الصيام وقال احمد بن
 حنبل في شهاده رجل واحد في الهالك ان كان لرمضان ثمانية
 وان كان لشوال فلا يجوز قال اسحاق لا يجوز حتى يشهد
 عدلان قال عبدالله واذا شهد على هلال رمضان بهارا

كف الناس عن الطعام وقصوا يومنا سواء قال السنا في اطاراه
 بهارا فلا يظير الى ذلك ولم يفتروا اليوم الثاني فليصوموا اليوم الثاني
 قال عبدالله وان ثبت الشهادة على هلال شوال بهارا فان
 الناس يعطون واعلى ساعة للشهادة ولا يصومون صلاة العيدين ان ثبت
 الشهادة بعد ان ذلك ولا يصومون من العبد ومن راي هلال
 شوال بهارا فلا يفترون فاما هو الليلة التي تاتي قال احمد بن
 حنبل من راي هلال رمضان وحده او شوال وحده فلا يصوم ولا
 يفترون قال اسحاق لان الصوم مع الجماعة قال عبدالله بن
 عبد الحكم ولا يصام الا لمن ثبتت الصيام من الليل قبل الفجر وليس
 على الناس ذلك في رمضان قال السنا في صيام رمضان
 لا يجزئ الا ان يثبت الصيام في كل ليلة وقال احمد بن حنبل في
 كل ليلة مثل قول السنا في قال اسحاق يجزي اول ليلة في
 شهر رمضان قال عبدالله ولا يصام بصيام اخر يوم من شعبان
 تطوعا ولا يجوز لاحد ان يصومه خوفا من ان يكون من رمضان
 والصيام والغفر في السفر واسع قال احمد بن حنبل
 الا في السفر في السفر اوجب الي من الصوم قال اسحاق مثل
 ذلك واذا ظهرت الحائض في رمضان لا تكفي في يومين يومها
 عن الطعام ومن قدم مصر وهو مسافر ما فانه سعة من
 الفطر ما لم يجمع اقامه اربع ايام قال ابو حنيفة حتى يجمع

إقامة خمسة عشر يوماً قال عبدالله ولا يفطر المسافر الا في سفر يكون
 ثمانية واربعين ميلاً قال الشافعي سبعة واربعين ميلاً قال
 عبدالله بن عبد الحكم من اصبح صائماً نظراً في الحضر ففطر متعمداً فعليه
 القضاء قال الشافعي لا قضاء عليه في الطوع قال عبدالله
 ولا بأس بالسواك للصائم في اي سلعان النهار شام قال الشافعي
 يستاك الصائم في اول النهار واكرهه السواك في اخر النهار لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم اطيب عند الله من المسك قال
 احمد بن حنبل في السواك الربط اكره فاما اليابس فلا بأس به في اول
 النهار واكره اخر النهار خلوف فم الصائم قال عبدالله ومن يشعر
 في يومه في رمضان في الجفرا فان عليه القضاء وان كان منطوياً مضي
 ولا قضاء عليه قال ابو حنيفة منطوياً كان او غير عليه القضاء
 قال عبدالله ولا تنكره الحجام للصائم الا مخافة التعرير للصائم
 قال احمد بن حنبل في الحجام للصائم اكره له فان فعل فليقتض
 يوماً مكانه قال اسحاق بن راهويه والاوزاعي مثل ذلك
 قال عبدالله ومن دعه التي وهو صائم فلا قضاء عليه ولا
 كفارة فيه فان استقى فعليه القضاء والكفارة ومن كان
 عليه صوم من رمضان فلم يبتضه حي فحل عليه رمضان اخر
 فليصم لم يبتضه ما عليه ويلزم عن كل يوم فطره فيه مسكياتاً
 من حطة الا ان يكون مرضه مستلاً ولا اطعام عليه قال

ر

ابو حنيفة لا اطعام عليه قال عبدالله ومن افطر في رمضان
 متعمداً فعليه القضاء ويطعم ستين مسكياتاً ما زاد عبد النبي صلى
 عليه وسلم قال ابو حنيفة في كفارة من افطر يوماً في رمضان
 متعمداً القضاء والكفارة وكفارتها عتق رقبة ما لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكياتاً قال
 سفيان الثوري مثل قول ابو حنيفة في الكفارة قال الشافعي
 من افطر يوماً من رمضان متعمداً فعليه القضاء والعقوبة الواجبة
 ولا كفارة عليه قال عبدالله واذا رأت المرأة الطهر من الليل
 فلم تغتسل حتى اصبحت صامت واجزاها ذلك اليوم اذا خافت الحامل
 على ما في بطنها فافطر ولا اطعام عليها قال الشافعي ففطر
 الحامل وتلع عن كل يوم مسكياتاً واحداً قال عبدالله ويستحب
 للشيخ الكبير لا يستطيع الصيام الاطعام ومن اغني عليه رايماً
 من رمضان فلا تجزي ذلك عنه من رمضان ان يبيت الصيام
 من الليل فاغني عليه ثم افاق في بعض يوم اجزاء قال احمد بن
 حنبل في المغني ان كان اغني عليه في اول يوم بعد الفجر وكان
 تدنوي الصيام اجزاء يومه ذلك وما سوي ذلك فانه يفتي
 قال عبدالله ومن اصبح جنباً من غير احتلام اجزاء ذلك من صيام ذلك
 اليوم ولا يصوم احد يوم النحر ولا يوم الفطر ولا ينطوع احد
 بصيام ايامه ولا يبرء الصيام اذا فطر الايام التي بقي رسول

إليه صلى الله عليه وسلم عن صلاة يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق
 ومن كان عليه صلب شهرين متتابعين فمريض وكانت امرأة في مرضه
 فانه اذا صبح وصل ذلك الشهرين وكذلك اذا ظهرت المرأة فان
 اخبرت ذلك بصلت ولا تحيد لاصيام على الصبي حتى يحتم ولا
 على المجارية حتى تحيض **باب السنه في**
الاعتكاف قال عبدالله ويدخل المعتكف الى معتكفه
 قبل غروب الشمس من الميلة التي يريد يعتكف فيها ولا بأس بالاعتكاف
 في اول الشهر ووسطه فيخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من
 اعتكافه ومن اعتكف آخر الشهر فلا ينصرف حتى يشهد العبد
 مع المسلمين قال الشافعي اذا اهل الهلال قد خرج من
 الاعتكاف فليخرج ان شاء قال عبدالله ولا يعتكف احد الا في
 المسجد في رحاب المسجد التي تجوز فيها الطواف ولا يعتكف
 في بلد لا يخرج فيه الجمعة الا في مسجد الجماعة قال ابو حنيفة
 لا بأس ان يعتكف في مساجد العنابر قال احمد بن حنبل
 يعتكف في كل مسجد تقام فيه الصلوات ويخرج عند الجمعة
 عند الزوال قال عبدالله ولا يعبد المعتكف مريضاً ولا
 يشهد جنازته ولا يدخل بيتاً الا لحاجة الانسان ولا يخرج
 لحاجة ولا تجارة قال سفيان الثوري ليشترط الاعتكاف
 الجارية ويعود للرخص ويشهد الجمعة وما لا يختص به ان

24
 ليعمله فاني امله فيمنعه ولا يدخل مستقفا الا ان يكون مستقفا في موهبه
 ولا يجلس عند اهل بيوتهم حاجته وهو عتيق قال عبد
 الله ولا بأس ان يعتكف المعتكف للمساكين والمساكين ولا يجوز الاعتكاف
 لشروط ولا اعتكاف الا بصيام قال الشافعي الاعتكاف
 جابر ولا صيام ولا يجوز ان يشترط طمئتي شايخه قال احمد **باب**
 بن حنبل واسحاق بن راهويه ولا بأس ان يعتكف بلا صيام قال
 الاوزاعي مثل قول من عبد الحكم لا يلزم الاعتكاف الا بصيام
 قال عبدالله وان مرض في اعتكافه خرج فاذا صبح وكذلك
 الحاض فخرج اذا حاضت ونزع اذا ظهرت **باب السنه في**
الجنائز قال عبدالله يعتكف عند الحكم والصلوات على
 الجنائز في ساعات الليل والنهار جارية الاعتكاف طلع الشمس
 وعند غروبها ويكبر على الميت اربعاً ولا يقرأ شي من القرآن
 ولكن يجتهد له بالدعاء بما نقر له من ذلك وسليم من خلفه
 سبلاً ما خفياً قال الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق
 بن راهويه يقرأ في التكبير الاول بقائه الكتاب
 قال عبدالله ومن قاته بعض التكبير فليقص ذلك
 نسفامتارياً ولا يثول الصلوة على احد من يصلي
 القبلة فاذا اجتمعت جنائز الرجال والنساء فيجعل الرجال
 ما يلي الرجال والنساء ما يلي القبلة ولا يصلي على سقط

حتى يستعمل صارحاً وأوليا المراه احن بالصلوه عليه احن بالصلاه عليه
من وجها قال سفيان الثوري زوخ المراه اولي بالصلوه
عليها من وليها قال عبدالله ومن ما ليس في ان يقول
لا اله الا الله فلا يصلي عليه وان كان ذلك عن تعظيم صلى عليه ولا
باسر الجلس فيل ان توضع الجنازه ولا يصلي على شهيد ولا
يغسل ويدفن في ثيل اذ مات فقضي في المصرك وان حل فحاش
بحذ لك غسل وصلي عليه قال ابو حنيفه يصلي الشهدا
ولا يغسلوا وقال احمد بن حنبل الشهدا ان لم يصلي
عليهم فلا بأس وهل المدينة لا يصليون عليهم وقال اسحاق بن
ماهويه لا بد من الصلاه على الشهدا اذ صلى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو اعظم الشهدا قال عبدالله بن عبد الحكم وليس لغسل
الميت حدم معلوم ولا نجاء زاما غسل الميت طهور فغسل ويطهر
ثلاثا وخمساعا وسدر ويجعل في الاخره كافورا كبسور ويضع
تياه ويسير عورته ولا يقضي يديه الي فرجه الا وعليها حرقه
وغسل المراه زوجها ويغسل الرجل امراته قال الاوزاعي
في غسل الميت ينبغي انه الى سبع مرات قال ابو حنيفه وسفيان
الثوري يغسل المراه زوجها ولا يغسلها هو قال عبدالله
ويغسل من غسل الميت احب اليها قال احمد بن حنبل من غسل
ميتا فليس عليه غسل وعليه الوضوء قال احمد بن حنبل والاوزاعي

عليه

مثل قول ابن عبد الحكم يغسل المراه زوجها ويغسل الرجل امراته قال
اسحاق بن ماهويه مثل ذلك قال عبدالله وليس في كف الميت
حد ويستحب الوضوء قال الاوزاعي يغسل من غسل الميت احب
اليها ولا بأس بكفها ليس قال سفيان الثوري بكف المراه
في جنبه القواب في درج وخمار ولعافه وخرقه ومنطق والمنطق دغا
ازارا ويكفن الرجل في ثلثه اقواب ونوسن خصره قال عبدالله
الله ولا بأس ان يخط الميت بالمسك والعود والكافور والكفن
ويغسل من راس المال وتعريف الميت على جنبه الى القبلة فان لم يتقد
جعلت رحله في القبلة واستقبلها بوجهه وليس لم يترك في
القبور عدد معلوم اذ ذلك يسرفه في سعه ولا يجمع بين القبر
ولا ينشق قال الشافعي احب ان يكون في عدد من شرب القبر
وشراب السب في الجهاد قال عبدالله بن عبد
الحكم ولا بأس بخرق ارض احد و قطع اشجاره وغارم ولا خرق
الحقل ولا تعرف ومن غل عاقبه الامام والفقهاء من الغمس ومن قتل
قتلا فليس له تكليه الا ان ينادي لامر اذا كان ذلك جهده قال
الشافعي ومن قتل قتيلا في الاقبال فله عليه نكاح في ذلك الامام
او لم ينادي والسب قبل الغمس قال عبدالله وما حازه للشرك
فصاحبه اولي به ما لم يقتل فان قتل فهو اولي به ثم شهيد ان شأ
قال الشافعي صاحبه اولي به فمتموا ولم يقتل فان وقع في

من قتل قتيلا في الاقبال فله عليه نكاح في ذلك الامام او لم ينادي والسب قبل الغمس قال عبدالله وما حازه للشرك فمتموا ولم يقتل فان وقع في

ستم رجل اخذه صلحبه وعوض الامام الذي وقع في سهمه من سهم
 النبي صلى الله عليه وسلم خمس المحر قال عبدالله ولا بأس باكل
 الطعام وذبح الماشية بارض العدو ومن مات فاصلا في ارض العدو
 فلا سهم له اذ مات قبل القتال قال ابو حنيفة اذا ادوت
 ثم مات فله سهمه فان لم يقابل قال عبدالله فان قاتل قاتل
 ثم غم المسلمون فله سهم ومن حضر القتال وهو مرض فله سهمه
 ولل فارس سهم ولل فرس سهمان ولا يسهم لل افرس واحد
 قال ابو حنيفة للفارس سهم ولل فرس سهم ولا يسهم لل افرس
 قال احمد بن حنبل مثل ابو حنيفة يسهم لل فرس قال عبدالله
 ولا يسهم نصبي ولا امراه قال الشافعي فوطئ الغنجه
 ولا يسهم لهم قال عبدالله والجامسه خرجت فان
 غنائمهم تقسم بينهم وبين جنح اهل العسكر فان خرجت سرية
 من بلد فغنيمة فلا سهم لاهل ذلك البلد من غنائمهم شي ولل جنح
 والبرذون بمنزله الخيل اذا اجازها الواجب قال ابو حنيفة
 يسهم لها اجازها الواجب ومن عجزها قال عبدالله ولا يسهم
 لل جمل ولا حمار ولا جعير ولا يكون الخمس الا منها اوجب عليه
 بال ركاب ولا بأس بقتل الاساري اذا لم يكن لهم امان ومن
 استحياه الاحرام من الاساري فلا يقتل ولا تعبس الرهبان
 اهل الصوامع والديارات كلهم قال الشافعي يقتل الرهبان

قولهم

لخيل

اهل الصوامع والديارات والاجرام كلهم قال عبدالله ولا يقتل
 النساء ولا الصبيان ولا شيخ قال الشافعي يقتل الشيخ الثمان
 قد قتل دريد بن الصمه وهو ابن عشرين واما به سنة قال عبد
 الله ولا يقتل العدو حتى يدعوا الى الاسلام الا ان يعملوا ذلك
 فاذا ارتفع المسلمون من المشركين زهائيا فاسلموا في ايديهم
 فليردوهم قال الشافعي لا يردوهم الى ارض الشرك قال
 عبدالله ولا بأس بقتل المصور ومن استند فهدم والجزية على من بلغ اكمال
 من احرام الفل الذمة ولا جزية على نسائهم ولا على صبيانهم ولا عبيدهم
 ولا فقراهم قال ابو حنيفة في الجزية ثلث درجات المور
 ثمانية واربعون درهما والمفقير اثني عشر درهما والوسط اربع
 وستون درهما قال ابو حنيفة والمفقير منهم والعبيد دينار
 كل انفس قال عبدالله والمجوس في الجزية بمنزلة اهل
 الكتاب وتؤخذ الجزية من يضارى العرب ومن اسلم من
 اهل الذمة وضعت عنه الجزية فان كان من اهل الصلح
 فهو احق فارضه ملك له فان كان من اهل الحنوة ففيه
 في المسلمين قال ابو حنيفة ان كانت ارضه متر وكنه
 في ايديهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففيه لهم بيتا
 يوزونهم من ارض الخراج ويوزعونها

ما جاني الشدور والايام

ولا بأس بالجزية من الكتاب
 رخصته من ارضهم من الكتاب
 رخصته من ارضهم من الكتاب

قال عبد الله بن عبد الحكم ومن قال علي نذران فعلت كذا وكذا
 ثم حنت فكفارة الكفار اليمين بالله الا ان يكون سمي محررا الوثني
 به شيئا ومن نذر ان يطع الله فليطعه ومن نذر ان يجصيه فلا
 يجصيه واليد في طاعة الله ان يقول لله علي نذران اصلي او
 اصبر او تصدق او غير ذلك فعليه ما نذر علي نفسه والنذر
 في معصية الله ان يقول الرجل لله علي نذران لم اشرب اليوم خمر
 او قتل رجلا وما اشبه ذلك من عاصي الله فلا شيء عليه ذلك لان
 فعله معصية لله ومن قال علي عهد وميثاقه ثم حنت فخلية كذا فان
 قال ابو حنيفة في العهد والميثاق في لفظ واحد فعليه
 كفارة واحدة بمنزلة قوله والله الرحمن فعليه كفارة واحدة قال
 الشافعي مثل قول ابي حنيفة كفارة واحدة قال عبد الله
 وابن ابي شيعة علي رجل يفعل فعلين يمينين الا ان يكون اراد
 يمينًا وقال ابو حنيفة من يمين اراد اوله يرد قال احمد
 بن حنبل واسحاق بن ابي حنيفة علي رجل فقام يمين فالحنت علي المقسم
 عليه قال عبد الله ومن قال اشركت بالله وكفرت بالله
 ثم حنت فلا صدقة ولا كفارة وسينعقر الله قال ابو حنيفة
 عليه كفارة يمين فذا وحيب الله عز وجل الكفارة في
 المظاهر قد قال عز وجل وانهم ليقولون منكرا من
 القول وزيورا قال احمد بن حنبل في الرجل اكفر بالله و

ما هو له طاعة مع

اذا كان مع

يقول مع

واشرك بالله قال كذا اراد به اليمين فكفارة يمين علي
 حديث ابي رافع قال اسحق بن راهويه كما قال
 وعلي الامام ان يوديه كما فعل عمر بن عبد العزيز قال عبد
 الله وعقود اليمين ان يحلف الرجل علي الشئ لا يفعله ثم يفعله
 فعليه كفارة اليمين واخر اليمين ان يحلف الرجل علي الرجل بالله
 براه مقبلا انه فلان وذلك بيمينه لم يمين غير ذلك فليس في
 هذا يمين قال ابو حنيفة لغير اليمين لا والله وبلي والله وكذا لم يعقد وشبهه صح
 علم الصحيح قال عبد الله ونويك اليمين ان يحلف الرجل في الشيء
 الواحد لا ينعله مرارا ثم يفعله وكفارة ذلك كفارة يمين
 قال ابو حنيفة في التوكيد ان كررها يمين لكل يمين فعليه
 لكل يمين كفارة قال عبد الله والاستسقاء في اليمين
 لصاحبها ما لم يقطع كلامه فان سكت فلا شيء عليه قال احمد
 بن حنبل الاستسقاء في كل شيء الا في الطلاق والطلاق اذا قال
 ان طلاق ان شاء الله لم افتهونه بشي قال اسحاق الاستسقاء في
 كل شيء جازي في الطلاق والعق قال عبد الله ومن استثنى
 فهو بالخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل لم يفعل ومن حلف بالله
 ثم ان يفعل حنت فهو بالخيار في كفارة ذلك ان شاء اطعم عشرة
 وسطاء من الشيع يقسم ذلك بينهم فمخ يكون كما قالهم غدا وعشا
 وذلك بالمدينة من ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم وبالامصار

وسطا من شجرهم ولا يطعم في ذلك الامور من حر قال ابو حنيفة
 في كفارة البين مدين مدين لكل نفس عبد النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الشافعي يطعم مثل مالا بالدينه والامصاب ولا ين يد
 على ذلك قال احمد بن حنبل واسحاق مثل قول الشافعي وقال
 الاوزاعي يطعم مده واحده فقط قال عبدالله وان شاكسي
 المساكين العشرة ثمانية ان كانوا رجالا وان كانوا نساء مده
 وخمار لكل امرأه مده وان شاعن رقبة مومنه لسن فيها
 شرك ولا عتاقه ولا طبايه ولا تدبير وهو في هذه الثلاثة الاثنا
 بالخيار اي ذلك ثلث ان يفعل فعل فان لم يفعل اعلى من ذلك
 فليصم ثلاثة ايام ولنا جهان فافرقها اجزأ عنه وقال
 الشافعي يصوم النساء ثمانية فقط قال ابو حنيفة في الصيام
 يترا بعا ولا يفرقها قال الشافعي يجوز عن المدربري
 الكفاره قال الاوزاعي في الصيام لعب الخان
 يكون متتابعاً وقال احمد واسحاق مثل قول الاوزاعي
 يصوم مهناسا بقاى فراه ابى وابن مسعود رضي الله عنهما قال
 عبدالله ومن حلف تحت ثلث ان يكفر او كفر بالله ثم خنت ذلك
 محزى عنه في البين بالله وحدها قال ابو حنيفة لا تكون
 الكفاره الا بعد الحنث وقال الشافعي محزبه ان يكفر
 قبل وبعد الا الصيام فان صام ثم حنث فلا محزبه حتى يعيد

في الطعام

قل وعلا الصيام
 ان كان من حنث فليصم
 ان كان من حنث فليصم

الصيام بعد الحنث قال عبدالله ومن حنث عليه طحاوا
 شرا ابواته فلا كفاره عليه وهو لجلال قال ابو حنيفة عليه
 كفاره ثمين قال عبدالله ومن قال مالي فسيل الله وفي المساكين
 او هدر على جراه من ذلك الثلث قال ابو حنيفة لا يجزئه الا
 الجيع في ماله الذي يريد به التجاره وما كان من عثم او يفر ساعه اول
 فعله ان يصدق بذلك كله وما كان سواه من العروض فلا شيء
 عليه فاحج في ذلك ان كان مال حنث فيه الزكوه مثل الذهب
 والورق والمناشيه فعليه ان يصدق به كله وما كان من ذلك
 ما لان كاه فيه مثل الرقيق والدور والحبل فلا شيء عليه وفيه قال
 الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق عليه كفاره بيمين قال عبد
 عبدالله ومن قال الحنث ولدي في مقام ابراهيم ثم حنث هدي
 قال الشافعي لاني عليه قال عبدالله ومن قال اعملي
 المشي الى بيت الله ثم راولم بقدر رافانه مشي حتى اذا عجز
 ركب ثم عاد فمشي من حيث عجز ان يستطيع المشي واهدي فان
 كان لا يقدر على ذلك من كبر او ضعف فليركب اذا عجز
 وليس عليه عوده ولو يهدى به قال ابو حنيفة في المشي
 بالخيل اركان شامشي او لا هدي عليه فان ستر كركب
 وعليه ان يرمح شاه وهو فرك عقبه بن عامر وقال الاوزاعي
 في المشي الى بيت الله ثم راولم بقدر رافانه مشي حتى اذا عجز

قال الشافعي
 كان من حنث

عليه

في

وسلم قال لا فائدة في غضب ولا معصية ولا فليجده رحم فان كان
 في غضب فعليه كفاره عمن وان كان في رضا فعليه المشي
 قال عبدالله بن عبد الحكم من قال استني الى بيت الله فلم يش
 في حج او عمره فان استني في حج فلم يش المسائل كلها حتى يقضيها
 يشي وان كان في عمره فاد اطاق وسعي فقد قضى مشيه قال
 احمد بن حنبل في المشي اذا قال علي المشي ولم يذكر حجاً ولا عمره
 فانه لا يكون المشي الا في حج وعمره فاد اراد اليمن وكفاره
 اليمن وان اراد التقرب الى الله فليؤتي يذره وقال اسحاق
 مثل ذلك قال عبدالله وليس يجزي في المشي الى بيت الله الا
 الوقاه قال الشافعي ان كان حينه في شيء فعليه كفاره
 عمن فان كان يذرع على مشيه فلم يش قال عبدالله ومن
 ان مشي الى بيت الله حافياً فليخل ومن كان عليه ضروره
 فلم يش في عمره لم يخل بالحد حله مكة فيخرجه من
 مشيه وجهه ولا يعمل المظ الى ثلثة مساجد المسجد الحرام
 ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس ثم والحمد لله
السنة في الطهارة قال عبدالله والاحميه
 سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بالخير
 وهو لكم سنة وتنج علي كل من وجد بها السبل من
 اهل الدواب والفرأ والعمود واهل الحضر والضر الحاج بها

منه
 من عمره وادع

ويجوز في الطهارة بالجلع من الضان والتي من ماسواه وانضما
 حول الضان ثم اتانها خبير من غيرها ولا يجوز العور الذين عورها
 ولا الرخصة الذين مرضها ولا العرجاء الذين خلصها ولا العجا
 التي لا تنقي وتفي العيب كله والسلامة في ذلك فضل وان
 صحا الرجل عنه وعن اهل بيته بكتش اجزاء عنه قال ابو حنيفة
 لا يجزي الاكتشا عن كل نفس وقال الشافعي مثل قول
 ابي حنيفة كتشاً ككتشاً عن كل نفس قال عبدالله وسيتج
 ككتشاً عن كل نفس لمن يقدر عليه ولا يشترك العور في الاحميه
 يخرجون الثمن ويقسمون اللحم قال ابي حنيفة يشترك في
 الابل والبقر ولا يشترك في الغنم قال الأوزاعي والشافعي
 مثل قول ابي حنيفة قال سفيان الثوري الابل والبقر يجزي
 كل واحد منهما عن مسبعة من المصحين وعن سبعة من
 المسبحين والاحميه النساء الاثنان اثنان واحد قال
 احمد بن حنبل يجزي البدنه والبقره عن سبعة قال عبدالله
 بن عبد الحكم ولا يذبح للرجل احد غيره ويقول ذابح بسم
 الله والله اكبر ولا يذبح حتى يذبح الامام ويذبح الامام ان يحضر
 دعيه الى المصلي يذبح حين يفرغ من الخطبة فان لم يفعل
 فليستخ الناس قد انصرفه وذبحه قال الشافعي لا
 ينظر الى الامام ولا ينظر الى الوقت الذي تحرمه النبي

ايجاز قال ابو حنيفة
 من عمره وادع

صلى الله عليه وسلم ثم خرج بعد ذلك لوقت فذا جرى عنه قال
عبد الله ومن دح قبل الامام اعاد اصحبه قال الشافعي ان دح قبل
وقت البحر اعاد قال عبد الله ولا يفصح احد ليل قال ابو
حنيفة ان ضحي ليل اجزاء قال الشافعي واسحاق ابن
راهويه مثل قول ابى حنيفة قال عبد الله ونجب للرجل
ان ياكل من اصحبه ممن ياكل فلا باس ولا شتم اهل الضحيا
ولا شتم اهل يومها قال الاوزاعي ولا باس ان يتناع ثمن
حبل الاصحية من خلا او غير الا قال احمد بن حنبل في حله الا ان
لا باس ان يباه ويتصدق بمنها ويوهب وينفع به قال
بن عبد الحكم والايام التي يصح يوم البحر ويومان بعده هي
الايام المعلومات والايام المعلومات ايام الترتيق قال
الشافعي يصح يوم البحر وثلاثة ايام بعدها قال عبد الله
ولا باس بان خاف الحوم الضحيا

قال عبد الله وليست العقيقة بواحدة
ولكن يستحب العمل بها فمن عقر عن ولده سنة سنة عن
الذكر والانثى ولا يجمع اثنان في سنة وتنعاف منها من العبيد
ما تنعاف في الرعيان ويجوز فيها من السهل ما يجوز فيها
قال الشافعي يعق عن العلام سبتان وعن الحاربه
سنة وقال احمد بن حنبل واسحاق ابن راهويه مثل

بلغ

قوله الشافعي قال عبد الله ولا يباع لحمها ولا اصبها ولا باس بكسر
عظامها وياكل اهلها منها ولا عسل الصبي شي من دمها وانما تكون العقيقة
يوم السابع فانما تحب السابع اذا ولد الصبي قبل الفجر فذلك اليوم تحب
فان ولد بعد الفجر فليولد ولا تحب للاحمد بن حنبل في دح العقيقة قال
يوم السابع فاذا اتيها فالي اربع عشرون الي اثني عشر
كل ذلك سبه وقال اسحاق ابن راهويه مثل ذلك قال عبد الله
ولا يعق عن كبير وتنع العقيقة في صدر النهار ولا يعق ليل وليس على الناس
خلاف راس المولود ولا التصديق بوزنه فلا باس به ان سناه

السنة في الصيد

وما اصنعه سبهك او يسهل او يسهل من الصيد فكل وان لم تذكر
ذكائه قال ابو حنيفة ما اصنعه سبهك او يسهل فلا تاكل الا
ان تذكر وما اصنعه سبهك فكل قال عبد الله وما حرق
المغراض فكل وما اصاب عروضة فلا تاكل الا ان تذكره وما قتلته
لجالة فلا تاكله الا ان تذكره وما قتلته الكلاب والفتود
والمرء والفتور المعلة فلا باس باكله وان لم تذكر ذكائه وان
خاب عنك مصرعه وان اكل منه قل ان تذكره ما لم يمت عنك فان
بات عنك قال ابو حنيفة ان اكل منه فلا تاكل قال
الشافعي مثل قول ابى حنيفة وما رميته سبهك وارسلت
عليه فكلك مسقط في الماء فلا باس باكله وكل ذلك لذبحه نجد

دح

قال الاوزاعي قال ابن
عبد الحكم قال ابن
راهويه

قال عبد الله
قال احمد بن حنبل
قال الشافعي

الماعذات بخير عليهما ومن ارسل كلا او بارا ليس الله عز وجل
 فان سي فلا سي عليه وما اقلت عليه الكلاب فقتلت
 فلا تاكله ولا باس الصيد بكل المحرم ولا يوكل
 صيدا ارسل عليه المحرم عليه قال الا وراعي
 اذا اشتدرك كل المحرمي وكل السم لاخذ هر القن
 وهذا برجله فلا تاكله
السنة
 الدبايح قال عبد الله بن عبد الحكم الذي نقله
 الشيخ من الفكاك ان خير طي او داحظ او حلقوه
 فان بقي شيء تاكله قال ابو حنيفة هي اربع مباح
 الحلقوم والمري والبورجين فان انقذ لاديه منها
 وبقي واحد فكل وما كان سويا دك فلا تاكله قال
 الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال عبد الله بن عبد
 الحكم وبوجه دحيته الى القبلة وليس الله عز وجل
 يتركها حتى يرد ثم تلتح فان خلعها فلا يحرم شيء
 منها قال الشافعي اكره النخج قال عبد الله
 واذا تردت الشاة البعير في يد فربما وصل الى ما بين
 الحلق والابنه منها فلا توكل قال ابو حنيفة
 لغيره عن رضي الله عنه ان بعير الحرم يشاه واشترك
 منه بر عن رضي الله عنه نصيبا من ربهين قال

باس ع

فلام

تذكي

الشافعي مثل قول ابو حنيفة توكل قال عبد الله بن
 نسي الدبايح التسمية فلا سي عليه واذا ذكيت الذبيحة
 ما في بطنها في ذكاته اذا تم خلقه وبنت شعرة قال
 ابو حنيفة لا يوكل ما في بطنها الا ان يزكا قال عبد الله
 واذا اختنقت الشاة او فطت او تردت او اكلها سبع
 فان بلغ سنهما ما اصابهما سبعا ليس معه حياة فلا يركي ولا
 توكل وان ادركت وفيها رجا ذكيت فلا باس اكلها
 ولا تقتل الا شبه بما يقتل به الصيد فلا يوكل ما قتل
 صيدا بالنبل والصرار ومن ضرب عقي بعير فلا تاكله
 قال ابو حنيفة لا باس تاكله اذا لم يجر والنخج قال
 الشافعي ان ضرب عنقه من العقا فتحرك بعد ذلك
 فانه يوكل وان ضربه من القدم فلياكل الحرام او التحرك
 فاك عبد الله ولا باس باكل الحيتان وما سقط البحر وما
 قتل بعضه بعضا وما اصاب المحرم ويوكل الطير حتى
 كلها ما كان منها دوما او غير ذي مخلب
 قال ابو حنيفة لا يوكل ذو مخلب قال الشافعي
 رضي الله عنه كلما كانت الغرير تركت تقدر قبل
 نزل القرآن يرميه ولا يوكل مثل النعام واشبهها
 قال عبد الله ولا يوكل حمار اهله ولا يوكل كل ذي

وانه اذا ذكيت
 ما في بطنها
 في ذكاته

ناس من الشباع وما وقعت فيه النار من الطعام
 والشراب فانت فيه فان كان عسكاً وسمي حراماً
 او ما شبه ذلك طرحت وما حولها واما ما كان
 دابةً طرح كله قال اسحق في الشئ نفع فيه النار
 وهو ذائب لا يابس ان يبيعه من اهل الكتاب
 قال عبدالله ولا يابس المظفر الميتة وينزح حتى
 اذا وجد خربت عليه قال الساجع ياكل من الميتة
 ما بقيت ومن الشبع قال عبدالله ولا يابس
 بالانتفاع بجلود الميتة اذا دغغ ولا يابس بطعام
 اهل الكتاب وذبايحهم ولا يابس بطعام الجوسي
 الذي ليس له ذكاه ولا يحل كل يحرم اليهوده
 من غير ان تراه حراماً قال ابو حنيفة لا يابس
 باكله الا شربه قال عبدالله بن عبد الحكم
 ولا تحلط السمر في الرطب ولا التمر ولا الزبيب
 فينبذ وكل ما اسكر كثيرة فقليله حرام وجميع
 الا شربه قال ابو حنيفة في النبيذ لا يابس بالخلط
 انها كره لعله السمر وما اسكر منه حرام
 وما لم يستكر فلا قال وما اسكر كثيرة فقليله
 حلال اذ لم يستكر قال عبدالله ولا يابس

ترك
 شرا

يشرب العصير ما لم يستكر قال ابو حنيفة اذا غلا فهو حرام قال
 احمد بن حنبل لا يابس يشرب العصير ما به وبين لثامه ما فاذ اصفي
 ثلثه امام فلا يشرب وان غلث مثل ذلك فلا يشرب قال اسحق
 قال عبدالله ولا يابس يشرب العقيدة اذا كان قد طبخ طبخاً
 لا يشكر بعد الكثير منه ولا ينقص في طبعه من ذهاب
 الثلثين ولا يابس ان يند في لاوعية كلها الا الوباء والمرق
 فانه يكره ولا يابس يشرب السوبية وصنك من الخوص
 المسلمين خمر ارتقت عليه وكسرت ولا يواجر الرجل المسلم
 بذهبه ولا دابته ولا علامه في عمل الخمر قال ابو حنيفة يؤمر
 الانبعل فان فعل الصري جازي ولا يفسخ الامر في انهم يكرهون
 فكيفرون فيها وكفرهم اعظم **الفراض**
 قال عبدالله بن عبد الحكم والقراض جائز
 بين المسلمين وذلك ان ياحقر الرجل المال من صاحبه على
 ما شاء من اجر الروح فقل ذلك لوكثر فان كان في ذلك
 وصيحه فعلى رب المال قال ابو حنيفة ان كان وصيحه
 ففى مال خاصه قال عبدالله وينفق العامل ويكفي
 من مال اذ السخص يقر بذلك ولا يكون مع القراض
 بيع ولا عري ولا سلف ولا زباده من ذهب او ورق
 ولا مرقو تشترطه احدها دون صاحبه وعلى المفارض

ان يبيع ويشترى ويفتقح حي يريده عتبا كما اخذه ولا باس
 ان يشترط عليه الايسافيه ولا يشترى به سلحه ينها عنها
 واذا مات المفادى فوريته عبرته ان كان الما او انها من
 او يملكون ذلك شيئا وانما ابر حقيقه ان مات المفادى
 والمفادى فقد انتقضت للمفادى لان الملك قد زال عنه
 وذلك لعدم المفادى قال الشافعي مثل قول ابي
 حقيقه قال عبد الله ولا يشترط المفادى على الزرع الا
 ان يحضره للملك ولا يجوز فراض بحوض ولا حيوان وزكاه
 الفراض على مالك زكاه اصل ماله وما يصير له من الزرع
 وعلى العامل زكوه ماصار له قل ذلك او اكثر قال ابو
 حقيقه اذا كان في مثله الزكاه قال الشافعي هو لغير
 قوله لا يكون على العامل زكاه حتى يفيض الزرع ويحول
 عليه الحول ويكون في مثله الزكاه

ولا طعام مع

باب المسافات

قال عبد الله بن عبد الحم والمسافات سنة سافا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر جنين ولا باس ان
 ساقى الرجل حايطة على ما تسمى لجزا القضا وكثير
 وعلى المساف السفى والابار والجراد وعلقه الارطاب
 ونفقه الخلمان ولا يجوز ان يشترط عليه ينحرفها

قله

ولا عير فيها وما هلك من الدواب والرقيق الدين في الملك فعلى
 رب الملك خدمة ولا باس ان يساقى حوايط مختلفة على سقي واحد النصف
 والنصف والثلث بالثلث من كل حايطة واذا كان الحايطة ارض يضا
 ينع له الثلث قد وانه فاشترطها اذا دخل نفسه فلا باس وان اشترط رب
 الحايطة نصف ما يخرج منها فلا باس قال ابو حقيقه لا يجوز
 المسافات على هذا قال عبد الله للمسافات من جزا الى
 جزا ولا يكون في المسافات زيادة شي من الاشياء واذا كان النصف
 الثلث والنخل الثلثان فلا باس بلحا العامل قال ابو حقيقه
 لا يجوز ان يكون للعمل شي من ذلك وتبطل المسافات قال عبد
 الله والزكاه في المسافات من جميعه قبل الفسوم تقسمان الفضل
 وان لم يخرج الحايطة الخمسة اوسق فالزكاه من جميعه ومن اخذ
 حايطة مسافات فقد لزمه ذلك في ملكه ولا باس بمساوات
 المضرا في النخل والامان والنبث والخوخ والزيتون والتمر
 والورد والياسمين ولا باس بمساوات الزرع اذا استقل وعجر
 عنه صلحته ولا يخبر في كرا الارض بعض ما يخرج منها ولا باس
 بكر الارض بالذهب والفضه ولا باس بالشركة في الزرع
 اذا كانا على العمل والموتة والذرة قال الشافعي لا يجوز
 الشركة في الزرع قال عبد الله ولا يصلح بان يكون المدر
 من عند الذي ليس له ارض ولا باس بحوي ارض النيل والطر

C
 في
 حايطة
 حايطة
 حايطة

قل ان تروا ولا ينقد ذكر الاي وكل ما مون
لا يخلف قال الشافعي لا يجوز ان يكره ارض النيل
والطرح حتى يكون عليها الماء

الشمس قال عبد الله بن الحكم
وفريضة الله علي عباده الحج مرة في دهره لمن
استطاع الشدة سبيلا والعرة سنة لا ينبغي له
ان يترك عمرة في دهره ثم ان شاع عنه بعد وان ش
ترك قال الشافعي العرة فريضة قال احمد بن حنبل
العمرة واجبة قال عبد الله وميقات اهل الدين من
ذي الحليفة واهل الشام من الحفيم واهل نجد من قرن
واهل اليمن من بيلم قال ابو حنيفة واهل العراق
من ذات عرق قال عبد الله ومن كان منزله
دون المواقب الى مكة فمن حيث يشاء ويهل اهل
مكة للحج من مكة ومن اراد الاجرام غسله
عند اجرامه ثم ركع ركعتين ثم ركب راحلته
فاذا استوت به قايمه هل عليه قال ابو حنيفة
في الاستنوا اذا اخذ في السير قال عبد الله فالتلبية
ليتك اللهم ليديك ليدي لا شريك لك ليديك ان الحمد لله
لك لا شريك لك وينوي ما شام من حج او عمرة فان

بلغ

سما ذلك فهو جائز ان شاء الله ولا يهل احدا بالحج في غير اشهر الحج
قال ابو حنيفة فاذا اهل بالحج في غير اشهر الحج قال الشافعي
فان اهل بالحج في غير اشهر الحج فهي عمرة قال احمد بن حنبل
مثل قولنا لسا في قال الاوراع مثل قولنا لسا في قال عبد
الله وتغتسل النساء والحائض حين يركب الاحرام قال ابو حنيفة
ليس عليها غسل قال عبد الله ويرفع المحرم صوته بالتلبية
وليس ذلك علي النساء ولا يلبس المحرم قميصا ولا سراويل ولا
عمامة ولا برنس ولا خفين الا ان لا يجد يخلين فليس الخفين
ونقطعهما اسفل من الكعبين قال احمد بن حنبل من وجد
يخلين قال بليس خفين قال والسراويل كذلك قلت يقطعها قال
لا قال استحاف يقطع الخفين اسفل من الكعبين قال عبد
الله والاحرام في البياض احيا لينا ولا يلبس الامام الذي لفتلني
به حشفتا في الاحرام ولا تنقف المرأة في الاحرام ولا ترفع ولا
تلبس القفازين قال الشافعي فليس المرأة المحرمة القفازين
وليس احرامها الا في وجهها فقط قال سفيان
الثوري فليس المرأة المحرمة من الثياب ما كانت الدرع والازار
والسراويل والقفاز والقفازين الا بالرفع قال عبد الله
ولا باس ان تلبس السراويل والخفين ولا باس ان يلبس
المرء الثوب علي وجهها ولا تكحل المحرمة قال الشافعي تكحل

من حج

المحرمة **بكل** السريرة طبيب قال عبد الله ومحمد المحرم راسه
 جوارقها وتحتها وما الصبر منه ان شاحكا مندبلا ولا يقص
 المحرم طقرا ولا يقص تحرا ولا يقبل المحرم قلة ولا يطرحها من ثوبه ولا
 يقبل المحرم بعوضه ولا بر غوثا ولا في اذا حمله قال ابو حنيفة لا باس
 ان يقبل المحرم البر غوث والقراده والحلمه والعوضه قال
 السافعي شل قول ابو حنيفة قال عبد الله ولا باس ان يحيط ذلك
 نفسه ولا باس ان يقبل المحرم الكلب الحقيق مثل الذئب والفهد
 والاسد والنمر وكلما ادعى الناس قال ابو حنيفة ما كان من
 السباع غير الذئب والكلب فان كان ذلك هو المسمى للرجل
 فقتله المحرم فلا شيء عليه وان شد الرجل كان يحترقه الا ان كان
 الضبع سمع وقد حرم منه عمر بن الخطاب بكبش ولا يقبل من الطير
 الا الغراب والجداء والسمتج له اهل العلم الا يقتلها حتى يضربها
 ولا باس يقبل الجيه والعقرب ولا يعطي المحرم وجهه ولا راسه
 قال سفيان الثوري يخط المحرم راسه من الحمر والبرد
 قال احمد بن حنبل في تغطية المحرم وجهه قال ان ذهب
 ذاهب الى حديث عثمان لم اعينه ولم اربه باسا قال اسحاق
 السنه ان يغلي المحرم وجهه اذا لم من الذباب وغيره وكل قال
 عبد الله ولا باس ان يشد عليه منطقة اذا كل فيها نفقته
 ومن ربط شفره عند حراره اولد او عقره فعليه اللعاق

ولام

ولا يقصر قال ابو حنيفة ان قصر اجزاء قال عبد الله ومن اخراج
 الى قرب يلبسه او شعر علقه او طيب يتعالم به فذلك واسع ويقترى
 من فعل ذلك وفديته ان يطع شتمه مشاكته من من خطبه لكل سكين
 بالمد الاصغر او يصوم ثلثة ايام او يسك شاء من يحها ويصدقها
 على المستاكين ولا باس لكل منها يفعل ذلك كله حيث يشاء ان شاعله
 وان شأ بخيرها هو مختار كان موسرا فاي ذلك شأن يفعل
 فعل قال ابو حنيفة لا يكون التسلي الا بملكه قال عبد
 الله ولا باس يقتل المحرم تبركا ويحك يده شفر راسه ان شأ
 ولا باس ان ياكل المحرم الخبيص والخشكان وما لمحت زعفرانه
 النيران قال السافعي ان كان في الخبيص زعفران يصيح اللسان فعليه لسان
 الغزبة قال عبد الله ولا باس الحج بالصبي ويحتمل ما يحتمل
 الكبير ويحج حجه الا سلا اذ كبر وكذلك العبد اذا علق ولا
 يقبل المحرم الصيد ولا باس ياكل اللحم الصيد وهو محرم الا لحم الصيد
 المحرمين وقتل المحرم الصيد عمدا او خطأ سوا في الجزا ولا بدع
 المحرم صيدا ولا باس ان يذبح الاوز والجلج والعنز وغيرها
 من العجم ان شأ ولا يقطع من شجر الحرم شأ ولا يقبل صيدا
 في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب صيدا وهو
 محرم فانه يحكم عليه فيه ذوا عدل كما قال الله تبارك وتعالى
 فخير له قبل الحكم ان شاحك عليه بالهدي فهو شاه منه ولا يجوزها

سقها فبذبحها مكة قال الله تعالى هديا بالغ الحجة وان
 اختار ان يحكم عليه بالطعام عليه بغيره الضي طعاما اطعم كل
 سكن بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم وان شا حكما عليه بالخيل
 منصور مكان كل يوم وما وهو في ذلك مخير كان موسى
 او معسر قال ابو حنيفة يكره ان عليه الجزاء الكفار
 ويكون وهو بعد الحكم بخيار ما احب قال عبد الله بن حنبل
 وفي حمار مكة شاء وفي النخامة بدنه في حمار الوحش بقره واذا
 اعتق عبد الله او سلم نصراني ليله عرفه فاحرم الحج ووقف لا يعرفه
 قبل الفجر اجزته من حجه للاسلام ومن اصاب هله وهو محرم فقد
 افسد حجه فلم يضر له حجه ففعل الحاج فاذا كان غار قابل
 حجاج تفرقوا اذ احرما حتى يقضيا حجهما وعلي كل واحد منهما
 الهدي ومن افسد عمرته باصابه اهله مضا منها حتى يتبها
 لم ايلها واهدي وكذلك تفعل المرأة ومن اصاب اهله بعد
 رمي حجر العقبه فعليه ان يعتمر ويهدي ومن حجر العقبه
 عن البيت فانه يخلص كل شيء ويحرم ويحلق في الحرم وعمره
 وينهر ومن احصر مرضا وعمره فلا يحل حتى يطوف بالبيت
 ومن فاته الحج فليطوف بالبيت وسعيه ويحرم بان كان معه
 وليس عليه رمي الحجار ولا مقام ايام ممي فاذا كان قابل واهدي
 فان لم يجد هديا حرم ثلثه ايام في الحج وسعجه اذ ارجع ومن

ثم

36
 لاهل الجمره في شهر الحج ثم اقام حتى حج صبح عليه ما استيسر من
 الهدي فان لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسعجه اذ ارجع والصيام
 في الحج لمن تمنع ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفه فان فاته ذلك
 صام اياما ثم وبصوم السبعه ايام اذ ارجع الى
 اهله وقال الشافعي لا صيام ايام ممي قلت
 عبد الله ومن كان اهله خارجا من المشرك الحرام فلا تمنع
 عليه ولم اهل ذيل الطول وما اشبهها واذا غربت الشمس
 من اخر ايام التشريق فالعمره جائزه ولا يجزى احد في ايامنا ويضاف
 الحج الى العمره ولا تضاف العمره الى الحج فان ضاف حج الى عمره فقد ساق
 بينهما هذا فهو بحريه من شالله وغيره لعلم الى اهل العلم ولا بأس ان يعتمر
 الرجل قبل ان يحج واذا دخلت المرأة الجمره في اصب قلتهل بالحج كانت
 في يوم الحج ولا تطوف المحاضر ولا تسعي الا ان يكون قد حلت بعد الطواف
 والركعتين فانها تسعي او تقف للموقف كلها ايضا وتجزيها ولا ينكح
 المحرم ولا ينكح غيره قال ابو حنيفة منكح المحرم وينكح غيره
 قلت سفيان البزازي المحرم ينكح ولا بدخل بغيره باهله قال
 عبد الله فاشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة قال الشافعي
 اشهر الحج شوال وذو القعدة وسبع من ذو الحجة قال عبد الله
 ويقتل المحرم لا يدخل مكة الرجال والنساء والمسيان والضل لو وقف
 عرفه حسن ويبدأ الرجل الذي يدخل المسجد بالطواف قبل ان يركع

الحج والعمرة والصلوة

وبعدا من الركن الاسود فيطوف سبعا ثلاثة خيما واربعة
مشيا ولا يطوف الا طاهرا ثم يركع ركعتين ثم ياتي الحجر فيستلمه
ان قدر ثم يخرج الى الصفا ومن هاهنا الحج من مكه فليؤخر الطواف
حتى يصعد من مناه من طواف بعد العصر وبعد الصبح فلا يركع حتى
تطلع او تغرب قال الشافعي يركع اي وقت مشا قال عبد
الله ومن قدم فارا فخير بطوافا واحدا وسعيا واحدا قال ابو حنيفة
من قدم فارا فلا يجزيه الا طوافين ثم يخرج الى القران يعني قال
عبد الله ومن قطع عليه اقله الصلوة طوافه فليصل ما قد طاف
سجعا ويقبل الركن اذا استلمه ولا يقبل البعالي وليكن يضع يده عليه
ثم يمشي الى الركن اذا اراد الخروج الى الصفا ان قدم لم يصعد على
الصفا حتى يرا البيت ثم يكر ويهل ويدعو ان يتحد ما مشيا فاذا
جاء على الوادي فليسجعا حتى يظهر منه فاذا انا المروه ظهر عليها
ثم يفعل مثل ذلك حتى يفرغ من سبعة استواطيد بالصفا ويحتم
بالمروه وذلك من لوقوف اربعة على الصفا واربعه على المروه
ويخرج الى مناهل الموااة الظهر بها الى يوم التروية ثم يقيم بها حتى
يخدو الى عرفة ثم يقطع النبله ههنا اذا زالت الشمس لم يصلي
الظهر والعصر جمع بينهما قال ابو حنيفة لا يزال يركع حتى
يرمي اول حصاه من جمره العقبة ثم يقطع النبله قال
الشافعي مثل قول ابى حنيفة قال عبد الله ويقف بالموقف

الشمس

وسبعين

ثم يمشي الى الركن اذا اراد الخروج الى الصفا ان قدم لم يصعد على

راكنا حتى تغرب الشمس ثم يرفع برقع الامام حتى ياتي المنزلة فليصل
بها المغرب والعشاء جميعا ثم يبيت حتى يصلي الصبح ثم يفرغ ويدعو
ثم يرفع برقع الامام قبل طلوع الشمس قال ابو حنيفة ان صلى
مع الامام جمع بينهما وان صلى في حله صلى كل صلاة في وقتها قال
عبد الله ولا بأس ان يقدم ضحفة اهله من المنزلة الى مناهل النحر
ويقصر الصلوة بعرفة اهل مكة واهل الافاق ويحرم الرجل دابته
يطن محسرو عرفة كلها موقف لا يطن عرفة والمنزلة كلها
موقف لا يطن محسرو ويرمي الجمره يوم النحر راكبا ان قدر على
ذلك ويرمي بامر مناهل ما ويرمي الجمار على حصا الحذف سبعه
حصايا ولا يرمى يوم النحر للاجر العقبة ثم يخرج منه ويحلق
راسه ولا يرمى الجمار ايام من بعد يوم النحر حتى تزل الشمس
يبدأ بالجره الاولى فيرميها سبع حصيات ثم يتقدم امامها
ويدعو ان يرمى الجمره الثانيه فيحرف عنها ذات الشمال
يطن المسبل ويدعو ان يرمى جمره العقبة لا تقف عندها فيعمل
ذلك اياما ثم يفرق في احوال ايام التشريق اذا نالت ويرخص
لدعا الايلان يوم ايام النحر فيقيمون في غير من العدم ثم
يرمون يوم النحر لذلك اليوم الذي مضى فان شاوروا شورا
وتحلقوا ان اقاموا الى الغد رموا مع الناس ومن ساق يدن فلا
جلابقتة ويجعل فيه نحلوا وشعرها في شعها الايسر من سنامها

الشمس

الحج والعمرة والصلوة

حقيقه ويقول بسمايه واسه اكبر ثم يحرم قال
الشافعي يجرها من شفاها الايمن قال احمد بن حنبل واسحاق
بن راهويه مثل قول الشافعي يجرها في الايمن قال الاولاد
اذا اراد الرجل ان يحرم وكان معه هدي ليرثه ثم حرم
ثم اشعر ثم قلده ثم حلل فان كان منعه اشعر الجانب الايسر وهي
مستقبله القبلة من خلفها وهي باركة فان كان في الجانب
كاليهما قال عبدالله بن قتيبة لا تشعر الا ان يكون
لها اسمها ولا يقلد ما غيره ولا ضانيه قال ابو حنيفة لا
تشعر البقر كان لها اسمها ولم يكن قال الشافعي تشعر
البقر ويقلد الغنم والضأن ولا تشعر قلت لاحمد بن حنبل
تقلد النساء قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدي ثاء وقلدها
قال اسحاق مثل ذلك قال عبدالله بن قتيبة وغيره
قياما ولا تعقل الا ان تصعب قال سفيان الثوري في
البدينه يجرها قايمة وباركة مستقبله القبلة وان كنت على
غير القبلة اجبر او يعجل يديها اليسرى ان شاء وقال احمد
بن حنبل واسحاق يجر البدن معقولة على ثلاث وان
حشيت ان تشفر اناخما قال عبدالله بن قتيبة
البدنه من اظطر اليها والمخري في الحج عبا وفي العمره عكه
ولاباس ان يجر الرجل عبا قبل الامام وبوكل من الهدي

38 كاه الاجز الصيد ونسك الا اذا وتدر المساكين وتدر
التطوع اذا عطلت قبل محله ومن عطل هديه اذا كان تطوعا
فليجره ويلقي فلا يذبحه ثم يخلي من الناس ويذبحه ما يكونه
فان كان له ابدله وان كان هديا واجبا فلا ياكل منه ويبذله
ولا يجره من الايام وقف جبره قال ابو حنيفة لاباس ان
يجز فان لم يوقت يعرفه قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة
قال عبدالله بن عبد الحكم ولا يجر هدي قبل الحز ولا
يجز حتى يرمي فان فعل فلا شيء عليه ان شاء الله ومن حل رأسه
قبل ان يرمي جمره العقبة أقدي ولا يجلو احد رأسه حتى
يجز من فعل ذلك فلا حرج ويحلل الرأس شاو بقصر والحلاق
أفضل وتأخذ المرأة من كل ضفيرة من رأسها لبس ليلك
حدم معلوم ولا باس لبس المشاب وغسل الرأس وقبل العمل
قبل ان يحلق اذاري جمره العقبة والحاج ان يحلق في يومين
وهو اليوم الثاني من ايام التشريق يرمي بعد الزوال
ثم يفران شاما ثم تعرب الشمس وتتحلل الافاضه يوم
الثمرا افضل وتأخيرها الى احرام التشريق واسع واذا
حاجت المرأة قبل ان تقبض فلا تشيع حتى تطهر فاذا لحاضت
بعد ان افاضت فلا باس ان تشفر قبل ان تودع الذي
يضر منها بالمحصب حتى يصلي العشاء ولا يصدر احد من

الحاج حتى يودع البيت فان خرج ولم يودع رجح ان كان قريبا وان
 بعد لم يرجح قال ابو حنيفة ان بعد ولم يرجح فخلية دمه وقال
 احمد بن حنبل واسحاق بن نصر ولم يودع البيت قال اذا
 تباعد وعليه فان كان قريبا قال عبد الله ويوم الحج الاكبر
 يوم الحذر ولا يجاوز الحد اذا التفتل حتى يصلي فيه وان سر في
 غير وقت صلاة فليقيم حتى يجز الصلاة قال ابو حنيفة
 فان لم يصلي فلا شيء عليه **السنة في اماكن**
الادوية قال عبد الله بن عبد الحكم واذا ولدت
 الامه من سيدتها فانه لا يبيعها ولا يهبها وله ان يستمتع
 بها فاذا ماتت فهي حرة من ماله لا يباع في دين ولا
 يخرج في ثلث وكلما طرحتة لم يعلم انه ولد من علقته او مضغه
 او سقط لم يشهد في ذلك كله ام ولد قال ابو حنيفة
 لا تكون ام ولد حتى يستبين بعض الخلق اما الحلة والمضغة
 فليس شي لا تكون به ام ولد قال الشافعي مره في هذه
 المسئلة مثل قول ابو حنيفة وقال عمر ما خرتي
 مثل قول بن عبد الحكم قال عبد الله وليس لسيدتها
 ان يواجرها ولا يبيعها في الخدمة ولا يهب خدمتها ولكن
 له المنعة بها حتى يموت فتعق وتسقط ذلك عنها ويبيعها
 مع غنمها مالها قال ابو حنيفة ليس لسيدتها ان يواجرها

دم ص

الامه ص

ولا يبيعها مالها وماله السيد ها قال الشافعي لان يواجرها
 وينزعها وما لها السيد ها ولورثته من بعده قال عبد الله
 واذا جرحت ام الولد جرحا فليس لسيدتها ان يسلمها ولكن
 يفتكها بجانيها ويخرج مكان ذلك قيمتها ليس عليه
 اكثر من ذلك وهي تعد ودها وجراحها وجميع رجلي مونها
 وجانيها حالامة حتى يخفق وللشافعي رضي الله عنه في هذه
 المسئلة قولان احدهما ان ام الولد اذا جرحت فحلي السيد لا قل من
 قيمتها او جانيها فان عادت فحقت شرك المجني عليه الثاني
 الاول في القيمة فانه هكذا كلما جرح والقول الاخر ان
 على سيدتها الاقل من قيمتها او جانيها ثم هكذا كلما
 جرح **السنة في المدبر** قال عبد
 الله بن عبد الحكم واذا ادبر الرجل عبده فلا يبيعه في دين ولا يبيع
 فاذا ماتت اعتق في ثلثة ان كان له مال فلم يكن له مال عق ثلثة
 ويبي ثلثاه لورثته قال الشافعي يباع المدبر قال عبد
 الله فان كان عليه من الدين ما يعترفه يبيع في دينه وبطل
 تدبره قال ابو حنيفة ان كان عليه دين لم يباع واستسعى
 في قيمته قال سفيان الثوري مثل قول أبي حنيفة لا يباع ولكن
 يستسعى في قيمته رقبته ولا يورثه باكثر من ذلك قال اسحاق
 بن راهويه مثل قول سفيان قال عبد الله بن عبد الحكم وولد

حاله ص

من الدين ص

المدبر من امته بمنزلة يعقوب بن جعفر وبرقون رقة قال الشافعي
 في هذه المسئلة مرة يقول بن عبد الحكم ان الولد بمنزلة وقال
 مرة اخري وللا مدبر مملوك قال عبدالله ومن دبر جارية
 له فولدت فولدها بمنزلة لها ولا باس ان يطاها وكل ذات رحم
 فولدها بمنزلة لها مكانته او مدبره او معتقه الي سبيل ومحمد بن
 او مرهونه او امر ولد او بعضها حر وبعضها مملوك قال ابو
 حنيفة كل معق الى اجل من الاجال سوي المدبر فليصاحبه
 ان يبعه قبل زباني ذلك الاجل وكلما ولد في تلك المد فولد
 رقيق ولا يجب عليه العتق اذا جاء الاجل ويكون لولد مملوكا
 قال عبدالله وللرجل ان يستخذ مرمد به وبولجره ان
 شاء وينعله كما الرجل في عبده غير انه لا يجد السبيل الي بعه
 قال الشافعي يباع المدبر قال عبدالله في حاله كلها
 في جراحه وحد ود حال عبيدا يعق السهمي

يبيع

المدبر

بلغ

من الله عز وجل على عباده وليس فرضا عليهم ان يجلوه قال
 الشافعي رضي الله عنه اذا جمع المكاتب الامانة مع الاكثاب
 فاحب لمسيده من كتابته اذا سله ذلك قال عبدالله ولا
 باس ان يكتب الرجل عبده باثامن الكتابه ينجها عليه علميا
 اصطلحوا عليه وهو عبد باقي عليه من كتابته درهم ان اداها
 عتق وان عجز عنها رقت ويستحب ان يرضع من اخر كتابته
 مكانته ذكر بعض اهل العلم انه لا يل قول الله عز وجل فكن يوم
 ان علمتم فيه خيرا واثم من مال الله الذي اياكم قال الشافعي
 فان لم يرضع من سيده من الكتابه شي حي مات وقد قبضها
 من المكاتب حاصر الكتاب اهل الدين والوصايا ما يجب له قال
 عبدالله بن الحكم واذا كاتب الرجل عبده نفعه ماله ولم يتبعه ولد
 وما ولده في كتابته من امته فهو بمنزلة يعقوب بن جعفر ويرق
 بركة قال عبدالله بن عبد الحكم ولا باس بشر كتابته المكاتب
 ان كانت ذهبا او فضة بعوض معجل فان ادا عتق وكان اولاده
 للذي عقد كتابته وان عجز او مات فهو وماله للذي اشترى
 كتابته قال ابو حنيفة لا يجوز سري كتابته المكاتب
 وقال الشافعي مثل قول ابو حنيفة لا يجوز سري كتابته
 المكاتب قال عبدالله ولا باس ان يشترط الرجل على
 مكانته سفرا او خدمه يودي ذلك اليه مع كتابته قال

ابو حنيفة الشرط باطل قال عبد الله واذا ملك المكات
 وترك ولده معه في كتابته وفضل عن كتابته وديت كتابته وذل
 ما بقي بعد ذلك ميراثا علي فاني الله ولا شيء للولد ان كان حرا
 من ميراثه قال ابو حنيفة ويرث الولد المكات ايام كما
 يتوارث الاجوار قال الشافعي اذا مات المكات قبل ان
 تؤدى لجمومه فهو مملوك وماله لسيده ترك مالا وولدا او
 ترك فهو مملوك قال عبد الله ولا يجوز لاحد ان يخلو
 بكتابه عبده واذا مات المكات وترك ولدا سحوا في
 كتابته ولا يوضع شيء لموته فان ادوا عتقوا وان عجزوا
 وليس للمكات ان يعق عبدا ولا يصدق ماله ما دام في
 حال رقته وليس لسيده ان يخذل ماله شيئا ما دام على كتابته
 ولا عقابه المكات سيده يعمله بعض ما كان عليه
 ويضع عنه بعضه واذا عتق المكات فولد المذكور ولد له
 كتابته من الرجال ليس لثبته من ذلك شيء وليس للمكات
 ان يملك ولا يبيع ولا يذر سيده ومن اوصى لكتابه
 بعض ما عليه من كتابته هو كان ذلك يخرج من ثلثه حار
 ذلك موضع في رقبته فيخفق منه بقدر ما خرج ما اوصى
 له به وان خرجت الكتابته عتق ذلك وان خرج
 نصفها عتق نصفها والمكات في جميع احواله في جمل

في

في

في

وحده حال عبد ما بقي عليه من كتابته درهم واحد وان
 كانت امة فولدت بعد كتابتها فولدها ميراثها ولا يملك الرجل
 كتابته الا ان يعق نفسه امة قال احمد بن حنبل مكانته
 الا ان يكون شرط ذلك عليها فان وطها بغير شرط اوجب ولها
 عليه العهر صداق مثلها قال اسحاق مثل ذلك في الحق
 قال عبد الله بن عبد الحكم ومن اعنى شركاه في عبد
 فهو عليه قيمة العبد ان كان له مال اعطى شركاه حصصه
 وعتق عليه وكان ولده لمن اعقه وان لم يكن له مال فقد عتق
 منه ما عتق ويكون ما بقي رقيقا لمن اعقه فيكون له من نفسه
 بقدر ما وانه من الرق قال ابو حنيفة لا يعق بعضه
 ويرق بعضه ولكن يستعير قال سفيان الثوري
 مثل قول ابى حنيفة والولا الذي عتق قال عبد الله وحاله
 في جراحه وحده وطلاقة حال عبد وان مات فماله كله
 لمن له فيه الرق وليس لمن اعنى نصفه منه شيء قال ابو حنيفة
 ان مات دفع عنه السعاية التي وجب عليه من ماله ان كان
 له مال وما بقي لمولاه الذي عتق وهو حروا ان كان له ورثة
 دفع الي ورتته ما بقي من ماله قال الشافعي يورثه جميعا
 هذا برب نصفه بالولا وهذا بربته بالرق قال عبد الله ومن
 اعنى نصف عبده وهو صحيح عتق كله وان عتق بعض

بعرضه في وصيته اعنق منه الاما عنق ومن اعنق نصف
عبد له واعنق شريكه النصف الاخر فذلك له قال
السافعي ان عتاه جميعا معا فالولايتهما وهو حر وان اعنق
احدهما فليس صاحبه وعلى الزبي اعنق قبل قيمه بنصيب صاحبه
ويكون لعلام حر وان اعنق الاخر فحقه باطل قال
عبد الله ومن اوصي بعنق عبد في وصيته فهو حر من ثلثه
ويبدأ على الوصايا قال السافعي لا يبدأ على الوصايا ولكن
يحاضر مع الوصايا قال ابو حنيفة ان كان قال اذ امت
فهو حر نذري به على اهل الوصايا وان كان اوصى فقال بعنق
عني لا يبدأ به وحاضرا مع اهل الوصايا قال عبد الله ومن اعنق
دقيقا في مرضه لاملاله غيرهم اسهم منهم فاعنق ثلثهم قال
ابو حنيفة بعنق الرقيق كلهم وستسبعون الثلثين الباقي
قال عبد الله ومن اعنق عبد الله تبعه ماله الا ان يستترطه
سيده قال ابو حنيفة من اعنق عبدا له قاله للمولى الا ان
يسلم له لاجل ذلك قال السافعي مثل قول النبي حنيفة المال للسيد
قال عبد الله وكذلك لو اوصي بعتقه ومن اعنق جارية له
وهي حامل عتقت وما بطنها ومن مثل بيعه فمطلوع يده واذا
اوجدته او سجل سفاهه فهو حر وولاه ومن فعل ذلك
به خطأ فذهب لغيره مضاب ذلك منه فلا عنق عليه

قال ابو حنيفة من اراد عبدا حذرا او خطافا ليعنق عليه ولكن
يوجب السيد قال السافعي مثل قول النبي حنيفة لا يعنق عبد
ولكن يوجب قال عبد الله ولا يجوز عتاقه المولى عليه قال
ابو حنيفة عتاقه المولى عليه جائز واجكام الله عليه تجاربه قال
عبد الله ولا يجوز عتاقه العلام حتى يحكم واذا حملت الحاربه من
رجل عليه دين لا وفاله فهي ام ولد ولا تناع في دينه ولا يجوز
في الرقاب الواجب نصراني ولا يهودي ولا مدبر ولا معنق
الى سبي ولا ام ولد ولا غني ولا من يعنق عليه من الغزاة اذا
ملكهم قال السافعي يجوز عنق المدبر وللعنق الي سبي
قال ابو حنيفة العنق جائز ما مضى منهم كلهم خلا ما سماه الله
في كتابه مومنه فلا يجوز فيها الامومته كما سمي الله وما
ابنه الغراب فهو جائز ان يعنق ان شاء قال عبد الله ويعنق
على الرجل من غزائه اذا ملكهم الولد والوالدان والاخوه
والاخوات من جميع الجهات وولد الولد والجد والحديث
بعد والقرنوا ولا يعنق ولاعه ولا خاله ولا ابن
الامم الا من سب ولا من رضاع قال ابو حنيفة يعنق
عليه العم والخال وغير ذلك من كل ذي رحم محرم
قال السافعي ولا يعنق الكلدان وولد الكلدان وان سفلوا
من المبين والبنات والاحباد وان بعدوا وانما عبد

الله ويعتق عليه من سميت جنس عبدكهم بغير سلطان
ومن ملك ورث ذاقه له من يعتق عليه فانه لا يعتق عليه
الا قدر ما ورث منه فقط قال ابو حنيفة يعتق كله
ويسلم في باقي قال عبدالله ولا يجوز بيع الولاء ولا
هبة والولاء لا يعتق ويورث الولاء الذكور من ولد الميت ولا
يرثه النساء وان زوج الصديق المهر فولدت منه من عتق العبد جاز
الولاء الى ماله وكذلك من المملو عنه المعتقة العربية اذا
اخرجه ابوهرج الىه وان مات قبل ذلك كان ميراث عصبية
المسلمين قال ابو حنيفة يرثه عصبه ابيه يرجع اليهم
الولاء اذا لم يكن له اب قال عبدالله ولا ما اعتقته المرأة
وان مات اعتقته جرت ولا مولى ان كان له ورثتهم ان
لم يكن له وارث غيره باعتق العصبه ومن اعتق عبدا له من
رجل فالولاء للرجل قال ابو حنيفة ولله للعق لا ان
يكون وصي بذلك وكل ما من تطوع يعتق عن اخر
فالولاء للذي عتق قال الشافعي مثل قول ابي حنيفة
قال عبدالله ولا السابية جماعة المسلمين في برزقه
ويعقلون عنه قال الشافعي ميراث السابية الذي ادعته
قال احمد بن حنبل في السابية بضع ماله حيث يشاء قال
اسحاق مثل ذلك قال عبدالله ولا المبتدأ للمسلمين واذا

فان كان المولى من غير المسلمين
فان كان المولى من غير المسلمين
فان كان المولى من غير المسلمين

اسم النصراني على يد رجل فوله للمسلمين قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق قال ابو حنيفة ولا النصراني
للذي اسلم على يديه وبرئه ويعقل عنه وهذا عند ابي حنيفة بمنزلة
المعتق قال عبدالله واذا هلك رجل وترك مولا وورثه
ثلاثة من الولد فوله لمهم فان مات اثنان من الولد وترك اولادهم
المولى فميراثه للمباقي من الثلاثة لانه اقدمهم من اعتقه واذا
كان تجاربه ينقص من جزية وهو النصف فانما تقاسمهم
شهر اشهر وجبة بجمعة قال ابو حنيفة لا يجوز عتق
ورقة امه قال عبدالله ومن اعتق جارية الى مسن
فلا يجوز له ان يطاها قال ابو حنيفة يطاها ويسمى ويبيعها
وانما هي حقة من الصفات فيعمل فيها قبل الصفه ما احب
قال الشافعي مثل قول ابي حنيفة يطاها وليفعل
بها ما احب ومن اعتق عبده سنة فهو كما قال حنبل
سنة ولا يجعل له العاقبة شدا على ما سواها من الوصايا اذا كانت
عاقبة عبد بعينه او وصي بشر اعبد بعينه فاعتق عنه واما
ان يوصي ان يشترى رفته ليست بعينه فانه وسائر الوصايا
سواء السنة **في النكاح** قال عبدالله من
عبد الحكم وبرزخ الرجل ابنته البكر بخير رضاها قال
ابو حنيفة لا يجوز الا برضاها ورضاها سكنها قال عبد

والشافعي

الله ولا يجوز ذلك على النكاح لان رضاهما ولا يجوز على البكر
امر وصي ولا ولي غيرها ولا تزوج البتمة حتى تبلغ تسع
سنتين وحيث فلا خيالها ولا رأي الرجل ان يدخل بها حتى
تبلغ تسع سنين قال عبدالله ولا تتلم المرأة الا باذن
وليها او ذولي لرأي من اهلها والسلطان قال الشافعي
لا تزوج المرأة الا باذن وليها والسلطان قال عبدالله ولا
يزوج الرجل بغيره حتى تبلغ وترضى ولا باس ان يزوج الرجل
بغيره من قبل ان تبلغ اذا كان ذلك نظرا له ولا باس ان يزوج
الرجل ولسته نفسه اذا اشهد على رضاها قال الشافعي
لا يجوز للمولى ان يزوج نفسه قال عبدالله ولا يجوز
لجده ولا لامه ان يعقد عدله النكاح قال ابو حنيفة
لا باس ان يزوج الجد والمه قد تزوجت عايشة قال
الشافعي العبدان اذا كان له سيده في ذلك الحين
ولما المرأة فلا تزوج قال عبدالله ولا تزوج عبد
ولامه الا باذن سيدها والولي نكاح من يملكه من
النساء ولها قال ابو حنيفة الاولياء اولي بالقرابة
وهم اولي بالوصي في التزويج قال الشافعي مثل قول
ابي حنيفة قال عبدالله وانما الاولياء من الخصمة
وليس الحال ولا الجدة للام ولا الاخوة للام اوليا في

قال الشافعي لا يجوز

الشافعي

النكاح ولا يزوج الرجل المسلم وليته النصرانية واهل
دينها عقيد وزنكاحها قال الشافعي ان كان لها ولي
نصراني زوجها والار وجهها السلطان وتزوج حكم
عليها لانه وليها قال عبدالله ومن تزوج امرأة
فلا يسمها حتى تقوم بعض صداقها قال ابو حنيفة ان
قدم خمس والاف فهو دين من الديون فلا شيء عليه في
وطبه اياها قل ذلك قال الشافعي مثل قول ابي حنيفة
قال سفيان الثوري واحمد بن حنبل لا باس ان يدخل
الرجل المرأة اذا سمى لها صداقا وان لم يقضها اباه قال عبد
الله ولا يجوز نكاح السكارين المأثمين والاجرار
والمسحاران يزوج الرجل بغيره على ان يزوج له الاخر ابنته
ولا صدق بينهما ولا مآثر بينهما ولا يجوز لمن السكاح
ولا يجوز ان ينكح الرجل نكاح المنعة في الاسلام
قال ابو حنيفة وان تزوج لم يقسم وثبت النكاح قال
عبدالله ولا يخطب الرجل على خطبة اخيه وذلك لانه يخطب
الرجل فاركن اليه وتوافقا لذلك الذي يهي عنه ولما من
خطب فلم ينكح له فلا باس ان يخطب معه غيره وكل ما استمرط
المنكح من خطبة يقع به النكاح وهو لا ينفك الرجل ان يزوج
ويرجع في نصفه ان طلقها قبل ان يدخلها او كل خطبة كان

بعد ثبات ولاحق للمرأة ولا للزوج ان طلق قبل ان يتي بها قال
 ابو حنيفة في الختان سماه فهو صديق فان طلقها قبل الدخول
 كان لها نصفه فان لم يسهلها وخبأها بعد العقد فاما لها
 المتعة قال عبدالله ومن طلق امرأة قبل ان يدخل بها فلها
 نصف الصداق الا ان يعفوون وهي البتة في بتمتها او يعفو
 الذي بيده عقده النكاح والذي بيده عقده النكاح الار
 في ابنته البكر والسيدة امته قال ابو حنيفة العفوض
 الزوج والمرأة وليس للاولياء عفو قال الشافعي مثل
 قول ابو حنيفة قال عبدالله واذا اشترت امرأة سوارا
 عملت الطبيب ثم طلقها البتة فاما له شرط ما اشترت وليس
 عليها ان يعدهم له نصف ما اعطاها عينا لان علي المرأه ان تحجز
 للرجل ما يصلح الناس في يومهم قال ابو حنيفة عليها ان
 تد نصف الصداق والتي التي الذي اشترته لها القول الله عز
 وجل نصف ما فوضم ولم يقل نصف ما اشترت قال الشافعي
 مثل قول ابو حنيفة قال عبدالله ولا باس ان يسلح الرجل الرجل
 ابنته ويقوض اليه فان فرض لها شيئا فزيت فهو صداق وان
 سخطت فهو الجبار ان شا اعطاها صداق مثلها ودخل بها
 ان شئت وان ايت وان شا طلقها لا يلزمه غير ذلك قال
 ابو حنيفة ليس الفقير يرضى بشي ولها صداق مثلها فان وقع

في
 النكاح

45
 الطلاق قبل الدخول فطلعه المتعة قال الشافعي ليس
 الاب ان يزوج ابنته بغير صداق فان فعل فلها صداق المثل
 والنكاح جائز قال عبدالله فان طلقها ولم يفرض لها فلها
 المتعة ولا صداق لها وان دخل بها ولم يفرض لها فلها صداق
 مثلها ولو مات عنها قبل ان يدخل بها فلها الميراث ولا صداق
 لها قال ابو حنيفة لها صداق مثلها وعليها العدة ولها
 الميراث قال عبدالله ومن تزوج امرأة فلا نفقة عليه
 حتى يدخل بها فان دعوه الى النكاح او النفقة عليها وطلعه النفقة
 من يوم سلوه النكاح قال ابو حنيفة عليه النفقة اذا
 عقد النكاح لا يكون قد دفع محمل الصداق فلتسقط عنه
 النفقة قال عبدالله لمريض نكح حتى يبرح قال ابو حنيفة
 نكاح المريض جائز قال عبدالله ولا يجوز نكاح الولي
 عليه الا باذن وليه قال ابو حنيفة نكاح الولي جائز قال
 عبدالله ومن كان له اربعة سنه وطلق واحدة البتة طلاق
 تبين منه فلا باس ان يتزوج اخري وان كانت التي طلق في
 عدتها وان كان لها عليه رجعة فلا نكح حتى تنقضي عدتها قال
 ابو حنيفة لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة الراية وقال
 احمد بن حنبل واما ما مثل قول ابو حنيفة قال عبدالله
 ومن تزوج امرأة بها جنونا او حيا او ذكرا في الفرج وهو

ان
 لا يجوز

لا يخلع دخل بها فلما صدق استحل من فرجها وذلك له غرم
 علي وليها قال ابو حنيفة النكاح جابر ولا يرد للنكاح
 عيب ولا يفسخ نكاحهن من عيب قال الشافعي ليس
 له علي الولي غرم وليها للصدوق صدوق مثلها اذا وطئها
 قال عبد الله ولا يرد المراه اذا تزوجت فوجد هاز وجهها
 عيبا او سودا وليس علي النكاح من غير ذلك ولا يحضر عدت
 ان كانت احدث ولكن ليرسل نساء عنه واذا تزوج
 الرجل امراه فاعترض عنها فان يضرب له اجل سنة من يوم
 ترفعه فان اصابها والافرق بينهما ولا يحط الرجل للمرأة وهي
 في عدتها ولا يباشر بالتحريم الي ثلث الاغث والي عليك تحريم
 وما استسه ذلك بالتحريم ومن تزوج امراه في عدتها فانه
 عار فها حتى تنقضي عدتها وتزوجها ان شاء وان اصابها فلا
 ينكحها ابدا ولا يلحقه ولدها وان مات ان يارقها لم يرثها وان
 مات لم ترثه ولها صداقها بما استحل منها قال الشافعي
 لا باس ان ينكحها ان اصابها قال ان اصابها فلا باس
 ان ينكحها اذا انقضت عدتها وترثه ويرثها قال عبد
 الله ولا يجوز لرجل ان تزوج امراه لم يخلع لزوجها ولا
 يخل له نكاح رغبة غير دلالة يصيبها زوجها ذلك
 النكاح فان لم يصيبها فلا يخل لزوجها الرجعة عليها

٢٠
 ١٥

٢١
 ١٥

٤٦
 ١٥
 ١٥

قال الشافعي النكاح جابر ولكن لا يخل له اليه ثم اشتراها
 فلا يخل له وطئها حتى تنكح زوجها غيره ومن تزوج امراه فلا
 يخل له ان ينكح امها دخل بالانسه او لم يدخل بها ومن تزوج
 امراه فلا باس ان يزوج ابنتها ان لم يكن دخل بها فان
 دخل بها فلا يخل له ابنتها فان لم يدخل بها ولكن ضمها
 او قبلها فلا يزوج ابنتها ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين
 المرأة وخالتها ولا ينفق المحرم لنفسه نكاحا ولا يعقد
 لغيره قال ابو حنيفة لا باس ان ينكح المحرم وينكح غيره
 قال عبد الله واذا تزوج الرجل بكرا فله ان يقيم
 عندها سبعة ايام وسبابه ويقم عند النكاح ثلثا واذا كان للرجل
 نساء فممن كان قد زعم للزوج البهز في مرضه فليعد
 بنفسه ولا يكون صداق اقل من ربع دينار قال ابو حنيفة
 لا يكون صداق اقل من او عشرة دراهم قال الشافعي
 الصداق ما رضى به الاهلون وماله قيمه فان قل فهو
 جابر قال الاود اعني ايضا الصداق وما نوافل عليه
 الزوجان من قليل او كثير قال احمد بن حنبل
 الصداق ما نوافل عليه الاهلون وكره النكاح علي
 الاقران وقال الناس يقولون علي ان يعطها
 يصغونها علي هذا وليس هذا في الحديث قال

اسحاق كما قال وتقال اسحاق اذ انز وجها على ما معه
من القرآن جاز النكاح وليس لها الصداق كما سن النبي صلى
الله عليه وسلم في نسائه ومناة قال عبدالله واذا كان
للرجل اثنان اختاران بطا الحديهما ثم اختار اوطى الاخرى فلا
يجوز له حتى يحرم فوج احتها يبيع او كتابته او عتاقه واذا
وطى الرجل الامه فلا يطاعها ابوه ولا كل السراء وابنتها من ملك
اليمن وتخل الامه لسيدتها اذا كانت من الكتاب
ولا تخل له امه المجوسيه واذا تزوج عبدا بغير اذن سيده
فان سنا سيده فسخته وان سنا قوه قال الشافعي نكاح
العبد باطل الاذن له السيد او باذن الابن ان يكون اذن له فقل
الحق قال عبدالله ولا يجوز للرجل عن الحره الا باذنها
ولا عن الامه الا باذن اهلهما

السنة في الطلاق والتفكيك والجار

واذا ملك الرجل امراته فقاما من ذلك المجلس ولم يقص
شيئا فلا شيء لهما وان طلق نفسها فذلك لها ما سأت من الطلاق
فان طلق اكثر من واحد فانكر عليها وقال اردت واحده
فذلك له اذا نواه عند ما ملكها وخاف وان ايقوبه
فلا تنكره له قال ابو حنيفة هي واحده الا ان يربط فلان انكر
ذلك عليه او لم ينكر والتفكيك والتفكير سؤا قال عبد

سنة

بلغ

الله ومن خير امراته فافترقا ولم يقص شيئا فلا شيء لهما وان
اختلفت نفسها فلان قد اك لها ولا تنكره عليها وان اختلفت
اقل من ذلك فليس ذلك بشيء اما الخيارات البتات اما اخذته ولما
تركته وهو مخالف التهلك وان اختلفت زوجها فذلك لها
وكذا شيء على زوجها فيها قال ابو حنيفة الخيار والتفكيك
سؤا قال عبدالله ومن ملك امراته فلم يملك وان اختلف زوجها
فلا طلاق في ذلك بلزمه وهي على حالها الاول قبل ان يملكها
او يخبرها **الايلا** قال عبد
الله ابن عبد الحكم الايلا من كل زوج وكل بمن حال
بين الرجل وبين وطى امراته فهو بذلك مولي ويضرب له
السلطان بذلك اربعة اشهر من يوم خلع ثم يقطعه فان
فاقم امراته وان ابى طلق فله عليه نطقه ومضت في
العدو وله ان يزوجه في العدة فان اصابها ففي امراته
على حالها فان لم يصحها حتى تنقضي عدتها فقد بانك منه وبان
منها قال الشافعي ولا يعرض للمولي حتى يمضي اربعة اشهر
ثم يقطعه بعد علي فان فاولا طلق قال عبدالله ولا يقع
الطلاق على مولي حتى يقضه السلطان فان صرف له مند
ولا يكون حتى يخلف علي اكثر من اربعة اشهر قال
ابو حنيفة اجل المولي اكثر من الايلا اربعة اشهر ولا

عليه

مولى

ينظر الى ضرب السلطان ولا الى رفعها الا في انقضاء اربعة
اشهر فاذا انقضت الاربعه اشهر باتت تطليقه وهي احدى
بنفسها منه التطليقه قالت عبدالله واجل العبد في
الا بلا شهران قال الشافعي اجل العبد اربعة اشهر
مثل الحرب والايلاق الا وراعي ابلا العبد في الحرمه
اربعة اشهر والعبد من الامه شهران قال احمد
من حبلى ابلا العبد اربعة اشهر لقول الله عز وجل للذين
يولون نسائهم ولم يكنوا لهؤلاء ولا اليهودي ولا النصراني
وقال اسحاق ابلا العبد اربعة اشهر لان كل
اسراء في الطلاق وفي العبد على المصنف

باب العتق قال عبد
الله بن عبد الحكم ومن قال لامرأته ان علي كطهر احي فهو
مطهر ولا يطاهر حتى تكفر بكفاره حرير رقبته
مومنه ليس فيما شرك ولا عتاقه ولا تدبير ولا كتابه
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم تستطع
اطعم سنين مسكينا عدي هينام ولا يطاها في اليوم اثنان
حتى تكفر وان المظاهر قل ان تكفر فليس عليك
الا كفاره واحده وستغفر الله تبارك وتعالى قال
ابو حنيفة في كفارة الطهار يطعم سنين مسكينين

الطهار

نحوه

مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين قال
سفيان الثوري في كفارة الطهار يطعم كل مسكين نصف
صاع من بر او صاع من شعير او صاع من تمر قال الشافعي
يطعم مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم قال الاوزاعي
في كفارة الطهار يطعم المساكين مدينا لكل
مسكين وان اطعم المسكين اذا كانوا مساكين فحرام وان
كان اهل البادية ولم يجد طعاما ولا رقبته ولم يستطع
الصيام وقد رعى ليس الا بل والعتم قال سفيان مسكين
ثلاث شربات في كل يوم شربه بكبره وشربه
نصف النهار وشربه عشيته عند غروب الشمس
يسعهم في كل شربه قال عبدالله ومن طاهر
من امه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون الطهار الا بين
الازواج ولا يكون طهار فيما ملك المير قال
الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال احمد بن حنبل
لا يكون الطهار بين الاما ولا يكون الا من الحراري
وقال اسحاق مثله وقال سفيان الثوري
ان الطاهر الرجل من ام ولده او جاريته وهو طاهر
باب العتق
قال عبدالله والعنان من كل زوجتين ولا يكون العنان

لزمه

الاباحيد وجهين اما بربوبية براهها واما ان ينفي حمل بن عمراه
 فلما استبرأها قبله ثم لم يصحاحي ظهر بها هذا الحمل فانه
 اذا كان ذلك لا عنهما من الرخت بعد شهر وقعت
 المفرقة بينهما ولم ينكحها الله ونفا الولد عنه ان كان
 ولد وسقط عنه الحد فان لم يبلغ حد وان اكذب
 نفسه بعد اللعان بحق الولد وضرب الحد قال
 ابو حنيفة لا تكون المفرقة بينهما بعد اللعان الا ان يعرف
 الحاكم فان لم يعرف بينهما ففي امرائه على حالها قال
 عبدالله ولا السلب المراه وزوجها كما في نصرا في
 او مجوسي فهو احق ان اسلم مادامت عدتها قال ابو
 حنيفة فهو احق بها حتى تعرض عليه الاسلام قال اسلم
 كانت امراته وان بالاسلام فرق بينهما ولا ينظر الى
 العدة قال عبدالله واداسلم النصراني قبل زوجته الفرية
 ففي زوجته واداسلم المجوسي قبل امراته المجوسية وقعت
 المفرقة بينهما اذا عرض عليها الاسلام فلم يسلم قال
 الشافعي اذا اسلم احد الزوجين والاخر مشرك فان
 اسلم المشرك وعنده عشرة سنوه اخذها زوجها وادف
 ما برهن قال ابو حنيفة بخلاف الاول قال عبدالله
 انه واذا عنت الامه بحب العبد ففي الخمار ينكح فارقته

الا ان يكون في النكاح
 ما يوجب الفدية فلا يملكها

وان نكحت فامتنع منه ما لم يمسها بعد علمها بعينها فان سها
 بعد علمها بعينها فلا خيار لهما واذا باع الرجل عبده وله زوجة فهي
 امراته حيث ما كان ما لم يخلقها والطلاق الي العبد
 وليس الي سيده الطلاق واذا استترى الرجل امراته فسخ
 النكاح وكانت عنه ملك الهين

باب الطلاق

قال عبدالله بن عبد الحكم وطلاق السنة ان يطلق الرجل
 امراته اذ اكتمرت من حيضها قال ان مسها بطلقة واحدة
 ثم مكرها ثم في عدتها ولا يطلقها في كل طهر بطلقة
 قال ابو حنيفة لا يطلق في كل طهر بطلقة
 السنة ان يطلقها طاهرا في غير جماع الوقت كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم كل من عمر وليس قاحده ولا ابن ولا
 تلك قال اشباح كما قال وبيع عليها في كل
 طهر بطلقة ولا يبيع عليها من الطلاق ثلاثا
 بذلك وهي حايض قال عبدالله ولا يطلق الرجل
 امراته وهي حايض وان طلقها وهي حايض ايجز على رجعتها
 لمسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم يظهر وان شا
 طلق وان شا استك قال ابو حنيفة لا يجزى على رجعتها
 قال عبدالله ولا يطلق الحامل والذي لم يبلغ المحيض

والتي قد يست من الحضي مني ما سأل طلقها ثم تركها
 حتى حمل لا يتبعها طلاقا ولا يجوز طلاقا على من لم تبلغ الحام
 ولا على يجوز في حال حيونه وإذا طلق المريض امرأته البتة
 فإنها تترته ولا يبرئها قال أبو حنيفة تترته ما كانت في
 العدة قال الشافعي إذا طلق المريض امرأته البتة فلا
 تترته ولا يبرئها قال عبدالله وعندهما عده المطلقة ومن
 طلق امرأته وكنها رجعت أباها فهو أحق بها ما لم تنزع
 ويدخل بها زوجها قال الشافعي زوجها الأول أحق
 بها وإن تزوج بزوج آخر فهو باطل وزوجها الأول أحق
 بها قال عبدالله ويطلق الحر لأمه ثلثا وتعبد ثلثا
 قال أبو حنيفة يطلقها بطلقين وتعبد حصة بين
 قال عبدالله ويطلق العبد لحره بطلقين وتعبد
 ثلثا قال أبو حنيفة يطلق العبد لحره ثلثا قال
 عبدالله ثم عبد الحكم ومن طلق امرأته وعليه
 مهر محمل وموخر قبل أن يدخلها فله نصف المحمل وبقي
 نصف الموجل إلى أجله فإذا حل أخلف نصفه ومن طلق
 امرأته في شرك ثم أسلم فليس بعد ذلك طلاق قال
 الشافعي يلزمه الطلاق في الشرك وقال الأوزاعي
 في الشرك يطلق ثم يسلم قال يلزمه الطلاق قال

في
 قول
 الله

سفيان الثوري إذا طلق الرجل امرأته ثلثا وهما مشركان
 لم يلزمه الاسلام الاشد وحيد وليس له أن يتر وجهها حتى تنكح
 زوجا غيره قال عبدالله ومن طلق امرأته قبل أن يدخلها
 فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر من ذلك ولا عده عليها ومن
 قال لامرأته أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينكح نكاحا
 أكثر من ذلك قال الشافعي إذا قال لامرأته اعتدي
 ولم يتو الطلاق ولا شيء عليه قال أبو حنيفة إذا قال
 لها اعتدي فهي واحدة بغير وهي أحق بنفسها قال
 عبدالله وإذا تزوج الرجل امرأة فلم يجد صدا فاقوى على
 نفقتها فإنه يضرب له أجل ولا يجعل عليه السنة والسنان
 ثم يعرف بينهما وذلك لي جهدا لأمام في ضرب الأجل
 قال أبو حنيفة لا يعرف بينهما وإنما هذا دين من الدين
 قال الله عز وجل وإن كان ذو عسرة فنظرة
 إلى ميسرة قال الشافعي إذا وجد النفقة ولم يجد الحلف
 فإنه لا يضرب له أجل ولا يعرف بينهما إذا كان جدي
 النفقة قال عبدالله وإذا دخل الرجل لامرأته ولم يجد
 ما ينفق عليها ضرب له أجل شهر ويحويه فإن انفق والا
 فرق بينهما وله الرجعة إن لم يفرق في العدة قال أبو حنيفة
 لا يعرف بينهما وبقي عليه بما فرض عليه من النفقة ديناً

عليه قال السامعي لا يكون اجل اكثر من ثلثه ايام
وليس له ان يتبعها في الثالث فخرج قسلا وبعد بطلب العاش
قال عبدالله بن عمر ولا بأس ان تقدر المرأة من زوجها
صديقها واقل منه واكثر ايام يكن مضرا بها فان كان مضرا
بها فلاجل له اخذ شي منها فان فعل مضى طلاقه ورجع ما
اخذته قال احمد بن حنبل واسحاق لا ياخذ منها اكثر
من اعطاها قال ابو حنيفة لا يرد شيئا ويكره له ذلك

باب الخلع

قال عبدالله وطلاق الخلع بثلثيه واحد ولا رجعه له عليها
الا نكاح جديد الا ان يكون سمي طلاقا اكثر من
ذلك فيكرهه قال احمد بن حنبل الخلع فراق وليس
مطلق وهي قول يفسها قال اسحاق بن ياهويه كما
قال وبرأيتها نكاح جديد ان احب قال
عبدالله فاذا خلت المرأة ولم الخلع بينهما فزادها
طلاق اخر في عدتها بلزمت ذلك قال ابو
حنيفة بلزمت الطلاق ما كانت في عدتها قال عبدالله
ولا نفقة لمخلعه الا ان تكون حاملا قال السامعي
لمخلعه السكنى ولا نفقة لها قال عبدالله واذا
فُتح ما بين الزوجين فلم يدر الاساءة من هي تحت

الزوج

بع

من زوجها

السلطان على كل حكم من اهلها وحكماس اهلها
عبد لم ينظر اليهما ويحتملها فان استطاع ان يصلح اصلها
والا فراقا ويجوز فزعمها دون الامام وان راها ياخذ
له من اهلها حتى يكون خلعا فعلا قال ابو حنيفة
لرسولها انفسها وانما اهلها ان يصلحها وهكذا قال الله عز
وجل ولم يذكر فرقة قال السامعي والحسين حكمان
في الفرقة والاجتماع تزويد الزوجين قال عبدالله وسنن
طلق امراته الى اجل فرسا وبعد طلق عليه مكانه قال
ابو حنيفة لا يبع الطلاق الا لاجل قال عبدالله واذا
استهد الرجل على الرجل بطلاق امراته في شهر وشهد عليه
الاخر في شهر اخر وشهدا فلهما جميعا بغيره ويطلق عليه
امراته ويكون عدده المراه من يوم ربح المراه الاخر
زوجها يطلقها قال السامعي لا يطلق عليه حتى يجمعها
على الشهادة في وقت واحد قال عبدالله بن عبد الحميد
فقد الرجل عن امراته فلم يدر ان هو وعي خبره فانه يضرب
له السلطان اجل اربع سنين من يوم ترفع ذلك اليه ثم
تحدد بعد ذلك اربع اشهر وعشرين سنة بعد ذلك ان
شأت فان تزوجت ودخل بها رجعها فلا سبيل للرجوع
عليها ولا نفقة يبينها وبين زوجها الاخر قال ابو حنيفة

السامعي والحسين
حكمان في الفرقة
والاجتماع

لا يضرب لها الجمل وهي امرأة فلنضرب كذلك قال علي بن
طالب رضي الله عنه **قال** الشافعي مثل قول أبي خنيفة
قال عبد الله ولا يقسم مالك للفقود الا ان ياتي عليه
من الزمان ما يعلم انه ليس بحي وينفق منه على امراته قال
الشافعي رضي الله عنه لا تقسم مالك للفقود ابدا حتى تثبت
البينة انه قد مات ولا يضرب في ذلك الى طول الزمان ولا
غير ذلك قال عبد الله ومن اسر من المسلمين فمخبره
فلا يقر ببيته وبين امراته ويوقف ماله وينفق منه على امراته
قال الاوزاعي في الاسباب علمت امراته انه حي فلا تسبل
لها الى الشروع وان لم تعلم مكانه فاجلها اربع سنين ثم تحبس
عده للموت في عفا اربعة اشهر وعشرا وان كانت مملوكة
فالضف ما غلبت الحرة قال عبد الله واذا دخل الرجل امرأة
فقال لم اظنها فقلت وطبق صدق عليه وكان لها الصداق
كاملا وان صدقته فكان لها نصف الصداق وعليها العدة
قال الشافعي القول قول الزوج قال عبد الله
ومن طلق امراته وله منها ولد صغير ثم اراد ان ينكحها الي
بلد اخر فله اخذ ولده وان كان اما بريدان يخرج لثجاره
فلير ذلك له **فصل** في الحضانة والام
الحق الحضانة ولها اذا كان في بلد واحد ما لم تنكح فاذا

نكحت ويدخل بها زوجها بالام ولا يهرج ان كانت لهم عدة فهي
اولا بهم وان لم يكن لهم عدة وكانت لهم خالة فهي ولا بهم من
ابهم محض الغلام حتى يتعلم والحاربة حتى تزوج ويدخل
بها زوجها قال ابو حنيفة الام احق بالحضانة ما لم تزوج
ثم الحدة من قبل الام ثم الحدة من قبل الاب فاذا انقضت القرابة
من قبل الام ومن قبل الاب فالتى من قبل الام اولى بالحضانة
لانها ازا كانت معه وخاله كانت الخالة اولى وذلك لانها كانت
حده قبل الاب وحده من قبل الام فالتى من قبل الام **فصل**
بعبت القرابة التي من قبل الام وقوت التي من قبل الاب
فالتى تقرب اولى قال عبد الله من عبد الحكم واذا اهلك الرجل
عن امراته وهي حامل فتقعها على نفسها واذا وطعت فوضعاها
من مال الصبي ويفرض للراة ان اخاصت زوجها من المقتة
ما يصلحها من الف والذرة والخبث ووسط الكسوة **فصل** من
ويجعل لها شيان من الف ولا يهرض لها كسوة خمر ولا يهرض
وما استشهه ويفرض عليه نفقة خادم من خدمها واحد
وينفق الرجل على امراته الحامل المطلقة وان ابنها ويكسوها
وليسكنها حتى تضع حملها قال ابو حنيفة حاملها كانت
او غير حامل عليه النفقة والسكنى حتى تنقضي عدها قال
عبد الله ومن طلق امراته واحدة وليسيت بحامل فلها السكنى

والنفقة ويرثها وترثه مادامت في العدة وان طلقها النية
فلا نفقة لها ولا كسوه ولها السكنى حتي تنقض عهدها قال
ابو حنيفة لها السكنى والنفقة قال عبدالله ومن
طلق امرأته النية فأدعت الحمل فلا نفقة لها حتي يسقط حملها
فإذا بان حملها أعطيت نفقة الحمل كله اوله واخيره
باب المدخلة قال عبدالله
ولكل مدخلة نفقة منعده حره كانت او امه ابو بصر انه الا
المتنعة والملاعنة والى تطلق قبل ان عمن وقد فوض لها
قال ابو حنيفة ليس لمرءه فوض لها مهر منعده وانما للمدخلة
حب لمن فوض لها قال عبدالله وعلى احد المدخلة ولا
يقضي بالمدخلة سلطان ولكن بامرها ونهض عليها وليس
لها حرم معلوم قال الله عز وجل على الموسع قدره
وعلى المقتر قدره متافعا بالمعروف وخافا على المحسنين
قال الشافعي يحكم عليه بالمدخلة قال عبدالله
ومن خلف بطلاق امرأته يتر وجهها بعينها او امرأه من
قبله او خلفه او بطلاقه او اهل بيته فلعله عسره
فذلك يلزمه قال الشافعي من خلف بطلاق امرأه
يتر وجهها بعينها فلا شيء عليه وليتر وجهها قال اسحاق
ان تر وجه فلا نفقة ففيه طلق قال اما اذا انصهر

ال

رجعها فان الحنف احيالي وان تقدم عليها اعتقه
واما سوى ذلك وقت اولم يوقت او سما فلا نفقة ولا يتر وجهها
فان ذلك واضح لا يقع قال عبدالله ومن حرم عليه
النساء قال كل امرأ انصهر ففيه طلاق فتر وجه فلا
شيء عليه قال ابو حنيفة يلزمه الطلاق في ذلك
كلام النسبة في العدة قال عبدالله
وعده المطلقة ثلاثة فزواج قال الله عز وجل والافرا
الاطهار ما بين الحيضة الى الحيضة من الحيض فذلك قروا فإذا
دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فذلك اوقت حمل للارواح
قال ابو حنيفة لا قرا الاطهار الحيض فإذا ظهر من الحيضة
الثالثة فقد دخلت للارواح ما لم يكن بينهما يسير قال
عبدالله ومن كانت تحيض في كل سنة مرة فطلقت فافراها
ما كانت وعده المستحاضة امة كانت او حره سنة قال
الشافعي عده المستحاضة على ما كانت تحيض قبل ذلك
فان نسيت ثلثة اشهر عدتها قال عبدالله من عبد الحكم
وعدتها في الوفاة اربعة اشهر وعشر الا ان تنكر نفسها
فليس يترئ نفسها من تلك الريبة قال ابو حنيفة عدتها
ما قال الله عز وجل اربعة اشهر وعشر ما لم تكن
حامل قال عبدالله وعده المراه التي قد تعدت عن الحيض

ثلاثة اشهر والتي لم تحيض ثلثة اشهر وعده الحامل ان تضع
حملها واذا توفي الرجل عن امراته اومات وهو غائب او طلق فعدتها
من يوم مات او طلق وليس من يوم بان بها الحبر ولا تنتقل
المبتوتة ولا المتوفى فاعشار وجهها من ثلثها حتى تنقضي عدتها
الامر خوف وضروره او امر لا يستطيع الفرار عليه واذا توفي
الرجل عن امراته وهي بدوية في البدايه فانقل اهلهما في العدة
فانها تنتقل معهم وان كان زوجها في قرية ليس ذلك لها
ويخرج السلطان المظلة ان يخرج حتى تنقضي عدتها
ويقيم المتوفى عنها والمظلة في خواجها خارجا وفي الزبارة الى
قدر هده والناس الى بعد العشاء تنقلب فتبني ثلثها فتخرج
من السمران ضاقت ولا تحجج نصف الليل واذا اغصبت المرأة
الحرة فلا تزوج الا بعد ثلثة حيض قال ابو حنيفة تزوج
معي ثبات ولا عده للحرة ولا زنا قال الشافعي مثل قول
ابي حنيفة قال عبد الله بن عبد الحكم ومن تزوج صغرى
ودخل بها لم تلغ الوطى ثم طلقها فلا عده عليها قال الشافعي
في الصغيرة عليها عده ثلثة اشهر قال عبد الله واذا
توفي عنها فعدتها اربعة اشهر وعشر اربعة المتخلعة عده
المظلة ومن طلق امراته فعدت بحضه او حيضتين ثم
اخرجها ثم طلقها قبل ان يبنى بها فانها بتدي العده

من اولها وان رد فاطلاقا بعطلاف ولم يبرحها ففي بني
علي عدتها الاولى وعده الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر
وعشر وعده الامه من الوفاة شهرين وخمسة ليال وعده
ام الوليد اذا توفي عنها سيد ما حضه قال ابو حنيفة عدها
الولد ثلثة حيض قال اسحاق في عده ام الولد ثلث حيض مثل
قول ابي حنيفة قال احمد بن حنبل في عده ام الولد مثل قول
ابي حنيفة من عبد الحكم قال سفيان الثوري عده ام الولد
والمدبره والمكاتبه سوا ان طلقها فحضان وان مات
عنها فتشهران وخمسة ايام وان فارقها وهي ممن لا تحيض
شهر ونصف وان كانت بكرًا حرة فعدتها ثلثة
اشهر وان ادركها الحبر قبل ان يمضي ثلثة اشهر اعدت
ثلثة حيض وان كانت قد مضت ثلثة اشهر قبل ان تحيض
فقد مضت عدتها قال عبد الله بن عبد الحكم ومن طلق امراته
الامه تطلقه ثم غفقت وهي في العده فتمضي على عده الامه فلا
تنقل الى عده الحرة قال الشافعي تنقل الى عده الحرة
قال ابو حنيفة ان كان الطلاق بائنا ثبت على عدتها وان
كان بملك الرجعة كان عليها ثلثة حيض قال عبد
الله وان توفي عنها زوجها قبل ان تنقضي عدتها فعدها اربعة
اشهر وعشر قال ابو حنيفة في المتوفى عنها زوجها

كان الطلاق باقيا عند تحليف وان كان على
الرجعة انتقل حكمها الى الشهور قال عبد الله ومن
طلق حرة ثم مات عنها وهي تحتها اعتدت اربعة اشهر وعشرا
وورثته وادخلها الله ثم تزوج عنها بعد تعاده الطلاق على
حاليها ولا حداد على المطلقة قال ابو حنيفة على المطلقة الاحداد
قال الشافعي مثل قول ابي حنيفة قال عبد الله والمتوفى
عنهار وجها حاملا او عن غير حامل تنقض عدتها لا تلبس حلا ولا تقرب
طبا ولا دهنها مطيا ولا تمشط حبا ولا غيره مما يخرج من الراس
ولا يابس السدر وما اشبهه مما لا تخمض في السوا ولا تكتحل الا ان
تخطر فتكتحل بالليل وعشيه بالنهار وغيره طيب يكون منه
قال الشافعي رضي الله عنه لا تدفن راسها ابتي اصلا لا
برزت ولا غيره قال عبد الله وعلى الامه الاحداد وعلى الصغرى
وعلى الكبرى قال ابو حنيفة لا حداد على صغيرة وثلاثة
الاحداد على المتجدات قال عبد الله ولا بأس ان تلبس
الحرير الاسود والايض ولا تلبس ملوا الاسود ولا تلبس الاعم
والسابوي والشطوي الرقيق والحرير الايض قال
ابو حنيفة لا تلبس ثوبا زينة وانما شاة المتشفة قال بن
عبد الحكم ولا تلبس من الياض ما شاة وعلى المضراية الاحداد
علي ز وجها المسلم قال ابو حنيفة لا حداد على بضراية

55 قال عبد الله ومن اشترى امه تحيض فلا يقربها حتى
تحيض حيضه ولا يلد ذمها شي ومن امه حاملا فلا
يقربها حتى تضع حملها قال الشافعي في الحامل لا
يقربها حتى تضع حملها ثم تحيض حيضه بعد ان تضع قال
عبد الله ومن اشترى امه لم يبلغ الحيض ومنها يوطأ او قد
يبيت من الحيض فلا يقربها ثم يهاكته اشهر قال ابو حنيفة
عده الامة التي لم تبلغ الحيض وليست شهر قال الشافعي
مثل قول ابي حنيفة قال عبد الله ومن اشترى
امه في عدته من طلاق او وفاء فلا يقربها حتى تنقضي
عدتها وانه علم وحسب الله وكفى
باب البيوع والسيوف فيه
قال عبد الله ومن اتبع طعاما او ادا ثوبا كبيلا او
عددا فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابو حنيفة
الطعام والادام وجميع العروض لا يتبع في قبض
قال عبد الله ومن اشترى ذلك جزا فلا بأس
ان يبيعه قبل ان يقبضه من مكانه قال الشافعي
لا يبيعه حتى يقبله من مكانه قال عبد الله ولا بأس
بالسلف في الطعام اذا كان بسعر معلوم او اجل معلوم
اذا اسي انقاه ولونه ومن سلف في فتح موصوف الى

اجل في الاجل فلا باس ان ياخذ بكيله اي قمح شامس
صفه او غير صفه او مشعر او سلت بكيله قال ابو
حسيفه لا يجوز ان ياخذ من سوي الفم شيئا خاصه دون
الفم قال عبد الله ومن سلت في شر فلا باس ان ياخذ
اي صفه او مشر شايكيله وكذلك الرزب مثله ومن
اقترض رجلا طعاما ولا باس ان يبيعه قبل ان يستوفيه
ولا باس ان يبيع الطعام في الغراب ويصير على الارض
ولا يباع سخله بال بعد عدد حبر انما مثل الرقيق والدواب
والعم والساب قال الشافعي في الرقيق والدواب
البيع جائز اذا كان ذلك بالعين قال عبد الله وكلما
علم صاحبه كيله فلا يبيع جزا ما حتى يعلم صاحبه قال
ابو حنيفة لا باس ان يبيع جزا ما قال الشافعي
مثل قول ابو حنيفة لا باس ان يبيع جزا ما قال عبد
الله ومن سلف رجلا على ان يقبضه اياه يبيد اخر فلا خير
فيه ولا باس بالمشرکه والنولية والافالة في الطعام قبل ان
يستوفي بمثل داس ماله لا زياده ولا نقصان ولا نظره
ولا مرفق ولا ناخير قال ابو حنيفة لا يجوز للمشرکه والنولية
ولما الافالة مجاز لان الشرکه والنولية يقومان مقام البيع
قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة وقال الاوزاعي

من

في

56 في الشرکه والنولية قال اما فيما ياكل او يوزن
فلا يبيع واما في الدواب واشباه ذلك فلا باس به قال
عبد الله ومن سلف رجلا طعاما خل ولا ياخذ بعضه ويلق
البحر قال ابو حنيفة لا باس ان يقبل من بعض
قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال عبد الله ومن
باع رجلا طعاما الى اجل اعطاه نفسه طعاما فلا يبيع ذلك
الا ان يكون مثل طعامه بعينه في كيله وجوده قال
الشافعي لا يجوز ذلك قال ابو حنيفة ذلك جائز
قال عبد الله ولا يباع شي من الطعام كله الا اذا كان كلها
الا بئاسيد وكلما اعتلفت اصنافه من الطعام فلا باس
به انما ان يواحد قال ابو حنيفة كلما كان يوزن فلا
باس ان يبيع فيما ياكل بئاسيد والى اجل وكلما كان
يبيع فلا باس به ان يبيع فيما يوزن بئاسيد والى اجل وكلما
كان ياكل بالقيسط فقتلته الودن وكلما كان بالودن
فقتلته الكل قال عبد الله والفم والشعر والسلت
صف ولقد قال الشافعي الفم والسلت صف
واحد والشعر صف اخر قال ابو حنيفة الفم صف
والشعر صف والسلت صف ولا باس ببعضها بعض
متفاضلا بئاسيد ولا يجوز الى اجل قال عبد الله والتم

كله والوانه صف واحد والزيب كله والوانه صف
واحد والقطيه كلها اصناف مختلفه لا اللحم واللويافاته
صفه قال ابو حنيفه اللويافه صف واللحم صف قال
الشافعي مثل قول ابي حنيفه في اللحم واللويافه لا عبد
الله والجلبان والنبشيله صف واحد قال ابو حنيفه
الجلبان صف والنبشيله صف قال الشافعي مثل قول
ابي حنيفه في الجلبان والنبشيله لا عبد الله والذره
صف واللحم صف ولا يجوز التمر بالرب ولا متفاضلا
ولا متلا مثل قال ابو حنيفه لا باس بالتمر بالرب بل
بيده لا عبد الله والزيب بالحب كذلك ولا
باس ان يباع الفواكه التي لا تدخر اثنان بواحد بل
بيد من صف واحد مثل البطيخ والفنا والموز والاشترج
والخوخ وما استشهه قال الشافعي لا يباع الفواكه
التي لا تدخر اثنان بواحد الا ان يكون من غير صفه
فلا باس به قال ابو حنيفه كل ما كان شأنه العدد فلا
باس به اثنان بواحد وكلما كان اصله الكيل والوزن
فكان منه شيء قليل لا يقع في مكيله ولا وزن
فلا باس به اثنان بواحد حتى تحببتي محمد بن حبيب
انزلان هذا لا يقع في الوزن قال عبد الله ولا

لا

يجوز بيع ثوبه بانه يربط منها قال ابو حنيفه لا
باس واحد بواحد الا يكن متفاضلا وكذا
التمر بالربطه لا باس به قال عبد الله والحوم
الانعام والوحش كلها صف واحد لا يباع ذلك
الا مثلا مثل بياضه والخيشان كله صف واحد ولا يباع
كله صف واحد لا يباع ذلك الا مثلا مثل بياضه
ولا يباع حتى يمينه صف واحد ما يربط كل قال
الشافعي لحوم الانعام صف والوحش صف اخر
ولا باس ان يباع بعضها بعض قال ابو حنيفه
الحوم كلها مختلفه الاضناف ولا باس بالشاء
للذبوحه بالكسش الخايم والشاء القاعه قال عبد الله
ولا باس بالحيوان الذي يبيع كل له بالجم ولا باس بالسلف
في الجم بصفه معلومه ما عدا اوصان وغير ذلك ولما
السمانه والوزن وما يأخذ كل يوم ولا باس بوجز ثوبه
فاذا اشترع في اخذه قال ابو حنيفه لا يجوز ان
يؤخذ الفقه اما هو على المكان قال الشافعي
مثل قول ابي حنيفه لا يجوز التمس قال عبد
الله ولا باس بالسلف في الطير ان اسمي اعدادا او
حسبا او قدرا قال ابو حنيفه لا يجوز السلف

ان

ثمن الحيوان قال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز
 المسلف في لطير البنية قال عبد الله ومن باع شاة
 واستثنى جلدها وسواها فلا بأس به لك في
 السفر قال أبو حنيفة لا يجوز ذلك قال الشافعي
 مثل قول أبي حنيفة لا يجوز ذلك قال عبد
 الله ولا يجوز بيع الثار حيي بيد وأصلها وصلاها
 أن بيد وأصلها أوله وأن يبيع ذلك الحايط
 وصلاها التحيل أن ترهب تحمرا وتضفر وصلاها فان
 كان الحايط أصناف تحل ورمان وغير ذلك
 فطاب منها صف فلا يباع إلا طاب منه وحده
 وكلما طاب صف بيع ولا يباع صف طيب غيره
 وإن كان حايط واحد ولا بأس بشر الموز إذا بدا
 صلاح أوله وبشر في ذلك جلا ينقضي إليه قال
 أبو حنيفة لا يجوز شراء الموز بطونا لأن هذا لا يحل
 قال عبد الله وبيع الورد بالياسمين والفاي
 إذا بدا صلاح أوله وبيع البقل حين طيب ويكون
 ما قطع منه ليس لفساد ولا خبر في أن يباع القوط
 وليس يثنى برسمه ولا أكتاف ويسمى ثني حبه
 إلا أن يكون ذلك بعد أن يبيع قال

بلغ

الشافعي ويجوز أن يستثنى وإن يبيع قال عبد
 الله ولا بأس أن يشتري الفواكه والحبوب قبل أن
 بيد وأصلها على أن لا يجيد ذلك مكانه ولا بأس
 أن يشتري رجل الأرض فيها الزرع الصغير الذي لم يبد وأصلها
 ومن اشتري حلال فيها ثم لم يبد وأفتروا البائع إلا أن يشتري طه
 المتاع وما كان من الثمار التي لا تورق والفاح فيها غير له الأبار
 والفاح أن يشتر الثمرة يسقط ما سقط وبليت ما بليت وليس
 ذلك بأن يورث الثمرة ومن باع حايط فلا بأس أن يستثنى
 نصفه وثله ولا بأس أن يستثنى منه كسلا ما بينه وبين
 ثله ولا يستثنى أكثر من ذلك قال أحمد بن حنبل
 لا يجوز أن يباع المني ويستثنى نصفه ولكن ربعه نصف
 قال إسحاق مثل ذلك قال أبو حنيفة إن كان
 يستثنى ثلثا أو ربعا وبصفاة لك جائز وإن استثنى منه
 كسلا قل ذلك وكثر فلا يجوز قال الشافعي مثل
 قول أبي حنيفة قال عبد الله ومن استثنى ثمرا
 كسلا يسمى حايط باعه فلا بأس أن يبعه قبل أن
 يستوفيه قال أبو حنيفة لا يجوز بيعه قال
 الشافعي مثل قول أبي حنيفة قال عبد الله ومن
 اشتري رطلين حايط بعيه ثم فاقه بأحد بقيه

راسماله قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك قال عبد
الله ولا خير في السلف المصون اذا كان في الشحاطة بعينه
ولا بأس بذلك اذا كان قد سمي وصفه ولم يكن في حاطة بعينه
ولا بأس ان يجري الرجل من حاطة بعينه له ولا له له
ابو حنيفة لا يجوز العرايا وانما كانت رخصه في المجاعة قال
عبد الله ولا بأس ان يشتري الرجل منه عرقية بعد ان
يبدا واصلاحها بخير صاعتر من صفة ما يشترع بين
خمسة اوسق يعطيه ذلك عند الحد قال الثاني
في الحرص يدخ الثمر وبلم الاخر ليه التخله اذ صارن طباء
فخرصها في الثمر قال عبد الله ومن ابتاع ثمر افدى باصلاحه
فاصابته تجانحه فاهلكه او اهلك منه ثلثه فصاعدا من
برد او حريقا ونزع او حلا داوما شبه ذلك من الجوايح فانه
يوضع عنه ذلك وان اصابا قتل من ثلثه فذلك من مشيرته
ولا رصيعه له قال الثاني في لا يجوز ذلك ولا يوضع عنه
شي الا ان يوضع كل جائحة ولا يوضع شيء لعمد من
حنبل في المجامعة هي موضوعة ولا احد فيها شيء قال عبد
الله ولا يجوز بيع ذهب لورق ولا ورق بذهب ولا
ذهب بذهب ناخير ولا يجوز ذلك حول ولا مواله ولا
قطره الاهاوها ولا يغتر فاق وبينهما عمل ولا بأس

59 ان تباع الخلي المسو جزا فاقا قال ابو حنيفة لا بأس ان
تباع الدنانير والدرهم جزا فاقا الا تقاض ذلك لا يجوز فالدنانير
المضروبة وغيرهما سواها قال الثاني في مثل قول ابو حنيفة
سئل احد من جنبل عن الرجل يشتري القصة بالذهب والذهب
بالقصة جزا فاقا قال اذا كان في ذلك تمرا او طما قد صبح
فما يجني هذا قال اسحاق مثل ذلك قال عبد الله ولا
باس ان يشتري الدنانير والدرهم الما فصر بالورق على وجه
المعروف ببلية فاقا الثاني لا يجوز ان يشتري الدنانير
بالورق قال عبد الله ومن سلف غلوسا او دراهم فابطلها
السلطان فانما له مثل فلوسه ودرهمه ولا يجوز صرف الغلوس
الى الرجل قال الثاني في مثل قول ابو حنيفة قال عبد
الله ومن سلف بجل نصف دينار درهم ثم زاد انصرف وانقص
فله مثل عدد الدراهم فان اعطاه دينار فقال له خذ نصف
وحبني نصف فله عليه نصف دينار اصبح الصري وانفق
ومن حل له على رجل دهنيا فلا بأس ان ياخذ منه وزا كان
ذلك من بيع او فرض ولا بأس ان ياخذ من المعادن القصة بالذهب
والذهب بالقصة قال الثاني في لا يجوز ستر ارب
المعادن ليه اصلا لا بذهب ولا بورق قال عبد
الله ولا بأس بالمراطلة بالذهب فاذا استوي لسان

الميزان احد فاعطى فلا باس ان يكون احدا لذهبن اكثر عددا
 من الاخرى ذاك انفق اورتان ومن سلع ما يشرى مثل
 قنصا فائمة او اسلف بكم مستافلا باس بل لا يمكن ذلك
 على ذلك رأى بينهما ولا علاه منهما قال ابو حنيفة لا يجوز
 الفراضة الحيوان قال عبدالله ومن اشترى شيئا من
 العروض كلها عددا او كلفا فلا باس ان يبعه قبل ان
 يستوفيه قال ابو حنيفة لا يجوز ان يباع حتى يستوفي
 قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال عبدالله
 وكلما كان من العروض كلها والحيوان والرقبي فلا
 باس ان يباع اثنان بواحد بل ليس بصف واحد قال ابو
 حنيفة كلما كان بعدد فلا باس به اثنان بواحد من صفه
 او غير صفه قال اسحاق بن زهير لا باس بالحيوان
 المجرى الى اجل قال عبدالله فلا باس بذلك من غير صف
 اثنان بواحد ولا يجوز ان يباع شيئا من الاشياء اثنين بواحد
 من صفه الى اجل وانما الاختلاف في الصيد المنافع والحيوان
 والمتجاوز ان اختلفت وانفقت والاختلاف في
 الحيوان السرعة والتجابه اختلفت الانسان وانفقت
 ومن اسلف في عروض مثل فلا باس ان يبعه من طاحه عتل
 عنه وادي منه ولا يشترى به اكثر من عشرة قال

ابو حنيفة لا يبعه حتى يستوفيه قال الشافعي مثل قول
 ابو حنيفة قال عبدالله اذا اخلت باخذ منه او عرض
 شيئا او اطلعت شيئا قليلا او كثيرا او اخذته قبل ان يوفيه قال
 ابو حنيفة لا يجوز ذلك قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة
 قال عبدالله ولا باس بالثمن الحيوان والعروض بصفه
 معلومه واجل معلوم قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك
 قال عبدالله ومن باع سلعه من الاجل دون اجلها
 مثل ثمنها او اكثر وان اشترى الاجل بعد من اجلها فليشترى بها
 مثل ثمنها او اقل قال الشافعي ولا باس ان يشترى بها عتل
 ثمنها قبل الاجل وبعد قال عبدالله ولا باس ان يسلط
 الرجل في السرايه عنه ولا حثري في راي الرجل بذهب فيقول
 له اشترى سلعه وارحك فيها الى اجل هذه اليه بعينها ولا
 خير فيها قال ابو حنيفة لا باس بذلك ان السائل في ذلك الحمار
 انما اشترى من انما اشترى وانما اليه فبما يجب له البيع قال
 الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال عبدالله ومن اشترى
 من الحيوان بعينه بصفه فلا باس به ولا يجوز التقد منه وضمان
 ذلك الى بيع حتى يقضه المشتري لان شرط عليه
 انه سلك ان ادركه الصفه حيا فيكون ذلك له فاذا مات
 الدابة علمي ما وصف لانه البيع كارهها قال ابو حنيفة

لا يجوز

الشرط باطل البيع قال عبد الله ومن اشترى سلعة بالخيار
او بالبيع بالخيار فذل الخيار والهبة من المبيع حتى ينفذ
البيع الخيار ولا بأس ان يبيع الرجل الدابة ويشترط ركوبها الى
المكان القريب اليوم واليومين وما اشبه ذلك قال
ابو حنيفة لا يجوز ذلك قال الشافعي مثل قول ابى حنيفة
قال عبد الله ولا خبير في الموانبه ولفسير هان كل
شي من الخراف الذي لا يعلم كجه ولا وزنه ولا عده يبيع شي
من الكيل والعدد من صفه فان كان لا يجوز ولا
يجوز بيع العدد ومن بيع الخدر الملقود الضاله واستغنى
ما في بطون الاثاث وبيع الثمار قبل ان يذ واصلاحه فهذا وما
اشبهه ولا خبير في الملباسه وهي تلبس الرجل التوبع لا
يفسره ولا يبيع من ماله من بيعه او يبيعه لبل او هو به جاهل
فذلك سمى منه قال ابو حنيفة هذا لا بأس به وانما
تفسير للملباسه ان يقول المبيع للشترى ذالمست هذا
التوبع وقد وجب المبيع يتي بينك فهذا الذي لا يجوز قال
عبد الله والمناذره ان يذ الرجل ثوبه الى الرجل فيذ الاخر له
ثوبه على غير عرفه منهما احدهما لصاحبه قال ابو حنيفة
انما المناذره ان يقول اذ انيت لك هذا الثوب وبنيت الي
هذا الثوب تبد وحت المبيع يتي وبينك فيما جهد الذي

61 لا يجوز قال عبد الله ولا خبير في بيعين² بيعه ومن كان
ابيع الرجل سلعة بعشر دراهم يذ واحده عشر الى اقل
وحيت له باخذها فهذا وما اشبهه منه عند ولا يجوز لاحد
ان يبيع على بيع اخيه وذلك ان يرقا سلعه يبيع فبركن
الرجل المباعيه الرجل ووافقه ولم يبق الاحاط وقربانه
ما يذ على الاركان الميه راما ان يرقا الرجل سلعه فيسوم
رجل ولم يققا على يار ان يسوم على غيره قال الشافعي
انما يعني بذلك المكره وهو بعلا تجايب البيع قبل المقر ولا يها عنه
بالخيار ما ينقر فانه قد لا يذ قال عبد الله ولا يجوز لاحد
ان يلقى سلعة حتى يهبها للاسواق ولا يجوز لاحد خاص
ان يبيع لباد قال الشافعي يبيع الحاضر الباد ان يعلم بالما الحديث
فهو عام في البيع جائز قال عبد الله ولا يجوز بيع الصغير على
اهل الاسواق ولكن من خط صغير قبله الحق الا خارج قال
ابو حنيفة من خط صغيرا لا بأس به ولا خبير على ان يذ قال
الشافعي مثل قول ابى حنيفة قال عبد الله ولا يجوز
الحركة في اسواق المسلمين ومن جلد طعاما الى رجل على يده وبينه
يصنع به ماشا ويديه به تحت يدا ولا يجوز الذي يذ من
ذلك ان يشتري رجل من الرجل ثوبه عليه يذ الرجل
او يشتري رجل ثوبا الى غيره يذ او الى غيره

سار
الصغير

بدنا في هذا والله سبحانه وتعالى ولا يجوز لرجل ان يصور له علي
 رجل دنيا الرجل ويحمله بعضه ويضع بعضه قال ابو حنيفة
 ذلك جائز قال السافعي مثل قولك بصفه ذلك الجاني قال
 عبدالله ولا لجل الخش وذلك رجل الرجل لعلنا في سلعه
 لغيره عن غيره وليس الشر من شانه ولا يجوز البيع يوم الجمعة
 اذا لم يدرى للمنادي من يبيعه لاما قال السافعي البيع جائز
 يوم الجمعة ولا كنهه شيء عنه يوم الجمعة عندنا لا يبيعه الا لام
 قال عبدالله ولا يجوز بيع العريان وهو ان يعرض في شرا
 سلعه من علوم او كثير من حاجه باجره معلومه بغير من
 شأ على انه ان بقي كان ذلك العريون من الضرر والآخرة وان
 كره له بعد ذلك فهذا من اكل المال بالباطل ولا باس
 بالبيع الى الجصاد او الى الخداد والعلم لان لا يخلط
 قال ابو حنيفة ولا يجوز البيع الى الخداد او الى المعصير
 قال السافعي مثل قولك بصفه قال عبدالله
 ومن اشترى عبد نصرانيا فلا باس ان يبيعه من نصراني
 ولا باس بالشركة في الرجلين يخرج هذا ذهبا وهذا سلما
 والله اعلم وهو حسبي وكفي
باب الاجارة
 عبدالله ولا باس من استاجر لغيره لاجل له مدينه فلا باس

62
 بالمقدومه اذا اشترى في غله ومن استاجر لغيره اجاره مضمونه
 عليه فلا باس بالثمن فيه ومن استاجر لغيره اجاره مضمونه فان لا حصر
 حاسبه بقدر ما يقع من غله ومن استاجر اجاره مضمونه فان ذلك
 في الله قال ابو حنيفة اذا لم انفسخ الاجارة قال السافعي
 مثل قولك بصفه قال عبدالله ومن قال اشترى لي هذا الثوب
 ولك بصفه فلا حصر في ذلك قال احمد بن حنبل الخاليك يعطي
 الثوب للمالك والرجل قال لا يبيعه الا لك قال اسحاق مثل ذلك قال
 عبدالله ولا باس بحليم الغلام القرآن على الخراف ومعلمه الطبيب
 على المبرك قال ابو حنيفة لا يجوز تعليم القرآن وسارطة الطبيب
 وهذا من العذر وقال السافعي مثل قولك بصفه في الطبيب
 واما الغلام فلا باس ان يعلمه شهرين او سنة بدنا على ان يعطيه
 كل يوم درهم ومن اشترى راء فان لم يكره والمكثري
 فالكبري لا يزم لها جميعا قال ابو حنيفة ولا يجوز ذلك ومن
 مات منها التسع الصري قال عبدالله ومن تكاثر في كل شهر
 دينار فلكل واحد منهما ان يخرج صاحبه وبما سبه ولا باس
 ان يكره لرجل الدار ويكرهها اكثر من كراهها قال ابو
 حنيفة لا يجوز ان يكرهها باكثر من اكرهها به وذلك لان الان
 حدث في الدار علام مثل الماء وغير ذلك فلا باس ان يكرهها باكثر
 مما اكرهها به قال عبدالله ولذلك الدابة وغيرها ما يكره

ولا خير فان دفع الرجل دابته على البصفه كل يوم على البصفه من
الكثريه الى موضع يدينار فان وجد خلفه دور ذلك صحاب
ذلك قال ابو حنيفه لا يجوز ذلك قال الشافعي مثل قرائحه
لا يجوز ذلك قال عبدالله ومن تكاريه جابه كراضيا فذلك
فعل به مكانها وان استاجر دابة بعينها فانت حاسبه بآرك
قبل موتها واي كاري حملها فاعلم ففوض له الا ان ياتي بعينه
على هلاكه وان حمل غير الطعام فلا يصل له عليه فنه قال ابو
حنيفه بضمير الطعام وفي غيره قال الشافعي لا ضمان عليه في
الطعام ولا في غيره قال عبدالله ومن الكري سفته على
حمل لحام فعرف فلا كراهه قال ابو حنيفه يعطى كراهايا
ولا شيء عليه فيما عطف قال الشافعي مثل قول ابوصيفه
قال عبدالله ومن استاجر على حمل شيء فسيط منه فلا ضمان
عليه قال ابو حنيفه بضمير الشئ اجز قال عبدالله
الله ومن تكاري الى الخراف الكري فان الكري لازم له وفي
وليه ان يكري شئ في الحفه والمال قال ابو حنيفه بفتح
الكري يكون للحمال كري في المسامه ومن كري جلا الى
الحمل فخلقه مسخ الكري اما غير الحمل فله حمله قال الشافعي
الكري لازم في الحمل وغيره قال ابو حنيفه ما سوا بفتح
ذلك كله بالعدر قال عبدالله وليس الاخير على

الناع جان اهلك من عتقه قال ابو حنيفه في الماع اذا كان
راع مشترك ضمن وان كان لرجل واحد لم يضمن قال عبدالله ومن
استعان عبدا بغير اذن سيده في شئ لم يملكه اجاره فهو ضامن لاصاله
وان سلم وطال السيد اجارته فذلك له قال ابو حنيفه ليس للسيد
اجاره عبده قال الشافعي اذا كان الغلام يعقل بالغ فلا ضمان
عليه من استعان به قال عبدالله ومن استعان غلاما لم يملك
لشيء دابة فهو ضامن لاصاله ومن تكاريه ابه الى مكان
وتعدي بها قرب الدابة بالخيار بين كراهيه من موضع تعدي
وقبتهما في المكان الذي تعدي بها فيه قال الشافعي
عليه فيه الدابة وبكري يا بني

باب الخراج والفسه فيه

قال عبدالله من عبد الحكم والفسه يجب باحد وجهين
امانته عندك واما بقول الحكم فيمن عند فلا فليس في الا باحد
هذين الوجهين قال ابو حنيفه ليس الفسه بشئ ولكنه
البينه على رادعي وليس على الكري قال الشافعي جعل الفسه
بقول الشاهد واخذ ولا يخلقه بقوله قال عبدالله وسيل
بالايمان في الفسه اهل الدم ولا يخلو في العدا لا رجس فضاعدا
حليفون حسمين ثبوت رد الايمان عليهم فان يخلعوا ونكح واحد
سهم من حوزله الضو حلف له فاعلمهم حسمين ثبوت فان لم يوجد

احد خلفا لا المدعا عليه حلفه وخسب يميناً فان كان المدعا عليهم
اكثر من واحد حلف كل رجل منهم خسب يميناً عن نفسه والعصبة
ولاه المقولهم الذين يقعون على الدم ويقتلون به قال الشافعي
حلف الورثة على قدر موارثهم في القسامه ويجبر عليهم كسبر
الايان ولو كانوا اكثر من خمس حلفوا جميعاً ولو كانوا واحد
حلف خسب يميناً قال عبدالله فاذا ادعى الدم على نفر وثبت
وايقسم على واحد بخارونه فيقسمون عليهم ويقتلونه لا يقتل
غيره وحلف من يقسم ماله ويحبس سنة ولا يحلف في العد
امرأه قال الشافعي اذا حلف ولها المقولون حلفاً مثله عملاً
جسب يميناً فان ادعوا انه قتله عملاً حلفهم على العمد ولا يقتله
وكانت لديه حاله في مال القاتل ما به من الابل اذا كان المقول
حراً مسلماً اسلمها ثلثون حقة وثلاثون حدة واربعون
خلفه والخلف الماحل وان ادعوا انه قتله خطأ حلفوا على ان لا
وكانت الدابة على عاقاله القاتل ثلث سنين واسنان الخطا اثنا
عشر وزنة مخاض وعشرون وزنة لبن وعشرون زنة
ثلثون حقة وعشرون حدة قال عبدالله وحلف في القسامه
بعد الصلاة وحلفون فيما يجب المصكه والدينه وبيت المقدس
ومن وجبت عليه القسامه من مالها فلا يجب في غيرها الا من
السبر الاموال ونحو ذلك القسامه في الخطا تقسم الخسب يميناً

64 للمدعين على قدر موارثهم وحلف فيها رجل واحد وان لم يوجد غيره
والمرأه ان لم يوجد غيرها قال الشافعي في المرأه حلف خسب
يميناً وكان حلفها من الدين ميراثها الثمن والربع قال عبدالله
ولا قسامه في عبد ولا وليه ولا يان اهل الكتاب ولا في الجراح ولا
فيمن قتل من النصب ولا فيمن وجد قتيلاً في محله قوم قال الشافعي
في ذلك كله القسامه قال عبدالله ونحو رعضو الرجل من
حمه اذا قتل عملاً الا ان يكون قتله قتل غيره ولا يجوز عفو
في الخطا الا ان يكون ذلك عملاً مثله او ما حمله الدية منه قال
ابو حنيفة العفو انما هو وصيه العاقلة وذلك جائز ولا يجوز وصيه
الوارث القاتل ولا ميراث له ولا عفو للثابت ح الدين قال الشافعي
يجوز عفو الثابت قال عبدالله واذا رجل من الدين فلا سبل
الي الدم وكان لمن بقي نصيباً من الدية ويضرب القاتل ماله ويحبس
سنة قال ابو حنيفة لا يضرب القاتل ماله ولا يحبس سنة قال
الشافعي مثل قولك في حقه قال عبدالله واذا عفى اهل الدم
عنه وذلك جائز وبغير ماله ويحبس سنة قال الشافعي لا يضرب
القاتل ولا يحبس قال عبدالله وفي القسر لديه ما به من
الابل على اهل الماديه وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق
اثنى عشر الف درهم قال ابو حنيفة على اهل الورق عشرون
الف درهم قال احمد بن حنبل في الدية مثل قولك اهل الدية

مايه من الابل والف دينار واثنى عشر الفاً ديم او من النشاء الفاشاة
وتعاقب البقر ما ينفرد قال اسماوت كما قال قال
الشافعي في الدية مايه من الابل على ما جاز الخبز قال في جرد الابل الحذ
من الابل والورق قيمة الخنايه يومها كانت اقل من الف دينار واكثر
قال عبدالله وفي المدين الدية وفي الغنم الدية وفي الرجلين
الدية وفي كل واحد منهم الدية وفي الانثى اذا قطع الحشفه الدية
وفي السبع اذا اذى به الدية وفي الذكر اذا قطع الحشفه الدية وفي
الاسنبل الدية وفي اللسان الدية وفي العقل الدية وفي الصلب
الدية وفي الموضه خمس من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الاصابع
في كل اصبع عشره من الابل وفي كل علة ابا عرو وفي العلى الابل
في كل واحد منها خمس والموضه ما بالغ العظم وان كان
سيراوهي في الوجه وفي الراس وفي المنقه خمس عشر ونصفه
والمنفله ما طار فراسها من اليد او لم تحرك في الدماغ وفي المامومه
ثلثا لدية وهي ما وصل الي الدماغ اذا حزن العظم صعد ذلك وكثر
ولا يصحون المامومه والمنفله والموضه الا في الوجه والرأس
المراء مثل يفتد به الرجل وتعاقل المراء الرجل في جرحها الي
ان تبلغ ثلث ديه الرجل اذا بلغت ذلك جرحت الي عقلها قال
ابو حنيمه في جمع جراح المراء نصف جراح الرجل فيما دق وجل
وهو فوق علي ان الي طالب كرم الله وجهه قال الشافعي

65 مثل الكوفي قال ابو حنن بن حبل مثل اهل المدينة يعاقله الي الملك
ثم ترجع الي عقلها وقال اسحق بن قنول في حقيقه هي على نصف
من ديه الرجل فيما دق وجل قال عبدالله وفي يدي المراء الدية
واسنان ديه الخطا خمسة اقسام له لون وانه مخاض وان لم يولد
ذكر وخفه وجذعه واسنان ديه العمد اقل ربع اربعه ابناء
مخاض وانه لبوز وخفه وحيدته قال الشافعي لعقد ثوب خفه
وثلاثون جذعه واربعون خلفه والخلفه التي يطونها اولادها قال
ابو حنيمه المخطله والعمد سواها اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
حنبل شبه العمد اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
تبات مخاض قال عبدالله والمخطله مثل ما صنع الذي يجي بانه
جذعه بالسيف فزوجه قلت واذا قتل المصور رجلا قتلوا به جميعا
واذا قتل السكان قتل واذا قتل المحبون فعلى عاقله العقل قال
الشافعي في المحبون المدين في ماله قال عبدالله وقتل المراء
بالرجل والرجل المراء والسوء للزلاء والرجل بالرجل في المامومه الفاض
بهم في الاحرار قال ابو حنيمه ليس من المالك قصاص الا في
النفس اذا قتل الملوكة قتل الملوكة وما دون النفس فعلى سيده اقتصا له
ان يرفع الي سيده لعبد المحرور فيه ما جرح به قال عبدالله
واذا جرح الرجل امرأة عبد المحرور اقتص منه قال ابو حنيمه
لا فاض من الرجل وامراه فيما دون النفس قال عبدالله

واذا ضربها فاصابها من ضره مالم يرد منها فظلم العقل قال
عبد الله بن عبد الحكم واذا اقلت قبلتان فوقع بينهما قتيل بقتله
على البنية التي تارعه فان لم يكن منهما عليهما قال الشافعي
اذا لم يعرف القاتل فقيه القسامه يقتسمون على اربعة اصفين قال
عبد الله ولا يفا من حايقه ولا مملومه ولا مثقله ولا من كسر
الخنجر ومن قتل في الحرم قتل فيه من وجدوا الاجتماع الجراح في الجسد
قطعت يده ورجلاه ووقف عيناه خطا فانه ثلث ديان وكذلك
الجراح اذا اجتمع ولا يعقل المخرج حتى يجر جراحه قال
الشافعي يقتضيه وان لم يسرق قال عبد الله والراكب
والسابق والقابض والصائمون لما اصابوا الدابة الا ان يخرج من
غير فعلهم قال الشافعي يضمنون على كل حال وان رحت
من غير فعلهم قال عبد الله ولا فرد بين الصياغ وعدهم
خطا في جرح الحدود عليهم في المسح الدية كاملة اصطفت
الاذن وان لم يضطلموا وليس في اذن الموصحه عقل مستحق لها
في ذلك الاجتهاد وفي سرق الاذن الاجتهاد وفي عن
الاغور الدية كاملة قال ابو حنيفة في عن الاغور لا
بصف الدية قال الشافعي مثل قول أبي حنيفة قال
سفيان الزوري ليس في عن الاغور الا نصف الدية مثل قول
ابي حنيفة قال احمد بن حنبل في عن الاغور الدية

66
كامله فان كان خطا فغلبه الدية كاملة لانه لا يصبر له غيره
وان كان عمدًا فاحيانا يستقيم من لحد يغيبه وله نصف الدية
وان احب ان لا يستفيد واحدا لدية كاملة فله الدية قال اسحاق
صالح قال عبد الله وفي المس اذا اسودت فظلم وان
طرح بعد ذلك فله العقل ايضا قال ابو حنيفة وفي المس اذا اسودت
عقلها وان طرح بعد ذلك فظلمها حكومه قال الشافعي في المس
اذا اسودت فظلمها حكومه وان طرح بعد ذلك فظلمها حكومه اخري
قال احمد بن حنبل في المس اذا اسودت فقد تقدم عقلها وان
طرح بعد ذلك فله الثلث قال اسحاق مثله قال عبد
الله ومقدم الفم والاضراس سواء في العقل والاصابع كلها سواء
وتحمل العاقلة ثلث الدية فصاعدا اذا كان خطا قال ابو حنيفة
تحمل العاقلة من الموصحه ما فوق ذلك على ما حكم به رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الجنين فيه خمسون دينار اقصا
هذه من الدية نصف العشر قال عبد الله ويحم الدية على العاقلة
في ثلث سنين ونصف الدية في سنين وثلث الدية في سنة وتقال
العبد لا يرث من المال ولا من الدية قال ابو حنيفة قال العبد
والخماس والارث من المال ولا من الدية لان السنة جازت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث قال وكذا قال قال
الشافعي مثل قول أبي حنيفة لا يرث قال العبد ولا الخطا شيئا

قال احمد بن حنبل في المقاتل مثل قول ابو حنيفة لا يرضى من المال
ولا من الدين في العبد والخطاء قال اسحاق بن سفيان من المال ولا يرضى
من الدين اذا كان خطا مثل قول ابو حنيفة اهل المدينة قال
عبد الله واذا قبلت الدين فهي مروية على كتاب الله عز وجل الكل
من هبة من لست ولا يحب قال ولا يرضى ولا يرضى العاقلة ومن
اصاب نفسه عتدا وخطا ولا يرضى النساء ولا الصبيان من الغفل شيئا
انما تحمله الرجال العاقلون لما لعنوا المرأة على عصيتها وليس على ايها
شيء اذا كان من غير قومه وميراثها لا يشهدون قومه وفي حين
الحرة عز عبد الله ولده نفق من حسن دينه راو سنه درهم وهي مروية
على كتاب الله عز وجل قال الشافعي في العزة عبد
وقوله بلا فيه وان لم يجد كان عليه قيمة تلك العزة يوم ما قبل
ذلك واكثر قال عبد الله في حين الامه من سيدها مثل ما
في حين الحرة وفي حين الامه عشر فميتها قال ابو حنيفة
في حين الامه فميتها قيمته اذا سهل صار حان لم يستهل وكان
اني عشر قيمته وان كان زكرا عشر قيمته قال
عبد الله ودية اليهودي والمصري نصف المملوك قال
الشافعي في اليهودي والمصري ان يملك فيه المسلم قال عبد
الله ودية المجوسي ثمانية دراهم وحر احم في النعم كبحر
المسلمين من دايهم قال ابو حنيفة دية اليهودي

في
في

والمصري والمجوسي مثل دية المسلم القديس لقول الله عز وجل
فدية مسلمة الى اهله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة
الى اهله قال سفيان الثوري مثل قول ابو حنيفة في الدية قال
احمد بن حنبل دية اليهودي والمصري والمجوسي مثل قول ابن عبد
الحكم قال اسحق بن عمار في اليهودي والمصري والمجوسي اربعة الاف
درهم ثلث دية المسلم والمجوسي ثمانية دراهم قال عبد الله ولا
فرق بين حر وعبد ولا حر مسلم وكافر بين شي من الجراح قال
ابو حنيفة في الدية قال اذا قتل من الدعي والمراه في المضر وكان قاتله
فيما دون المضر من الدعي قال عبد الله القود في النفس
اذا قتل المضراني رجلا مسلما او اذا قتل عبدا او احرا او عبدا
قائنا او المستحبه وان شأوا قتلوه وان استحبوه فسيده بالخيار
وان شأوا قتلته بجماله وان شأوا سلم رقبة وان خرج رجلا رجلا
وقتل اخر فالقتل ثاني على ذلك كله قال ابو حنيفة يخرج
لهذا ويقتل لهذا قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة قال
عبد الله ومن وقع عليه الحد والعقل فالقتل ثاني على ذلك
كله لا الفرق فانه محد ومقتل قال الشافعي في اثم
عليه الحد ودكهما قبل القتل فان مات في شيء الحد ودك اسقط
عنه حدود الاذنين وكانت ضمانته قال عبد الله ومن
قتل عبدا قطع له قيمته بدم مثله واولا الجوع قوم على قتل

خطا فالدية عليهم جميعا والسفارة علي كل واحد منهم ومن
قتل رجلا خطأ فالحقل علي عاقبة ويكفر كفاره القتل من ماله
وكفاره القتل يعقوبة مومنة ليس فيها شرك ولا عاقبة
ولا ذبير ولا كناية فان لم يجد صام شهر من ثمانية فقه
صفاته قال الشافعي يحل لله عنه يجوز عن الدبر
قال عبدالله اذا سحر الرجل السحر الذي ذكر الله في
كتابه قتل ولم يستأب قال ابو حنيفة ليس السحر شي
الا ان يكون فيه كفر فقتل للكفر قال الشافعي يستأب
الساحر قال عبدالله وقتل الزنديق الذي يظهر الاسلام
ويسير الكفر ولا يستأب قال ابو حنيفة يستأب
الزنديق قال الشافعي مثل قول ابى حنيفة قال
عبدالله ومن ارتد عن الاسلام حسن ثلثا استأب قال
قيل له وان اصاب من عتقه قال الشافعي في المريد لا ينظر
سنة ثلثا يستأب في المحاربان والافضل في عبد
الله بن عبد الحكم ومن ارتد اذ قتل جماعة المسلمين ولا يرثه
ورثته قال ابو حنيفة ميراث المرتد لو ورثته قال
عبدالله واذا احذر المحارب ليقطع السبيل احد عليه الحد
المحاربة علي قدر حروبه قال ابو حنيفة في المحارب ان
كان احذر المال وقتل قطعت يده ورجله من خلاف ثم

68 قتل وصك وان كان احذر المال لم يقتل قطعت يده ورجله من 68
خلاف وان كان لم ياحذر الا لم يقتل قال الامام بالخيار ان شاقل
وان شاقل ادب قال عبدالله والامام مخير في المحارب بقدر جهده
يوقع عليه بقدر ذنبه فمنهم من قطع فاخذ المال ومنهم من قتل وسلب
ومنهم من قد عظم فسادهم ومنهم من لم يعرف بذلك لامرؤ ولحد
ذلك علي قدر ذنبه فالامام مخير فيه ان شاقله ولم يتصل به
وان شاق قطع يده ورجله من خلاف وان شاقه لم يتصل به يده
فمحبسه فيه حتى يظهر بونه فان لم يقدر الامام علي المحارب
حتى جائنا وضع عنه حد المحاربة القتل والصلب والقطع والقي
ولحد محقوق الماس قبله مما سوى ذلك والمحدود قبله سوا
حد المحاربة مثل الزنا والشرب والعذوق قال الشافعي في
المحارب ليقطع الطريق اذا قتل واخذ المال قتل وصلب اذا قتل
ولم ياحذر المال قتل واذا احذر المال لم يقتل قطعت يده ورجله
من خلاف واذا خاف ولم يقتل ولم ياحذر الادب حبس قال
عبدالله ولا تقبل مومن وكافر ولا حر عبيد الا ان يقتلها قتل
حرابه فقتل وانما اذا يقتل المحاربة علم يقتل به لان قتلهما من
الفساد في الارض وقد قال الله تبارك وتعالى يا ايها الذين
يؤمنون الله ورسوله الاية فقتل احل لله تبارك وتعالى
القتل بالفساد قال ابو حنيفة يقتل المومن بالمكاف

وبالعباد اكان للكافر منافع قال الشافعي لا يقتل من
 كفافر ولا يحل لعبد في حرايه ولا غيرها قال عبد الله
 ومن لم يقتل شاة الله فزالف عنه تركه وازاى طبقا له
 فان قتل شهيدان شاة الله وان قتل المصطفى قتل واذا قتل
 الحاربي جلا في حرايه على ما له نفعا عنه ولبه وليس ذلك
 اليه ونقيله الامام ولا عقول احديهما الا ان ياتيا فيل ان
 يقتدر عليه فيكون له ليله ان يعفو عنه او يقتل ان
باب الحدود والسنة
 قال عبد الله بن عبد الحكم واذا راى الرجل قذرا فحضر
 والاختصاص ان يتزوج ثم يصب زوجته يولي بعد ذلك فاذا زنى
 وهو محض ثم الحاربي يرب وان ناولم محض صوته جلد
 وغرطاه الى غير يديه فمحض سنه وعلى سبيله قال ابو
 حنيفة لا يقي قال عبد الله واذا راى العبد او الامه تزوجا
 او لم يتزوجا فليكن واحد منهما جلد خمس جلد ولا يغرب
 على عبد ولا على امراه واما العنبر على الرجال لا يجزى قال
 الشافعي يغرب العبد قال عبد الله واذا اسلم المصرا في شهر
 زنا وهو من زوج في امراه لا يكون محصنا حتى يطا
 زوجته في الامه ثم وذلك العبد يصدق له زوجه
 من يري فلا يكون محصنا حتى يطاها عبد اعق ثم يولي

69 بعد ذلك فيكون محصنا وكذلك الامه تفتق الحاربي ثم
 يولي لا يكون محصنه حتى يرب بعد ما يسيها زوجها
 بعد العنق واذا زنى ام الولد بعد وفاه سيدها فجلدها ما به جلده
 وليس محصنه ولا محب المد على الزاني حتى تجاوز الحان الحان
 ولا يرحم احد في الزنا ولا يعجل الا باربعه شهادات ومن على يوبه
 الزنا انهم راو ذلك منه ومنها كالمودى المحكمه فان شك احدكم
 بعد شهادته بعد ان يقام عليه المدخله والخديجه وان كان
 بعد مضى المدخله جلد الشاك في شهادته وحده وذلك
 لو رجع احدكم وان شهد اربعة على رجل الزنا قطع ثلثه ولم يقطع
 الرابع جلد الثلاثة ولا حد على غلام حتى يحكم ومن نأجاره به
 ابنه قومت عليه ورد عنه الحد **قال ابو حنيفة** لا يقي عليه
 قال عبد الله ومن نأجاره به ابنه اقيم عليه الحد ومن
 وطع جاريه بينه وبين رجل اربعة الحدود وقومت عليه
 ان كان له مال قال ابو حنيفة ومن وطع جاريه بينه
 وبين رجل فلا تقيم عليه ولا حد عليه وهي على حالها بينهما
 وعليه نصف العقوبة **قال عبد الله** واذا اظهر المرأة
 محمل فقاتل استكرمت فلا يقتل واما الا ان تكون استغاثت
 حينئذ بهما من الزنا وجاز ذلك ايمده ذلك ثم طهر
 محمل فانه يقتل منها قال ابو حنيفة لا يقتل قوله ذلك

ونروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنده ان امرأة انها بها وهي
 عني فقالان جلا وتبلى وانما هي فكانت مثل الشهاب
 قد راعها الحد قال الساعي مثل قولك في حنفه قبل قولها
 وقال الاموي المراه ان السلطان قال فلان
 غلبني نفسي ولا امر ان اكون محب ولا أعد للسلطان هل
 الرية قال لا احد عليها في مدفا اياه ولا ربح عليها ان جلت
 ولا تقرب بعدتها انما قال عبد الله واذا استكره
 النصر في السلم فانه قبل قال ابو حنيفة لا يقبل عليه
 الحد قال عبد الله بن عبد الحكم واذا اراد الامام الرجل على
 حد من حد وداسلم بغيره عليه لعمله لان شهده على
 ذلك لعينه قال الساعي نعم الامام عليه الحد بعمله
 وهو اقرب من شاهدين قال عبد الله وشر اعرف
 بالزمانه قوله افهم عليه الحد فانزع عنك لقبه منه
 قال ابو حنيفة لا يقام عليه الحد حتى يفرار من
 كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بما عرفت ذلك ولم يكن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع حد من حد ود الله في
 اول صرق قال عبد الله ولا يقام الحد الا بينة ثبت
 او اقربت صلحه حتى يجد ومن عمل قوم لوط حاججا
 الناعل والمفعول به حصان ولم حصان قال الساعي

في الناعل والمفعول به كان حصان ولم يكن حصاناً لمحد 70
 قال الاموي في الناعل والمفعول به ان كان بكراً ضرب
 ماله وان كان حصاناً لم ينعول به قال اسحاق
 بن ابي حنيفة في الذي يعمل على قوم لوط يرمي الحصان ثم يخرق
 احباصه بالمار بعد القتل قال عبد الله بن عبد الحكم ونعم
 الرجل على غنمه وامته حدان لا يكوون لك حتى يشهد عليه
 غيره قال ابو حنيفة لا يقم الحد الا للسلطان قال
 عبد الله ويحضر الولا الضرب للغانف من المؤمنين والغانفه
 اربعة فما عدا وكذلك السيد في غنمه وامته قال ابو
 حنيفة الغانفه واحد فما فوق ذلك قال عبد الله ومن قذف
 حراماً عليه الحد فلما كان القاذف حراً او عبداً او مشركاً
 ونحو الحرف في الغنم يخلون في الكفار بما بين والعباد ربعين والامه
 كذلك وليس علي من قذفه او لا عبداً ولا امه بالزمانه
 ويؤدب ويحل الامام سلطانين من الموطن بسوط قد لا ومن
 قد قذف في نفسه فلا حد عليه ومن قذف صبي في نفسه قد بلغ
 مثله ان يوطأ حد قال ابو حنيفة لا حد علي من قذف صبي
 حتى يجف قال الاموي في الذي ينفذ الصبي والصبي
 الزمان لم يبلغوا ولا حد لهما واذا قال زينب وان غلام ضرب
 ثمانين جلده قال عبد الله واذا قتل عيان حتى تبلغ الحماريه وتعلم بها

الغلام ومن قال رجل لو لي جلد المد قال ابو حنيفة لا حد
عليه ولا ادب لان يكون راد بقوله انك تقول عمل قوم لو لي فيكون
عليه الادب والحد عليه قال عبدالله ولا حد لاني قد ف
محضه او محض لو لي جلد او امر ان يرس بها او يعرض بتري
ان صلاحه اراد به العتق والقي قال ابو حنيفة لا يعرض
في العتق الحد قال الشافعي مثل قول ابو حنيفة في
الخبريض قال عبدالله ومن قال له رجل ان الامه او الرقيقه
او امه عربيه جلد المد قال ابو حنيفة لا حد عليه وانما كتب
الامر ان راد بغيره عن ابيه وامه بعتق فعله الحد والا فليس
عليه شيء قال عبدالله ومن قال له رجل لست لايك جلد
الحد قال الشافعي لا شيء عليه لان يكون راد العتق
بالزنا قال عبدالله ومن قال له رجل لست لامك فلاه
فلا حد عليه ولكن يردب ومن قال لاني امه باني الزنا
ادب ولم يحد ومن قد ف عبدا فاذا هو قد عتق قبل ذلك فعله
الحد ومن قد ف جماعة في كلمه واحده او واحد بعد واحد
فليس عليه مجرمهم الا حدا واحدا قال الشافعي جلد
المد لكل رجل منهم قال عبدالله ومن شرب الخمر
مرارا او زمارا او سكر ا فليس عليه الا حدا واحدا اذا فعل
ذلك كله قبل ان تقام عليه الحد والعفو جابر عن الجمل لم يبلغ

71 الامام فلما بلغ الامام فلا عفو عليه الا ان يكون رجلا يري ان
يستبرئ نفسه فيخاف ان تكسف ذلك فيؤخذ بكما قال فيمن عفو
الامام او ينفذ رجلا منه فيعفو عنه ابوه فيؤثر عفو قال
الشافعي ما كان من حد وداله فليس فيه عفو وما كان من حقوق
الادميين فيه العفو قال ابو حنيفة في العتق ترك المرفع
الحال لسلطان كان ذلك له وان رفع بعد العفو الى السلطان
اقم على العتق الحد ولم ينفع عفو الاول الا ان يكون في
السرقه فان هذا الشيء قيل ان الحاكم بالقطع وقيل ان يرفع
فذلك له وبطل الحق لقول النبي صلى الله عليه وسلم الصقوان
بن ابيه الا كان هذا قبل ان ينجيه قال عبدالله ومن
اجتمع عليه حد وود وقيل ذبي الفل يابى على ذلك لاحد القريه
فانه يحد ثم يقتل قال الشافعي اذا اجتمع على جلد حد
جلد ثمانين الحد ثم جلد ايه الزنا ثم قطعت يده ورجله للسرقه
وقطع الطرئ ثم قتل ثم ذاب فان كان في ذلك سقط عنه كل
حد الله وكان عفو ادميين من ماله قال ابو حنيفة
كل شيء كان قبل قتله من الحد وعمل سرته وقطع
يده وما انصفه ذلك ما يكون من النفس اقصر منه
ثم قتل ما كان من قبله فكان الرجل قبل وزا هو محض
بدا بالقتل فصا قال عبدالله ومن شرب خمر او شرب

سراً بأسكراً فالحمد عليه ثم ان حمله سكر أو لم يسكر
 تخلي ولا يجبر ولا يوقا الشافعي رضي الله عنه حمله
 اربعين قال ابو حنيفة اذا شرب الخمر حين سكر أو لم يسكر
 فحمله الحد وان شرب غير من الاشربة فسكر فعليه الحد وان
 شرب فلاح عليه قال عبدالله وعمر بن الخطاب عن
 الحد ولا تحذر المراه وينزع عنها من ثيابها ما فيها الضرب
 ويترك عليها ما يشربها ويحذر قلعة في لا تحذر الرجل ويترك
 له يده وحده الحد وكما هو في اذا رت امره وهي حامل
 او رت تحت فوج عليها قصاص فلا تقام ذلك اليها حتى
 تضع حملها ومن اتاها به فبها عليه ولا قتل ولا
 تقتل الهيمة قال الاوزاعي فمن اتاها به فبها عليه
 ما به حله فان قد في رجل احل ان له بالي الهيمة فجلد العاقد
 ثمانين في الله اعلم بعينه

باب السرقة

قال عبدالله ومن سرق من عدا وحيد كراواتي
 ممن فلهما اجتمع من الرجال وحاض النساء من حر فخرج
 به سرقة تبلغ ربع دينار وهو ثلثه درهم فصاعدا
 قطعت يده اليمنى ثم حسمت الخمار وحل ثمان سرق
 ثانيه قطعت رجله اليسرى ثم ان سرق ثلثه قطعت

72 يده اليسرى ثم ان سرق رابعه قطعت رجله اليمنى ثم ان سرق
 بعد ذلك وانا هو المضر والمضر وانا ينظر اليه السرقة
 يوم سرقها قال ابو حنيفة القطع في عشرة دراهم فصاعدا
 فان سرق رجل يقطع منه الاصصون يد ورجل ان سرق الثالث
 حتى الثالثة السرقة وحسن ان يقطع وهو قول علي بن ابي
 طالب كرم الله وجهه وقيل يمارق ثلثه قال رضي
 الله عنه كذا دعه لا ياكل ولا يشرب فليقطع وقال
 سفيان الثوري في القطع مثل قول أبي حنيفة عشرة دراهم
 وقال احمد بن حنبل يقطع اليد في ثلاث دراهم من الهبة
 واذا سرق ذهباً فربع دينار قال اسحق مثل ذلك قال
 عبدالله ومن سرق رابعاً اتم عليه الحد اذا لم يجد حداً واحداً
 ومن اقتر سرقة قطع فان رجع ترك واحد منه فبها ذلك
 لمن قواه سرقة ومن نكح فزنا اخرجه منه ما يباوي
 ربع دينار فعليه القطع ولا يقطع حتى يخرج منه قال ابو
 حنيفة لا قطع على المباش قال عبدالله ومن سرق
 فاحد في البيت قبل ان يخرج فلا قطع عليه ومن ادخل قوم منزلهم
 فسرقت منهم فاقطع عليه وما اعترف به العبد على نفسه ياب
 يقطع فيه القمريه كسده مثل ان يقول سرقنا ودينيت
 او تدف ذلك لازم لهم وما اعترف به ما يكون جنابة في رقبته

وعز ما على سيدة فلا اقارله عليه مثل ان يقول لحدث متاع
 فلان وقتك عبد فلان حطاً كسرت لرجل متاعاً فلا يلزمه
 ما اقربه ذلك ولذا سرق احد والامه من متاع سيدة ما فلا
 قطع عليها ومن قطع نصفه من كل رجل فعليه القطع ومن
 اخسر ثلثه فلا شيء عليه ويغاف ومن سرق الحجارة او صغيراً
 من حرزها قطع ومن سرق من الهدايا ومن الغنم او بيت المال
 فعليه القطع قال ابو حنيفة لا قطع عليه الا اذا سرق
 من بيت المال ولا من الغنم قال عبد الله ولا قطع في الغنم
 ولا قطع في كثر ولا صغر الجمار ولا قطع في غنم معلق ولا
 قطع في حرسيه على اذ اوب في المراح او وضع الثمر في الجوز
 فعلى من سرق من ذلك ما يحب فيه القطع وتقطع بذلك اذا
 سرق ولا شفاعه في سرقه ولا غير هذا بلع الامام ومن سرق
 متاعاً فقطع فان وجد صاحبه بعينه اخذه وان استهلكه
 وله مال حنثه قيمته واقم عليه الحد وان لم يكن له مال لم يبيع
 به ديناً اذا قطعت دينه قال ابو حنيفة اذا استهلكه فلا
 عزم عليه قال الشافعي يبيع به ديناً او لم يكن عنده
 والمفقه وامه اعلم

باب الاقضية والشهاد

باب قال عبد الله بن عبد الحكم ولا

يجوز شهاده خعم ولا طين ولا اب لابن ولا اب لاب فلا زوجة
 لزوج ولا زوج لزوج ولا يجوز الا شهاده حريم مسلم عدك ولا يجوز
 شهاده الرجلين على غيره ويجوز شهادته عليه قال الشافعي
 رضي الله عنه شهاده الموصيه وعليه جازية قال عبد الله ولا
 يجوز شهاده صغار الا لنفسه ولا دافع عنها ولا بعدل الرجل واحد
 ولا محرجه واحد قال ولا يجوز شهاده واحد على واحد ولا
 يجوز تعدل النساء ولا بعدل الرجال ولا يجوز تعدل الرجل
 ان يقول لا اعلم الا حياً حتى يقول عدك ولا يجوز شهاده الصابي
 بعضهم على بعض قال ابو حنيفة شهاده اهل المنه جازية
 بعضهم على بعض قال سفيان الثوري مثل قولك اني حنيفة
 في الشهاده قال عبد الله ومن شهد على ايم قضى عليه ثم
 رجع عن شهادته عزم ذلك ومضى الحكم قال الشافعي
 لا يحزم الشاهد ولا يلقب الا بجرعها لانه امضى الحكم بها وهو
 عدل ان فلا ينظر الى جرعها في بعض الحكم الا بها محر وجب الا
 ان شهدا في عتق او طلاق ثم رجعا عن الشهاده معزومهما المهر
 وفيه العبد قال عبد الله ولا يجوز شهاده النساء في تعدل
 ولا في حرجه ولا غناق ولا طلاق ولا سنة ولا حد ولا يجوز
 في الاموال وفيما يحضرون عن الولاده والعيون التي لا تطلع
 عليها الا النساء ويجوز شهاده امرأتين في الاستهلاك قال

الشافعي لا يجوز شهادة النساء في الاستهلاك ولا يجوز الا الرجال
 قال عبدالله ويجوز شهادة الراب من الرجال في المال واذا
 شهد للمرك على شهادة او الصبي والمشرک يادخلك الملوک بعد
 عتقه او الصبي حد كبره والمشرک بعد اسلامه وهي جارية الا ان
 يكونوا شهدا وبها قبل ذلك فثبت ذلك قال ابو
 حنيفة هي جائزة وان ردت وان قد مسلم بالزينة شهدت
 شهادته بالهبة ثم اعادت الى حاكم اخر لم يحكم له وان تری
 من الهبة قال عبدالله بن عبد الحكم وشهادة الصبيان
 بينهم جائزة في الجراح اذا وعاين ان يقر قوا وشهدوا
 على شهادتهم قال ابو حنيفة لا يجوز شهادة الصبيان
 في حق النساء البتة قال الشافعي في قول ابی حنيفة
 في الصبيان لا يجوز شهادتهم قال عبدالله واذا
 نذر عارجلان شيئا في هذا شاهد وهذا شاهد فكان
 ذلك الشيء اية بينهما يوجد باعد الشهادتان كما فواسقت
 الشهادة وقسم بينهما بعد انبائها قال ابو حنيفة لا يلتصق
 الى الشهادة وغير الشيء في اية بها قال الشافعي مثل
 قول ابی حنيفة قال عبدالله بن عبد الحكم ويقضي
 اليمين مع الشاهد في الاموال خاصة فان كل استخلف
 المطلوب فان خلف يری وان نكل ثبت عليه الحق قال

74 ابو حنيفة لا يقضي اليمين مع الشاهد والاموال وغيره ما سوا
 قال الشافعي ان نكل المطلوب قبل المصالح الحق اختلف بعد كونه
 يمين فان خلف استحق الحق قال عبدالله وحقن الصبي
 مع الشاهد اذ كبر قال ابو حنيفة لا علف مع الشاهد
 قال عبدالله ويقبل شهادة القوم الذين يلحقون الصور عليهم
 اذا كانوا اعدوا ولا في حد الجارية قال ابو حنيفة من شهد
 على لص صور لنفسه فلا يجوز ان يشهد لغيره وكان عدل لغيره
 جائزة قال الشافعي مثل قول ابی حنيفة قال عبدالله
 انه وشهادة رجلين على شهادة رجل ورجلين في حق واحد خوف
 جائز والله اعلم

باب الرهن
 قال عبدالله والرهن في البيع والسلف جائزة بين
 المسلمين اذ اقتضى حيز فان لم يخرج من الرهن فهو مال
 ومن رهن حيزا ودار فملك فلا ضمان عليه وحقه على
 صاحبه كما هو قال ابو حنيفة يذهب الرهن بثلث
 اربعة بغيره وان كان في الرهن قرض لم يكن على الرهن شيء
 وان نكل الرهن اقل من الحق رجع للرهن على الراهن
 تمام حقه قال عبدالله ومن رهن حليا او متاعا
 ما عار به عليه ثم ذكر انه هلك فضاؤه من ماله ففاض

به من ديه فرد فسلأه كان عليه قتلان كان له ارض
خلأ فمروا للراهن قال الشافعي لا يضمن الرنق في الرمن شيئا
وهو امن فيه الا ان تعدي ظن تعدي من جهة نيات الراهن ان تلف
الرمن غير تعدي من الرنق قال ابو حنيفة عن النخعي
الرمن قال سفيان مثل قول ابن جهمه قال
الشافعي ليس في الخيل ولا سبل الجوارح الدهن قال عبد
الله وسبل الجوارح من مع امهاته ومالك لعبد الله بن ميمون
ارنق دار الراهن والرنق من يد يكرها ويؤثرها او من يجرى
به من يوضع الدهن عليه قال ابو حنيفة لا يكرى الراهن
ونصر في بيع الراهن خالفا قال عبد الله ومن رنق
شيئا ما نصاب عليه وضعا على يدي غيره فملك فضائه من يديه
وليس على الرنق ولا على العتق من ذلك شيئا ورجع الرنق عنه عليه
باب العارية قال
عبد الله ومن استعار عارية حليا او ثيابا او سلاحا او كل ما عاب
عليه فهو ضامن له حتى يرد قال ابو حنيفة لا شيء في العارية
لا ضمان غيره قال عبد الله ولا يضمن الجوارح في العارية الا
ان تعدي عليه فيضمنه قال الشافعي يضمن الجوارح في
العارية قال عبد الله بن عبد الحكم ومن استودع ودعة
فرض انها هلك فلا ضمان عليه وان زعم انه ودها الي صاحبها يري

75 ان لم يكن دفعها اليه منه فان كان دفعها منه فلا شيء
اليه قال الشافعي سبل منه كان او يجرى منه
قال عبد الله ومن تلف لقطه فليجرى فيها على باب
المسجد بلان فان جابها جابها دفعها اليه وان تلفت فلا ضمان عليه
فان جابها منه ولم ياب صاحبها فهو بالخيار وان شاحبها
وان شافق قد جابها فلان ذلك والا ضمانها ومن وجد ضاله
الابل في الصحراء فلا ياحدها وليد غيرها فليهاها وبها ومن
وجد شاه في فلاة ولم يجد ما يضمنها اليها وخاف عليها فلا بأس
ان ياكلها قال ابو حنيفة في الشاه ان اكلها ثم جابها
ضمنها كل ذي مال الحق قال عبد الله ومن استهلك
شيئا من الجوارح والعروض فغلبه قيمه يوم استهلكه قال
ابو حنيفة عليه قيمته يوم غصبه قال عبد الله ومن
استهلك ذهباً او فضة او فحماً او زيتاً او عسلأ رده مثله ومن
كانت في يده دار فخارها عشر سنين على حاضر ونسب لمه
وهو معه مقيم لا يدعي فيها خفاشاً ثم ادعاهما وتلف عليه منه فلا
حق له ومن كان له على رجل حق يديه فادعي الله قضاءه فحلف
بالله ما افقي منه شيئا فان مات قبل ان يحلف حلف ورضه بالله
ما غلبه لضمائه شيئا ولا يحلف حدا عند منبر النبي صلى الله عليه
وسلم في فاضل ربع دينار قال ابو حنيفة الايمان عند مطلق

الاحكام قال الشافعي لا يخلف عند منبر النبي صلى الله
 عليه وسلم في قل من عشر بنين يارضا عدا وفي كل حرج
 ضعرا ولم اذكر وكل قصاص وكل امان فانه يخلف منه عند
 منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الله وخلف المراهقي
 المسجد يخرج لئلا يراك من لا يخرج قال ابو حنيفة
 الرخاء والناسواستجملوا حيث يجتمع عليهم الايمان قال
 عبد الله ولا يارسن يقتدى الرجل منه ومن خلفه وحدت
 عليه بيعة قضى عليه وخلف انصراني في الدينسة ولا يخلف
 الا بالله قال ابو حنيفة محله عند منقطع الاحكام قال
 الشافعي يخلف انصراني بما يعرفه المسلمون من الميزن ولا يخلفه
 عما جهله المسلمون قال عبد الله ولا يخلف عند منبر الاعد
 منبر النبي صلى الله عليه وسلم واذا اختلفت ايمانها قال الفراء
 البايع وخلف والبايع بالخيار ان اجد ما يخلف عليه وان شاك
 ويرى منها واذا هلك رجل وترك اسبينا فاحد هاتين فلا
 يجوز افراؤه وعليه ثلث ما في يديه قال ابو حنيفة يعطيه
 نصف ما في يده ويرجع ما عا على الذي اخذ المصطفى ما اخذ وهو
 السدس فان قرأها بالاح اقسما السدس بينهما نصفين
 وان اقام على انكاه وسلم لها النصف قال الشافعي
 ولا ينصر الي قول هذا الذي قرأه اخوه فلا يعطيه شي مني

76
 تقر الورثة كلهم قال عبد الله ومن انكر رجل جاريته وذكر
 انه كان يترك الحق في الولد فان قرأه كان استبرأ سقط عنه
 ومن قبلت شيئا بواله ثم دفعه الي صاحبه فهو مصدق مع يمينه
 والصلح جاز بين المسلمين على الاقرار والانتكار الاصل العمل
 احلا لا ومن اعرضا لا يظنها الا حذم ما سخطها فان اعطاهما اتفق
 واخذها ومارتها والا اعطاه صاحب العماره قيمه ارضه وان كرها كانا
 شرا ليس على قيمه الارض غير عماره او قيمه العماره بلا ارض قال ابو
 حنيفة يرفع ما حدث في الارض قال الشافعي قول ابو حنيفة قال
 عبد الله ومن غصب رضاءها فبناها فيها ثم استحقها رجل فان ردت الارض
 بحيران شافع مدانه وان اعدله قيمته مقلو قال ابو حنيفة
 حبر الغاصب على قلعه الا ان راضيا على شي قال الشافعي للغاصب
 ان يرفع ما حدث في الارض ويضمن ما شغ الارض من القلع قال
 عبد الله ومن اشترى حرا ثم استغلا حرا فاستحققت فلا شيء لمستحقها
 في غلها قال الشافعي غله الا ركلها المستحق قال عبد الله
 ومن اجار ضامنه ففعله وذلك في اقل الارض والحماري حيث
 لا يشتاح الناس فاحا الارض جرع العوز وحفر الابار والبنان قال
 ابو حنيفة ان احياها بامر الحاكم ففي له قال الشافعي رضي الله عنه
 الموت كل ارض لم يعمل لها مال في الجاهلية ولا في الاسلام قال
 عبد الله واذا اكل الرجل سفلا ولا خروفا صلاح السفلا حتى تسفل على

صاحب السفلى قال ابو حنيفة قال صاحب السفلى على اننا
 ان شئنا ان نسال صاحب السفلى العلوي ان يفل وامنع منه صاحبه
 حتى يسوق فما انفق بمنزله الرق قال عبدالله وليس للرجل ان يبيع على
 جاره في جداره كونه مشروفا عليه ولما كوى اخو العالبه فلا بأس بها قال
 ابو حنيفة لا يبيع من ان يبيع في جداره ما اب والشرع حرام عليه قال
 الشافعي من قول ابو حنيفة قال عبدالله ولا يبيع الرجل مع
 جاره ان يجر خشبه في جداره ولا يبيع ذلك عليه ولا يبيع فضل الما
 ابيع به الكلا وفي ابار الماشيه شيئا اكلها ويكون للناس الفضل
 ولو بيع الفضل لم ينع الكلا ان احد لا يبيع لا يبيع ولا يبيع
 وذلك للرجل ما سر جاره ويكون شريكه فضل عن نفسه فيخاف
 على سر جاره فيجوز بيع جاره ان يبيع فضلا في صلح مبرور قال
 الشافعي ان يبيعه من الزرع وليس له ان يبيعه في الماشيه والناس
 قال عبدالله وليس للرجل حريم الاعلى الا حيثما غلبه
 الضرر ولا يمنعهم من الاضربيه قال ابو حنيفة حرم البر العاديه
 ستون راقا واذا غرت الامه من نفسها من وجبت حر او اشترى
 رجلا جارية فولدنا حراما استحقاقا ليس بها خدمته ويكون
 للولاء لبيع بقسم يوم استحقق على بيعه وما اوسدت كفارا
 فلا يبيع عليهم فيه لان على اهل الاموال حصصها بالنهار
 قال ابو حنيفة لاسي على اصحاب الماشيه لئلا كان

بالرجل وضمان ذلك على اهلها
 بالرجل وضمان ذلك على اهلها

77 او نهانا وهي من الحجارة حمار قال عبدالله ويلزم الرجل
 النفقه على الزنيه حتى يتخلل وعلى الزنيه حتى يتخلل بها زوجها قال ابو
 حنيفة ينفق الرجل على زوجه الصغرى ما يمكن لهم ان ينفقوا او ذكروا
 فاذا بلغ الكبار ان يجبر على نفقته ولما انا انما ينفق عليهم فاذا عقد
 نكاحه من النكاح على الزوج قال الشافعي يلزم الرجل لفقته
 على ماله حتى يتخلل وتبلغ خمس عشرة سنة فاذا انقضت ذلك لم
 يلزمه النفقه عليها قال عبدالله ويلزم الرجل لفقته على
 ابيه وامه قال الشافعي في الاب والام ان كانا من الزنيه النفقه
 عليهما والام يلزمه شي قال عبدالله ولا يلزمه النفقه على
 اخيه ولا ابن اخيه ولا ابن له ولا على جده قال الشافعي
 يلزمه النفقه على زوجه حتى يتخلل قال عبدالله ويقضي
 على الخاتم في الزنيه يقضي عليه في الربع وما استبده ومن
 ابتاع سلعته ففلس فوجد الرجل سلعته وهو احرى بها ان
 يشاء اخذها وان تباكرها وحاصل العزم فان مات فهو اسوة
 العزما والله اعلم

باب الجماله قال

عبدالله والجماله جارية على من يتخلل قال ومن يتخلل بوجهه رجل
 فلابات به عزه ما عليه فاحب له نرى قال ابو حنيفة ليس عليه
 الا الزوجه فان مات برى من الجماله ولم يكن عليه قال عبد

الله ومن يحمل على رجل فحمله ولم يحمله فلا يراه له الا بوصول
 الحق الى صاحبه ومن احال جلا حقه على رجل عليه خوف فلن
 فلا يرجع على صاحبه قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان
 يرجع على صاحبه قال عبدالله ومن تحمل على رجل
 فانفس تحمل فله ان يرجع على صاحبه قال الشافعي ان
 يرجع عليه وما اراد به السفيه الذي يولي عليه فلا يحميه اذا
 صلحت حاله ومزينا واقلس فقد حاد به وان كان ذلك
 الاجل قال ابو حنيفة في الموت فحمل دينه واما في الفلاس
 حتى تحمل الاجل قال الشافعي لا تحمل دينه في الفلاس الا الى
 اجله لانه قد مرس قال عبدالله ومن اذن لعبد في التجار
 فذلك جاز وان فلس فلا يتبع دينه ولا يتبع العبد بشي مما
 يحقه ولكن يوجد في العبد من ماله وما له سيده الذي
 اسير منه قال ابو حنيفة ان فلس العبد يتبع الا ان يتك
 سيده بالدين قال عبدالله ويحس العبد الحر في الدين
 حتى يسمي بربا فان تمت عسرتهما حملت سيدهما قال
 ابو حنيفة العبد يتبع فيقضي الدين اما الحر فلا يتبع عليه
 قال عبدالله ولا يحس على معسر ومن استخرج من
 اهل الصناعات على صغره دفع ذلك اليه وذهب به
 الى منزله حيا طائلا وصباغا او فضارا فهو ضامن لذلك

فقيه يوم قبضه قال الشافعي لا يضمن الصانع شي الا ما
 افسد يد يدهم او تعدوا فيه قال عبدالله ولا لحكم الرجلان
 رجلا فكم بينهما فلكل واحد منهما ما له الا ان يكون قضا خطا فان
 قضى بخلافه من الناس وان كان خلافا من البلد وذلك لان
 قال ابو حنيفة في حكم الرجل يرفع اليد الحاكم فان كان صاحب
 به الحاكم يراه الحاكم ائقده وان كان لا يراه ابطله وان كان خلافا
 من الناس قال الشافعي لا يلزمهما شي مما حكم به قال
 عبدالله واذا اصاب المراكب الخوف والعرق فطرح بعض ما فيه من
 المناع ليخفف عنه فيجوز له مناع في المراكب تركا فيه قال
 ابو حنيفة ما طرح ففي محضه من يدها ويرجع بها على من طرحها
 وليس للباني السفيه شي قال الشافعي من بها الا يقول
 له انما لمالك كذا طرح ما نكل ونحن نضمن لك قال عبدالله
 ومن كت على رجل ذكر خرق فلا يلزمه ولملأ الذي عليه الحق
 عليه بالعكس وتقسيم الدور اذا كانت في مكان واحد فقسما واحد
 ويقسم بعضها الى بعض فان تفرقت في المواضع فقسمت كل
 دار على حدة ولذا للحرط اذا كانت في موضع واحد
 لا فضل بينهما فسميت قسما واحدا وان تفرقت قسم
 كل واحد على حدة ولا تقسم العزل مع الصلح ولا تقسم
 عرسه ولا يبر ويترك لاهل الدار منقعه والمان

فوالمرءة ابن رجل فله كذا لا ينقسم ففتح الصواب ففتح منه صاحبه
 اذا ابدل اللغز نقاويه او باحتضنه مما يعطيه قال ابو حنيفة
 لا يحبر على المفاووت في بيع الثوب والبر في ذلك شفعة ومن شاع منها
 باع حصته في الثوب من لعب وكذلك قال عبد الله بن عبد الحكم
 وينقسم الرق في الثياب اذا اجمعت القسم وكذلك لما شبه قال
 الشافعي لا ينقسم الرق في الثياب ولا ينقسم الا الدور والارض من الشجر
 قال عبد الله ومن اصاب من الهالك شيئا وعليه ما ينقص منها
 ومن كان له بيت فخلط بشفقة ماله فان كان الذي يضيف اليه
 اكثر مما يصيبه ليه من شفقه فلا بأس ان كان الفضل للضيف عليه
 فلا يخالطه والوصي مصدق فافزع من شفقه البيت ما اراد ان يسوق
 ويوسع على البيت في شفقه ولا بأس ان يضر به المعروف ويرقق في
 ذلك ينفق على ام البيت من ماله اذا كانت محتاجة قال الشافعي
 لا ينفق على ام البيت وان كانت محتاجة قال عبد الله ووصيه
 الوصي فيمن فاعله جازية قال الشافعي ليس للوصي ان يوصي
 الى غيره وان جعل ذلك للوصي لانه يوصي في مال غيره وقد
 قال مرة اخرى في ذلك جازي له ان يوصي له قال عبد
 الله ولا بأس بالتجارة في مال البيت ولا ضمان على الوصي قال ابو
 حنيفة في ضمان الوصي اذا كان قد استشهد في وقت ما يضر للبيت
 فذلك فلا شيء عليه وان كان لم يضمن والله اعلم

79 باب الحبس
 عبد الله بن عبد الحكم والحبس جازي في وقال المسلمون ومن حبس
 دارا على من شاق حبس عليه وهو في حياضه وان لم تجاز عليه فهي
 مال الا ان يكون على اربعة عشر يوما حياضه له اذا كان لا يسكنها قال
 ابو حنيفة كل حبس اشتراط فيه المنافع للولد وغيرهم من الغزاة المياسر
 فما طل وكل حبس اخراج في سبيل الله والصدقات وذلك جازي وكان
 ابو يوسف يقول كل حبس كان على قوم ما عانقهم من عدم على الطبقات
 ما تاسلوا ذلك جازي قال الشافعي الحبس جازي فيمن والى فيمن
 قال عبد الله ومن حبس دارا فانها لا ترجع اليه ابدا فاذا انقضت
 من حبسها رجعت حبسا على اربعة الماسر بالمحبس يرجع ما صبه ابدا
 وان كان اشتراط بعد ان ينقض من حبسها رجعت ميراثا بين
 من ورث من حبسها يوم مات وورثته حتى يضر الى اهله ومن
 حبس على قوم حبسا فان بعضهم فهم يدعي من ثم حتى ينفقوا
 كلهم وورثته الحبس في السكنى في الهلة اهل الحاجة من
 اهله قال ابو حنيفة السكنى جازية حتى تصاحبها اخرها
 قال عبد الله ومن سكن رجلا مسكرا الى اجل او صمما
 فان قيل الاجل فذلك لو ورثته الى قضاء اجله قال
 الشافعي اذا مات الرجل فليس له ورثته ان يسكنوا بعده الا
 ان يساع ويشترى غيره قال الشافعي لا يساع الا من ترك

عليه قال عبد الله ومن لم يكن رجلاً حياً فإداخره من
 سكره حتى يرضيه به ويعطيه إياه فلا بأس بذلك قال
 الشافعي ذكره أخرجه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدق
 صدقك قال عبد الله ومن لم يكن رجلاً فسكر منه فاقها
 ليراجز ذلك كله قال سكر كثير المبحرة أبو حنيفة
 ليس بغير الخليل ولا كثير لا سكر قال الشافعي مثل
 قول أبي حنيفة قال عبد الله ومن صدق صدقة فهي حارة
 إذا أحسرت عليه قال لم يحس عليه حتى أن فهي بالماء أن تصدق
 على ولد له صغير فحاربه له حاربه ولا يرجع الرجل في صدقة ولا
 ينفع شيء منها إلا أن يكون مثل المصان يسرى منها وان
 مات من صدق بها عليه فوريها للصدق فلا بأس بها قال
 أبو حنيفة لا ينفع شيء من الصدقة إلا ما أصلا قال الشافعي
 في الصدقة وإن كان التصديق على له صغير فله أن يرجع فيه
 ما يبلغ إلا أن يبلغ إلا أن يبلغ المصدق فليس إلا أن يرجع
 فيها قال عبد الله ومن حمل على فارس في سبيل الله فباعه
 المولى وجداً لم يباع فلا يشتره قال أبو حنيفة يكره
 ذلك قال اشتراه جازر
 ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥
 باب
 ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥
 عليه قال عبد الله ومن وهب لله للتوابع فطاحها

٨٠
 الحق بها ما لم يثبت منها والذي وهبه الخبار وان شاروها وان شتا
 اناب منها فان تاب فبقيتها فليس عليه أكثر من ذلك قال مالك فيها
 لزوم ما أعطاه من قيمتها فان تاب الموهب فلو لها قيمتها قال
 أبو حنيفة إذا وهب الذي يحم فليس له أن يرجع فيها ولا يأنس منها
 وان وهب لحي فان تاب منها فلذلك وأكثر لم يكره أن يرجع
 فيها وان تلفت له به وازالها بالموهب له من ماله لم يكره عليه
 ثواب ولا له أن يرجع فيها وأما له أن يرجع منها ما كان عليه
 لم يثبت منها قال الشافعي ليس لثواب الموهب شيء إذا قبضها
 الموهب له فان تأناب وان شتا لم يثبت قال أحمد بن حنبل لا يرجع
 فيها إذا قبضها الموهب له حديث النبي صلى الله عليه وسلم العائد في
 عتبه قال أسحاق بن عمار أن رجلاً وهب لها أوزة لعل أراد
 الثواب قال عبد الله ومن وهب لغيره فليس يحتاج إلى حيازة
 وإن مات قبل أن يقبض في رثته ميراثه وإن مات الموهب كان
 على خفة قال أبو حنيفة لا بد من حيازة ولا يهيئ المارق
 عبد الله ومن وهب لغيره رجلاً فلا رجعة فيها ومن وهب لله فهو
 كذلك بضا ومن وهب لله يرى بها الثواب فهو على
 هنتبه ما لم يثبت منها ومن صدق وصدق فلا رجعة له فيها
 ولا ثواب عليه وإذا وهب الولد الكثير ولده أو صغيره فله
 أن يعينها ما لم يستمر في الخلق دونها أو يترك امرأة قال

ابو حنيفة السرياني يعتمر رفقته دينار لم ير رفقته قال
 الشافعي ان هبل ولد له كبير وحازها الولد فليس الايل يرجع فيها
 قال عدي الله والام يعتمر ايضا من ادعاه لم يكونا ابناي
 ولا يجوز لاحيان يعتمر الا الوالد من حمل ابنه صغير غلاما
 يعمر ويحييه فاشهد عليه فهو له وان لم يه ابوه وان غلب اباه
 كبيرة فليس رفقته حتى يجده فان مات ابوه قبل ان يحوز
 بطلان لك ولم يحز له ولا باسان يحل الرجل بعض ولده
 دون بعض ماله كله فان غلب لك صبي قال الشافعي
 رضي الله عنه لا يلعب للرجل يحل بعض ولده دون بعض
 ولعبد بينهم قال عدي الله من عبد الابن ان يخرج
 ماله كله لله ومن اعطى جلا عطية ففيه وان لم يخرجها
 حتى مات بها الذي اعطاه اياها فلا شيء وان مات اعطى فوريته
 لقوم من على العطية مكانه فاحد ونها فان لم يحوزها من
 اعطىها حتى حصرت لذي اعطاه الوفاة فلا خيار له ومن بخلت
 على انده قال ابن عباس صغير وحاز له واشهد عليه فلا يجوز
 ذلك وهو من ولد الابن يصدق عليه بما شهد عليه من
 عبد يعينه ولدار يعينها او دابة او شيء يعرضه عليه ويشهد
 عليه فيحوز له ابوه فتجوز خياره الابن قال الشافعي
 ومن يصدق على ابن لم يصعب عليه غيره وقبضه له من نفسه

واشهد عليه فذلك جائز

باب الوصايا

قال عدي الله من عبد الحكيم وللرقيق من ماله
 يشترطه لا يجوز له ان يحوز من ماله الا ان يحوز له ورثته ولا
 وصيه وارث الا ان يحوز الورثة فذلك من وصيه وعلى كتاب
 امه غير رجل من اوصي ينفق رقبه لعينها وبوصايا منطوقا
 فالصبي يدعى على الوصايا قال اسحق بن ابراهيم هو يه مثل قول
 بن عبد الحكم لا بد لابي ابا العاقب ان قال بن عبد الله قال
 ابو حنيفة وكان له وصي ان ينفق عنه عسلا حاموا اهل
 الوصايا وان اغتوى هو بعد موته للصبي يبيع قبل ان يوصي ابا
 قال الشافعي في الرقبه وعينها صوت في الثالث
 وقال احمد بن حنبل مثل قول الشافعي في حاصون لان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل الحق في الثالث قال عدي
 بن عبد الحكم ومن اساذن ورثته ان يوصي بالاجور له وهو
 مريض فان نواله فانقذه فذلك جائز عليهم قال ابو حنيفة
 كلاهما سوا ولم ان يرجعوا من نصا او وصي حقا قال
 الشافعي لا يجوز بيع خبزه الورثة بعد وفاته قال عدي
 ابن عبد الحكم ووصيه الخلام جائز ان يبيع الخلم قال
 ابو حنيفة لا يجوز وصيه الخلام حتى يبيع قال احمد بن

رجل الغلام وصيته مايز ماذا كان ابن اثني عشر وعشره
 سنين قال اسحاق بن علي ذلك في الغلام لانه حينئذ من
 سن اثني عشر واما الجارية فاذا زادت على التسع حارت وصيتها
 لانه فاقد له في العشر قال عبدالله وعوضه المولى جليزه
 والرجل ان يوصي بثلثه ومن لم يوصيه من قبله الى من يشاء اذا كان
 نفعه لذلك لا يجوز الوصي على من يملك قول اذا ادعيته قد دفع
 اليهم لموالم الا ان يقر بذلك الورثة قال ابو حنيفة قلت
 الوصي مقبول لا يترى اليه الا الوضاع كان المقول قوله وكذلك
 الوديعه قال وان اقر عند موته بدين وامانات فذلك
 جائز عليهم قال ابو حنيفة ذلك عليه والامان
 من يملك سبعا ففي دين عليه قال عبدالله بن عبد الحكم
 ومن اوصى رجل بنفق عليه ما عاش فذلك صحيح ويغير
 ثم يخرج له ما كسبه قدر النفقه على ذلك المخرج فوقف
 له قال ابو حنيفة ليس المخرج يستحق له الثلث وقال
 الشافعي يجوز ذلك من الثلث قال عبدالله ومن اوصى
 بوصايا وقد وقع له ميراث فلم يعلم به قال وصيه فيما علم به
 من ماله وليس وصيته فيما لم يعلم به قال ابو حنيفة الوصيه
 في الكل فيما علم وفيما لم يعلم الا في رجل اوصى ولا
 يتعلم ثم اقامه الا الا ان الوصيه في ذلك تعدي يهذي

82
 واحده فهي حرم وما كان بعد الحولين فلا يحرم شيئا الا ان
 يكون بعد الحولين بالايام اليسيره وكان ابو حنيفة يقول لا يلام
 اليسيره ستة اشهر وان كان اكثر فلا راع وكان ابو يوسف
 يقول حولين فما كان بعد فليس راع قال الشافعي لا يحرم
 في اقل من خمس رضعات قال ابو حنيفة لا يحرم الرضعه ولا
 الصغنان قلت فلم يحرم قال ان هذه اربع الى خمس رضعات
 لم اعهده ولجرحته بعض الحنابلة لانه اقرى قال اسحاق
 لا يحرم دون خمس مصات وقد تكون المصه الواحدة رضعة قال
 عبدالله ولا رضاعه لكبيره والرضاعه من قبل الفحل حرم وذلك
 وذلك ليكون للرجل المراتن فوضع لحداء غلاما وترضع الامرئ
 جارية فيبرلان نتيما كما فلا يجوز ذلك لان الحب واحد الذي
 ارضعاه جميعا لانه وان كانت الامان تفرق من وهما الحوان
 لاه فلا يتيان كان بهذا وما استشهد ولا رضاعه لكبير وان
 درت المرأة التي لم تلد والعجز الذي قد تعدت عن الولد على
 صبي فارضعاه فرضاعهما محرم ولا يبارك ان يشارف المرامح
 الصبي اذا رضعته مع اخيهما من الرضاعه لانها جميعا محرم لها
 ولا يبيح الرجل امرأته من الرضاعه وانما تفسير قوله انه عز
 وجل وحلال ما بينكم الذين من اصلانك عند اهل العلم في غير
 الرضاع فان ذلك ما هو في القوم الذين يواسون بد بن حارة

وسلم مولد في حديقه فامر الله عز وجل ان يدعى الاباء ولم يسم
 سماء فقال بطرك وتعالى الى الابد على المؤمنين خرج في ارجح
 اديام اذ اقضوا سهر قطرا وان امر الله بمغولا ولم يترك ذلك
 علي خليل ما عدا ولد الصلب من الرضاع كذلك فسر اهل العلم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضا ع ما يحرم من الولاد
 فاذا ارضعت المرأة غلاما فحرمت عليه لانها امه ولهها لانها اخته
 واختها لانها خالته وامها لانها حده ولا بأس ان تزوج المرأة
 غلاما وتزوج اخوها بنتها وان كانت اختا لحيته لانه ليس لها
 لبن ولا يتكلم به باحت واسه اعلم

باب جامع الصنوف

قال عبد الله بن عبد الحكم ولا يحل لمسلم ان يهجو كاهن
 نون ثلثة ايام والذي يهجو من الهجو ان يقول ذاك فيه
 السلام عليكم ولا يحل لاحد من الرجال ان يلبس ثيابا
 من الحرب ولا يتختم بالذهب وسهيل في رطب الاسنان بالذهب
 وذلك واسع للصورة ان ساء الله وسئل المرأة انصاف
 فان جاور الى كعبه فهو من ذلك في سعة ان ساء الله ولا يحل
 ذلك وسئل المرأة ان يدرعها خلفها ما سنها وبين ذراع ولا
 تزيد على ذلك ولا يجوز لاحد ان يمس في فم رجل ولا يمسها
 اوليها معها ومن سئل فليد بعينه ومن خلج فليد اسنانه

ولا يحل لاحد ان يشرب الخمر ولا يحل للمساوي ان يشرب الخمر في النوب الواحد
 على احد شقيقه ولا يجوز لاحد ان يبي في نوب واحد ليس على
 فريده منه شي ولا بأس ليس بالعصفر والمورد والحمر وغير ذلك
 من اصبح ومن افطر فليقل الاصفار وقص الشارب وتسا لا يبط
 وعلى العانة والحنان ويتبع المرأة ان تعاقد السواك ولا يسلط
 ناصبه ويفرق غيره اذ الخيل ذلك ويعني لحية ويعني شارب
 واخفاه ان يفضط لاله وليس اخفاه ان يخلقه قال ابو حنيفة
 فضل الشارب حلقة قال عبد الله بن عبد الحكم ومن اكل او شرب
 فلياكل ولا يشرب بيمينه ولا ياكل ولا يشرب بشماله ويسم
 الله ولا ياكل مما نذره قال ابو حنيفة الا الفرقان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كانت تجول يده في الفم قال عبد الله
 ولا يبيع لاحد ان يشرب في امه الفضة ولا الذهب ولا يبيع
 لاحد ان ينفق في زناه ولا يبيع فيه فان عليه النفس فليبيع
 الا ان ينفق في نفسه ثم يتنفس ومن لا يواثبه فذاه فليضره ما ولا
 ينفق في البحر حمار قال ابو حنيفة في الشرب يتنفس
 ثلثا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلثه انفس من
 انها ومن ابراقا قال عبد الله ولا بأس ان يشرب
 الرجل ثيابا ومن اوي شرب ومعه غيره فاذا شرب
 فليعطه الا عين فالعين ويتبع لمن نام ان يوكي بشفاه ويتبع

انما اوتخوه وان يطعن برأيه ولا يحلو الزام مع رجل ليس يدي محرم
 منها ولا يسل ان يحاكم مع من يعرفه الاصل معه بالوجه الذي
 يعرف من الرجال ولا يسل برأي رجل شجر المرأة انه وكف
 امراته ولا يسل لرقبه من العين ولا يسل ان يتوصاله من يجهل
 انه اصابه ذلك ان يغسل له وجهه ويديه ومرفقه وركبته وكران
 رجله ولا يخل ازاره من يحمله في اذنه يصيبه عليه ولا يسل
 بالرقبة من العقب والكبد من اللقوة ولا يسل برأي المسلم للمصري
 والحي كتاب الله او باسائه الله ولا يسل معالجته الطبيب من
 اعلمه ترك الرجل شجره ابيض ولا يحضيه ولا يسل عليه
 حجابها وبالحنا وغيره وغير السواد احكاما ولا يحرق
 اللعب بالنرد وبالسطرنج ولا يسل الرجل على جماعة فرد عليه
 ولحد آخر من غنم وسلم الركب على لائمي ويهيى السلام ان
 يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويرمى ذلك
 ولا يسل ان يسل الرجل على المرأة المتحالة واما الشابة فلا
 يجب ذلك له ومن لم عليه يهودي او نصراني فليبره عليه
 ولنقل عليك وستنادن الرجل على امره اذا دخل عليها
 ومن استاذن علي قوم فليستادن ثلثا فان اذن له والا
 فليبرجج ولذا عطس الرجل فليقبل الحمد لله وليسبح من سمعه
 فليشهد بان يقول برحمة الله فان قبل له ذلك هديكم

لا يجوز
 له ان
 يسل
 على
 رجل
 من
 غير
 المسلمين
 الا
 في
 بعض
 الامور

الله ويصلح بالكم فان والا ثلثا او اربعا ففوتي سبعه من شهته
 ولا يجوز التمايل في البيوت الا في ثوب وذلك سهل فيه ان
 انشا الله قال ابو حنيفة ما كان يلبس قال الشافعي
 قال عباده ومن رأى في بيته شيئا من الحيات فليبره
 ثلثة ايام فان بدا فليقتله وليس عليه فيما سوى لما نزل
 ولا يتنجا بالثان دون ثالث ولا يتنقى المراه الا مع ذي
 محرم منها الا ان اهل العلم يرحسون لها اذا لم يكن لها محرم
 ان يودي فريضه الله في الحج مع جماعة النساء قال ابو حنيفة
 لا يخرج الا مع ذي محرم منها قال الخواري يخرج المراه
 من غير ذي محرم يريد بذلك قضا حجة الاسلام الواجبة مع قوم
 مامون من حري لك عنها وتخرج معها مسلم بعد غلبه وتترك
 ولا يقربها رجل الا انه يلحذ برأس العبر ويضع رجله على ذراع
 البير لا يقربها قال عباده ومن عصى وليه فليقتل
 ولا يسل المسافر من شيئا من الحرام في اعناق دوابهم
 ولا ركابهم ولا يسل ان يغلبه الخيل والدواب والركاب
 ولا يفلد هاتين الا لاوار ولا ينام الرجل في ثوب واحد ليس
 بينهما سترينيا شر احدهما صاحبه ولا ينام المراهان كل ذلك
 ولا ينظر الرجل الى عورة اخيه ولا يدخل الرجل الحمام الا مبرر
 ولا يدخل المراه الامن سقم ولا يسافر بالقران الى ارض العدو

ثم المحضر محمد الله د - - أبو القاسم عبد الله كلما كان
فيه من قولك بحيفه فهو ما سمعته من محمد بن العباس المعروف
بالليل وكلما كان فيه من قولك لسانا في رضى الله عنه فهو
ما سمعته من أبي موسى لقصدي المعلم وما كان فيه من
قولك حمد بن حبل واسحاق بن راهويه فهو ما سمعته من أبي بكر
الهمري القاضي وما كان فيه من قولك لا وزاعي فهو ما اجازء
على اسحاق بن ابراهيم من كتب سعيد بن محمد البروي وما
كان فيه من قولك سفيان البوري فهو ما استخرج
من جامع سفيان الصغير الذي اجاز له عبد الله بن سماعيل
البري

ثم الكتاب محمد الله
وعونه وحسن توقيفه وكان
الفرغ منه في ثاني يوم من الاربعاء
صفر سنة ثمان وعشرين وخمسمائة
العبد الفقير المستجير بالرب الرحيم محمد بن
الياس بن ابراهيم خطيب عين الزنور
عفا الله له ولوالديه ولمن قرأه
ودفع الله عنه الذنوب والمحقرة وجميع

المصنف امين امين
بآية رب العالمين

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmı	2127
Yeni Kayıt	21

بيانات المخطوط :

=====

اسم المخطوط : مختصر ابن عبد الحكم (المختصر الصغير)

اسم المؤلف : عبد الله بن عبد الحكم بن أعين
مصدر المخطوط : المكتبة السليمانية / تركيا

رقم المخطوط : ٩٦٦

عدد الاوراق : ٨٥ ورقة

الحالة : تام كامل

تاريخ النسخ : الاربعاء ٢ صفر سنة ٧١٨ هـ

اسم الناسخ : محمد بن الياس بن ابراهيم

خطيب عين الزيتون

ملاحظات: